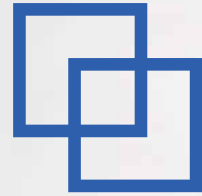




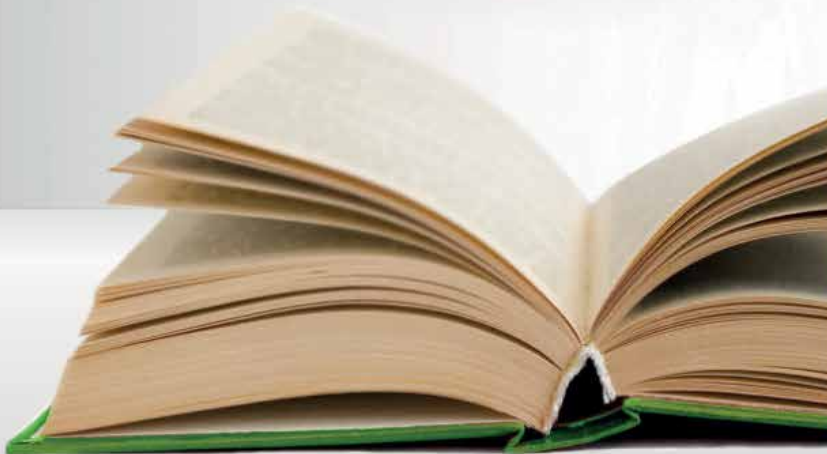
الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

التشريعات المالية واستدامة الموارد



صندوق محمد بن راشد للابتكار
MOHAMMED BIN RASHID
INNOVATION FUND

التقرير
السنوي
2016





MOFUAЕ



UAE Ministry of Finance



MOFUAЕ



MOFUAЕ



MOFUAЕ



MOFUAЕ



التقرير السنوي لوزارة المالية 2016

«نحن ماضون بإذن الله في العمل على تكوين وإقامة هيكل اقتصادي متوازن يقوم على تنويع مصادر الدخل وضمان استمرار معدلات نمو جديدة في كافة القطاعات والارتفاع بمستوى معيشة الفرد.»



صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
«حفظه الله»

«إننا نعتقد أن دور الحكومة يجب أن ينحصر في التشريع و وضع الإجراءات
إلى جانب التطوير المستمر للبنى التحتية ليتمكن القطاع الخاص أن يصبح
محرك عملية التطور و النمو.»



صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

«رعاه الله»

كلمة

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم،
نائب حاكم دبي وزير المالية

14

نبذة عن وزارة المالية

الهيكل التنظيمي

18

المهام والاختصاصات

19

الرؤية والرسالة والقيم

20

المجالس واللجان القيادية

21

الفصل الأول: إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2016

الخطة الاستراتيجية لعام 2016

30

أهداف الخطة الاستراتيجية لعام 2016

30

إنجازات الأهداف الاستراتيجية

31

كلمة

معالي عبيد حميد الطائر،
وزير الدولة للشؤون المالية

102

الفصل الثاني: تشريعات مالية وموارد مستدامة

مساهمات الوزارة في تطوير البنية
التشريعية المالية

110

دور الوزارة في تحقيق الاستدامة المالية

114

الفصل الثالث: التوجه الاستراتيجي واستشراف المستقبل

الخطة الاستراتيجية الخمسية 2017- 2021

120

مجالات عمل الخطة الاستراتيجية

120

أهداف الخطة الاستراتيجية

121

مبادرات الخطة الاستراتيجية

122

الفصل الرابع: الريادة والتنافسية

إشادات القيادات المالية

134

شهادات وجوائز

140

مؤشرات التنافسية

148

الفصل الخامس: مشاركات ومساهمات أهل الدار

المساهمات المجتمعية

158

الفعاليات

161

مشاركات الوزارة الخارجية

172

استراتيجية الوزارة ودورها في تحقيق الأجندة الوطنية والتطلعات المستقبلية للدولة

حققت دولة الإمارات ومنذ تأسيسها نقلات نوعية على صعيد مسيرتها الوطنية، وسطرت بأحرف من نور تاريخاً مشرفاً، استند إلى رؤية قيادتنا الحكيمة الاستشرافية والتي يشكل الإنسان محوراً رئيسي. وجاء إطلاق الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 والمسرعات الحكومية، بهدف تكثيف الجهود وتسريع الخطى نحو مستقبل مشرق ومزدهر... المستقبل القائم على الاقتصاد التنافسي والمعرفة المتنوع والذي تقوده الكفاءات الإماراتية المتسلحة بالمعرفة والابتكار.

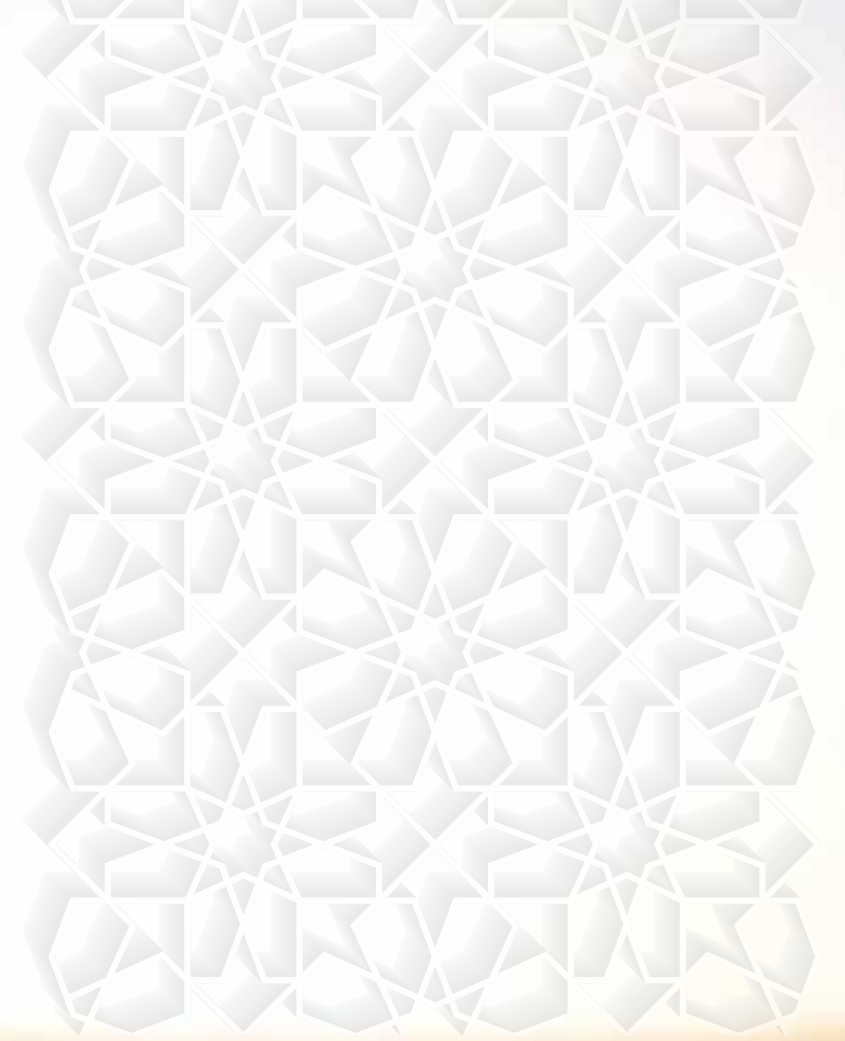
وكرهزة أساسية في العمل الحكومي، التزمت وزارة المالية بتطوير الاستراتيجيات والمبادرات الرامية إلى دعم تحقيق الأجندة الوطنية بالتكامل مع المسرعات الحكومية بمجالاتها الرئيسية، مرتكزة إلى خطة ممنهجة وواضحة المعالم والأهداف تعمل على الارتقاء بالمؤشرات الوطنية، وتطوير الكفاءات والمواهب الإماراتية، وتستند إلى برامج فاعلة وخدمات رائدة، وترسم سياسات مالية حكيمة، وتطور بنية تشريعية وقانونية وفق أفضل الممارسات العالمية، بحيث تساهم هذه الخطوات مجتمعة في تحقيق الاستدامة المالية وتنمية الموارد الحكومية. وقد برز الدور الحيوي للوزارة من خلال القوانين والتشريعات الجديدة التي تم إصدارها خلال العام الماضي، حيث شكل إصدار قانوني الإفلاس والضريبة المضافة خطوة متقدمة تعكس الجهود الحثيثة والتقدم الكبير الذي أحرزته الوزارة في مجال السياسات المالية.

وتواصل الوزارة سعيها لاعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في مجال الإدارة المالية الفاعلة، مستندة إلى منظومة من القيم والمرجعيات، التي تهدف إلى حماية وتطوير النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبناء اقتصاد مستقر ومستدام يمتاز بالمرونة والتنوع، ويمكننا من الاستفادة القصوى من الشراكات الاقتصادية العالمية، بما يكفل الازدهار والرخاء للأجيال الإماراتية الحالية والقادمة، ويحقق الريادة العالمية لوطننا الحبيب.

وتبذل الوزارة جهود جبارة لدعم وتعزيز أواصر التكامل الاقتصادي الخليجي، من خلال توحيد الرؤى والجهود، وتحرير حركة عوامل الإنتاج، وإزالة كل العوائق التجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية الخليجية، بما يعزز من قدرة اقتصادات دول المنطقة على مواجهة التحديات العالمية. وتحتل الوزارة مكانة رائدة في مجال تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال مبادراتها السبّاقة في مجال التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، حيث تواصل بذل مختلف الجهود لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادي وتشغيل الحركة الاقتصادية، بهدف تعظيم العوائد الإيجابية للأفراد والشركات، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.



سمو الشيخ
حمدان بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي وزير المالية



نبذة عن وزارة المالية

الهيكل التنظيمي

تم تشكيل الهيكل التنظيمي لوزارة المالية بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2016، والذي حدد الخريطة التنظيمية ومهام واختصاصات الوزارة بمختلف إداراتها وأقسامها، ويوضح الرسم البياني أدناه الهيكل التنظيمي للوزارة:



المهام والاختصاصات

تتولى وزارة المالية تنفيذ المهام والاختصاصات المناطة بها استناداً إلى القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1972م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته، وإلى قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم 3 لعام 2009 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة المالية:

- ❖ إعداد السياسة المالية للدولة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي.
- ❖ تنمية وتنويع الموارد المالية للحكومة الاتحادية، وتحصيلها والرقابة عليها.
- ❖ وضع قواعد الميزانية العامة للإتحاد وإعدادها وتنفيذها.
- ❖ تطوير وإدارة الأنظمة المالية الإلكترونية للحكومة الاتحادية.
- ❖ عقد الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالشؤون المالية مع الدول الأخرى.
- ❖ تنظيم شؤون المشتريات الاتحادية وشؤون أملاك الإتحاد وشؤون إسكان موظفي الجهات الاتحادية.
- ❖ تمثيل الدولة في الصناديق والهيئات والمؤسسات التنموية والمنظمات الدولية المالية.
- ❖ متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون.



الرؤية

وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية تساهم في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة.

الرسالة

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وإبداع من خلال السياسات المالية الفاعلة والعلاقات المحلية والدولية المتميزة لحماية وسلامة النظام المالي، وفقاً لأفضل الممارسات.

القيم

تحتكم وزارة المالية في مسيرتها نحو تحقيق أهداف خطتها الاستراتيجية إلى مجموعة من القيم الجوهرية والتي تعتبر المرجعية الأولى والأساسية لها والتي لا تتأثر بالمتغيرات الخارجية. وهي:

روح الفريق:

نشارك بكافة مستوياتنا
في تنفيذ أعمالنا وتحقيق
أهدافنا الاستراتيجية

الابداع والتميز:

نتميز في وسائل وآليات عملنا
وخدماتنا ونتائجنا ونقدم
الحلول الخلاقة لمواجهة
التحديات وتطبيقها بطرق
إبداعية

المهنية العالية:

نتحلى بالنزاهة والموضوعية
والمحبة والانفتاح ونطور
أنفسنا ونقدم الدعم
لبعضنا بشكل مستمر

الشفافية:

نعمل بوضوح تام ومسؤولية
عالية وفق قواعد سلوك
فردية ومؤسسية تضمن
المحافظة على مصلحة
ودافعية جميع الأطراف

المسؤولية المجتمعية:

نلتزم بالمتطلبات المجتمعية
والبيئية ونبذل الجهد
للمساهمة بتحقيق التنمية
المستدامة

المجالس واللجان القيادية

تستند وزارة المالية في أداء المهام المنوطة بها إلى مجموعة من المجالس واللجان المتخصصة التي تعمل بشكل متكامل لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة. وتنقسم هذه اللجان والمجالس وفق طبيعة عملها وأعضائها إلى فئتين داخلية وخارجية، ويمكن تصنيفها والتعريف بها وبإنجازاتها خلال عام 2016، وفقاً لما يلي:

المجالس واللجان الخارجية

اللجنة المالية الاقتصادية

لجنة وزارية أنشأت بقرار من مجلس الوزراء المؤقر رقم (2) لسنة 2005م بهدف دراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد، وتطوير الأداء الحكومي، والعلاقات الاقتصادية للدولة مع الدول والمجموعات، بما يحقق الصالح العام لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتقوم اللجنة أيضاً بوضع واقتراح الوسائل الكفيلة بتنمية الموارد المالية للدولة وتنويع مصادر الدخل، والخطوط الاستراتيجية لموقف الدولة تجاه القضايا المطروحة في إطار دول مجلس التعاون، ورفع تقرير لمجلس الوزراء بشأن مقترحات اللجنة وتوصياتها، فضلاً عن متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء بالتنسيق مع الجهات المعنية.

إنجازات اللجنة المالية الاقتصادية خلال عام 2016

- ❖ الموافقة على الاعتمادات المالية الإضافية للجهات الاتحادية للسنة المالية 2016 بقيمة اجمالية قدرها 819.4 مليون درهم.
- ❖ الموافقة على خطة تقديرات تبؤات إيرادات الحكومة الاتحادية للسنوات 2017-2021م.
- ❖ الموافقة على خطة ميزانية الجهات الاتحادية للسنوات 2017-2021م ورفعها لمجلس الوزراء المؤقر لإقرارها.
- ❖ الموافقة على مشروع ميزانية السنة المالية 2017م بإيرادات ومصروفات تقديرية قدرها (48.7) مليار درهم ورفع مشروع الميزانية لمجلس الوزراء المؤقر.
- ❖ الموافقة على ميزانية الجهات الاتحادية المتأثرة بحكومة المستقبل للسنوات 2017-2021م.

مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

أنشئ بقرار من مجلس الوزراء الموقر رقم (39) لسنة 2008م، وتم إعادة تشكيل المجلس بقرار المجلس رقم (24) لسنة 2015 بشأن تشكيل مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية، ويرأسه وكيل وزارة المالية وعضوية ممثلين عن الدوائر المالية في حكومات الإمارات والمصرف المركزي. ويختص المجلس بالإشراف على إعداد جميع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة، وإعداد السياسات المالية الحكومية، والتشاور حول مشروعات الموازنات وأوجه الصرف الحكومي والأمور المالية المستجدة والمؤثرة في التنمية الاقتصادية في الدولة، والتنسيق بشأن السياسات الخاصة بتنمية الإيرادات والسياسات الضريبية، وتحديد آليات تمويل المشروعات، فضلاً عن وضع التصنيف الائتماني السيادي للحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات، ومتطلبات مؤشرات التنافسية العالمية والكفاءة الحكومية ذات العلاقة على مستوى الدولة

إنجازات مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية خلال عام 2016

- ❖ عقد مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية 3 اجتماعات خلال عام 2016 وحقق جملة من الإنجازات، من أبرزها:
- ❖ الفوز بجائزة "فكرة العام الكبرى" في مشروع دبي للجودة عن مشروع نظام بوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة.
- ❖ تطبيق تقارير إحصاءات مالية الحكومة على تطبيقات الأجهزة الذكية.
- ❖ إصدار التقرير المالي الموحد الربع سنوية والتقرير السنوي للدولة عن البيانات المالية للسنة المنتهية 2015.
- ❖ إصدار التقرير المالي للثلاث أرباع الأولى من عام 2016.
- ❖ البدء في تطبيق مشروع تعزيز التنسيق المالي لقطاعي الصحة والتعليم على مستوى الدولة بالتعاون مع البنك الدولي.
- ❖ البدء في تطبيق مشروع الميزانية العمومية على مستوى الدولة.

المجالس واللجان الداخلية

فريق القيادة العليا في الوزارة

يقوم الفريق بدراسة المستجدات المتعلقة بالاختصاصات، وتقديم المشورة للرئيس حيال القرارات التي سيتم

اتخاذها في إطار السياسات والقرارات الاستراتيجية والخطط الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية والهيكل التنظيمي للوزارة والميزانية وأهم بنود الانفاق وتقارير متابعة الأداء والأمور الرئيسية الخاصة بالموارد البشرية والمالية والشؤون التنفيذية والتنظيمية.

إنجازات فريق القيادة العليا خلال عام 2016

- ❖ اعتماد الأقسام في الإدارات وإختصاصاتها وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد للوزارة.
- ❖ اعتماد التوجه الإستراتيجي للدورة الرابعة 2017-2021 لوزارة المالية.
- ❖ اعتماد مشروع موازنة 2017 - 2021.
- ❖ اعتماد موازنة وزارة المالية لعام 2017.
- ❖ اعتماد طلبات الشراء إلكترونياً.
- ❖ اعتماد تقديم فواتير الموردين إلكترونياً.
- ❖ اعتماد نظام التدقيق الداخلي المبتكر.

لجنة إدارة الأداء في الوزارة

تختص اللجنة باعتماد منهجيات العمل المتعلقة باستراتيجية الوزارة، والمبادرات والمشاريع الخاصة بالخططة التشغيلية السنوية وتعديلها أو إلغائها، وفقاً لما تقتضيه مصلحة العمل، ومتابعة تنفيذ الخططة الاستراتيجية والتشغيلية، وتوجيه القطاعات والإدارات في الوزارة لتنفيذ الخططة الاستراتيجية والتشغيلية وإجراءات التخطيط الاستراتيجي المعتمدة في الحكومة الاتحادية.

إنجازات لجنة إدارة الأداء في الوزارة خلال عام 2016

- ❖ إعداد واعتماد مبادرات ومؤشرات الخططة التشغيلية لوزارة المالية 2016.
- ❖ اعتماد تقرير الإنجازات السنوي للوزارة لعام 2016م.
- ❖ اعتماد نتائج الإدارات والوحدات التنظيمية بالوزارة لعام 2016م بناء على نظام مقاييس تقييم أداء الإدارات والوحدات التنظيمية بالوزارة ووفقاً لبطاقة الأداء المتوازن.

- ❖ إعتداد الإدارات التي حققت نتائج مرتفعة في التناغم الوظيفي حتى يتم نقل التجربة على مستوى الوزارة للاستفادة منها.
- ❖ تنفيذ حلقات نقاشية معرفية للوكلاء المساعدين للقطاعات ومندري الإدارات .

لجنة المكافآت والحوافز

تختص اللجنة بمراجعة الميزانية السنوية لبرنامج المكافآت والحوافز واقتراح المبالغ المالية الواجب تخصيصها ضمن ميزانية الوزارة، كما تقوم باستلام طلبات المكافآت من إدارة الموارد البشرية وتحديد المكافأة والتنسيق معها لتوفير البيانات المطلوبة في حال عدم الموافقة، وإعداد قائمة بأسماء الموظفين المرشحين للمكافآت والحوافز ورفعها لمعالي الوزير لاعتمادها، كما تقوم باعداد تقرير سنوي لبرنامج المكافآت والحوافز.

إنجازات لجنة المكافآت والحوافز

- ❖ تم تكريم 138 موظف بمكافآت مالية لعام 2016م.
- ❖ إعتداد نماذج لتقديم طلبات الحصول على المكافأة من اللجنة.
- ❖ مراجعة جميع إجراءات ومعايير الحصول على المكافأة والحوافز بالوزارة.

لجنة المشتريات

تختص اللجنة بمراجعة أسس التأهيل المسبق للموردين بشكل دوري واعتمادها، بالإضافة الى اعتماد الممارسة من خلال اختيار قائمة مختصرة للموردين ودراسة عروض الموردين وعيّناتهم، ومراجعة ودراسة الاستثناءات التي ترد على المناقصات واعتمادها. ويمكن للجنة تمديد المناقصة أو إلغائها وإعادة توجيه الدعوة للمشاركة، وقبول العطاءات بعد انتهاء المدد المحددة مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك، وقبول العروض في حال الموافقة من الجهات الاتحادية المعنية بغير الدرهم الاماراتي. وتستطيع اللجنة استبعاد الموردين وأصحاب العطاءات مع بيان الأسباب، وإجراء تصنيف فني ومالي للعطاءات المقدمة من الموردين المؤهلين وإعداد قائمة مختصرة بأسمائهم وإدارة عملية التفاوض مع الموردين والتوصية بترسية العطاء، فضلاً عن اعتماد مسؤول إدارة العقد وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن ومراجعة طلبات التغيير أو التعديل والتوصية باعتمادها.

- ❖ اعتماد نتائج المبادرات التشغيلية وفرق العمل لعام 2016م.
- ❖ اعتماد تقارير أداء الخطة الاستراتيجية والتشغيلية لعام 2016م.
- ❖ اعتماد تقارير أداء العمليات والخدمات لعام 2016م.
- ❖ اعتماد خطة المشاركة في جوائز التميز لعام 2016م.
- ❖ تشكيل فرق عمل لمتابعة المعايير الرئيسية في منظومة التميز الحكومي الجيل الرابع، والتحضير لجائزة محمد بن راشد للاداء الحكومي المتميز 2016.
- ❖ اعتماد مواعيد اجتماعات اللجنة لعام 2017م.

لجنة الموارد البشرية

تقوم اللجنة بمتابعة مؤشرات الأداء المستهدفة الخاصة بإدارة الموارد البشرية ومتابعة تنفيذ السياسات واللوائح وتخطيط الموارد البشرية، واستقطاب وتعيين وترقية القوى البشرية، إلى جانب التأكد من تنفيذ كافة الأنشطة ذات العلاقة بالموارد البشرية وفقاً للمعايير المطلوبة.

إنجازات لجنة الموارد البشرية خلال عام 2016

- ❖ إعتداد سياسة المرأة العاملة ونشرها على موظفين الوزارة .
- ❖ إعتداد المرشحين للحصول على شهادة المحاسب القانوني المعتمد .
- ❖ إعتداد متطلبات نظام إدارة الأداء الوظيفي عن عام 2016م .
- ❖ إعتداد تقييم أداء موظفي الوزارة لعام 2015م.
- ❖ إعتداد خطة الإجراءات التحسينية للموظفين الحاصلين على تقييم بحاجة الى تحسين.
- ❖ إعتداد خطة الدورات التدريبية لموظفي الوزارة لعام 2015م.
- ❖ الموافقة على نقل مهام ومسؤوليات نظام الاقتراحات الى فريق الابتكار.
- ❖ اطلاق مبادرة "مواردنا البشرية تقرأ".

إنجازات لجنة المشتريات

- ❖ تم إصدار 402 معاملة شراء خلال عام 2016م.
- ❖ اعتماد التعديلات الواردة من الإدارات للمعاملات.
- ❖ دراسة الاستثناءات التي ترد على المناقصات والممارسات ووضع التوصيات بشأنها، ومراجعة طلبات التعديل والتغيير واتخاذ القرار بشأنها.
- ❖ عقد لقاء مع الموردين لشرح متطلبات إجراءات المشتريات وللإجابة على استفساراتهم ومقترحاتهم.

لجنة المخالفات

تختص اللجنة بالنظر في المخالفات التي يرتكبها موظفي الوزارة، فيما عدا المرتبطة بالدوام الرسمي، وتوقيع الجزاءات الإدارية على الموظفين المخالفين باستثناء جزاء الفصل من الخدمة.

إنجازات لجنة المخالفات

- ❖ تحديث قرار لجنة المخالفات بإعادة تشكيل اللجنة بالقرار الوزاري رقم 29 لسنة 2016.
- ❖ البت في 13 طلب عرضت على اللجنة خلال عام 2016م.
- ❖ تم إنهاء خدمة 4 موظفين بتوصية من لجنة المخالفات.

لجنة الإشراف على تطوير وتنفيذ إستراتيجية تقنية المعلومات

تختص اللجنة بمراجعة واعتماد استراتيجية تقنية المعلومات بالوزارة واستراتيجية أنظمة الأعمال، واعتماد أنظمة الأعمال الواردة من الإدارات الراعية لها ومدى توافقها مع أعمال تقنية المعلومات، واعتماد الميزانية المخصصة لمشاريع تقنية المعلومات ومراجعة واعتماد الخطط التفصيلية للأنظمة التي سيتم متابعتها من اللجنة طبقاً لمعايير الجودة المعتمدة، وبما يحقق تحسين الإنتاجية والعمليات. وتقوم اللجنة أيضاً بتحديد أنظمة الأعمال التي سيتم الإشراف عليها من قبلها.

إنجازات لجنة الإشراف على تطوير وتنفيذ إستراتيجية تقنية المعلومات

- ❖ اعتماد خطة الانظمة الالكترونية الجديدة والمطورة في الوزارة والتي بلغ عددها 49 نظام ألكتروني.
- ❖ اعتماد الاتفاقية الاتحادية لخص أوراكل وتطبيق مشروع السحابة المعلوماتية الاتحادية.
- ❖ اعتماد مشروع إعداد الخطة الاستراتيجية لإدارة تقنية المعلومات 2017-2021.
- ❖ اعتماد مشروع تطبيق مجموعات العمل المتعددة بين وزارة المالية والهيئة الاتحادية للموارد البشرية.
- ❖ اعتماد مشروع تكامل الانظمة بين وزارة المالية والهيئة الاتحادية للموارد البشرية.
- ❖ اعتماد مشروع مركز الاتصال الموحد لوزارة المالية.
- ❖ اعتماد مشروع أرشفة البيانات والتكامل مع النظام المالي الاتحادي.
- ❖ اعتماد الميزانية الداخلية والاتحادية لتقنية المعلومات 2017-2021.
- ❖ اعتماد عقد اتفاقية اتحادية لخص برامج شركة اوركل.
- ❖ اعتماد عقد اتفاقية اتحادية لخص برامج شركة ميكروسوفت.



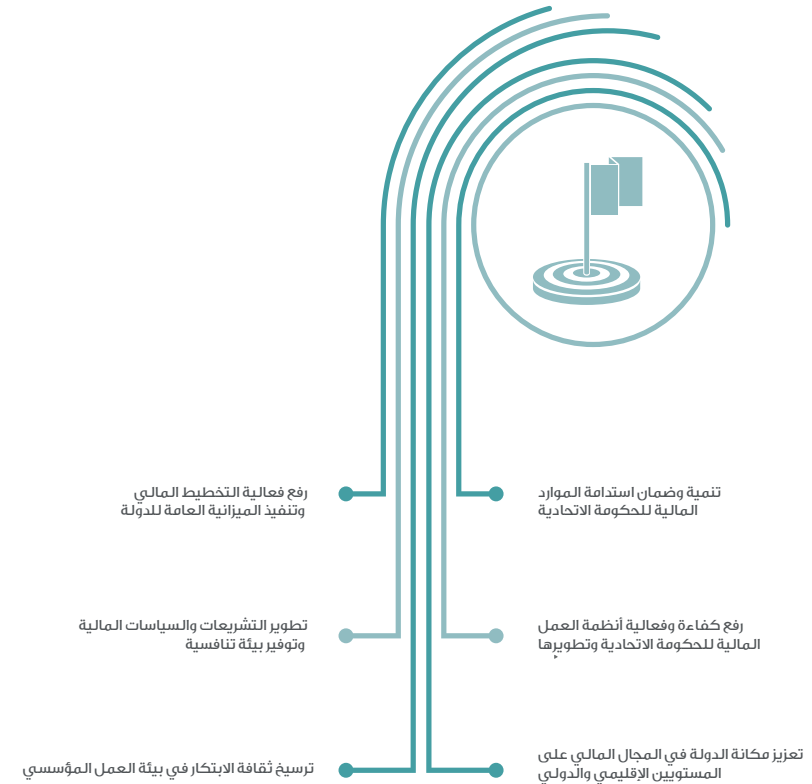


الفصل الأول:
إنجازات الخطة
الاستراتيجية لعام
2016

الخطة الاستراتيجية لعام 2016

تضمنت الخطة الاستراتيجية لعام 2016 الخاصة بوزارة المالية 6 أهداف و4 أولويات و24 مبادرة و38 نشاطاً استراتيجياً و10 خدمات رئيسية و39 خدمة فرعية و10 خدمات تكميلية و41 مؤشراً استراتيجياً و420 مؤشراً تشغيلياً و57 مؤشراً لقياس الخدمات و10 مؤشرات خاصة بالتنافسية، وأعطت الخطة الاستراتيجية لعام 2016 أولوية قصوى لآليات تنويع وتنمية مصادر إيرادات الحكومة الاتحادية لضمان استدامتها.

أهداف الخطة الاستراتيجية لعام 2016



أولويات الخطة الاستراتيجية لعام 2016



إنجازات الخطة الاستراتيجية عام 2016

إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول

تنمية وضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية

القطاع الراعي: الموارد والميزانية

الواقع: إنجاز التشريعات المالية والضريبية

المحور: المساهمة في تنمية موارد الحكومة



عدد المبادرات في عام 2016: 3



عدد المؤشرات الاستراتيجية: 3



عدد المؤشرات التشغيلية: 10

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الأول لعام 2016 (الهدف الأول : تنمية و ضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية)							
نسبة انجاز الهدف							
92.2%							
مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016							
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة
							القيم المحققة
3	تأسيس النظام الضريبي بالدولة	100 %	93.7 %	12	نسبة إنجاز اختيار استشاري لتنفيذ استكمال متطلبات تأسيس النظام الضريبي في الدولة	تشغيلي	100 %
				13	نسبة إنجاز اللائحة التنفيذية لمشروع قانون الإجراءات الضريبية.	تشغيلي	100 %

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول لوزارة المالية خلال عام 2016

- ❖ صدور قرارات مجلس الوزراء المؤقر بشأن:
- ❖ رسوم الخدمات الإعلامية في المناطق الحرة.
- ❖ استحداث بعض رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة ووقاية المجتمع.
- ❖ إعادة العمل بالرسوم المقررة على الخدمات الإعلامية في المناطق الإعلامية الحرة.
- ❖ رسوم الخدمات المقدمة من وزارة العدل للمتجرمين.
- ❖ رسوم الخدمات المقدمة من وزارة العدل للخبراء.
- ❖ رسوم بعض الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة ووقاية المجتمع.
- ❖ تحديث رسوم شهادات الموطن الضريبي والقيمة المضافة التي تقدمها وزارة المالية.
- ❖ تحديث رسوم الخدمات الإعلامية التي يقدمها المجلس الوطني للإعلام.
- ❖ رسوم الخدمات المقدمة في نظام الدرهم الالكتروني.

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الأول لعام 2016 (الهدف الأول : تنمية و ضمان استدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية)							
نسبة انجاز الهدف							
92.2%							
مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016							
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة
							القيم المحققة
1	ادارة وتطوير الرقابة على إيرادات الحكومة الاتحادية	100 %	90.3 %	1	نسبة إنجاز دراسة تحليل الفجوات لإجراءات الرقابة القائمة	تشغيلي	100 %
				2	عدد التقارير الدورية المرفوعة لمعالي الوزير بنتائج الرقابة على إيرادات الحكومة الاتحادية وتقارير المطابقة من النظام الآلي لمطابقة البيانات من الجهات الاتحادية	تشغيلي	1
				3	نسبة إنجاز رفع تقرير مراجعة وتدقيق رسوم حق الامتياز المستلمة من المشغلين	تشغيلي	100 %
				4	نسبة إنجاز دراسة وضع أنظمة رقابية على رسوم حق الامتياز	تشغيلي	100 %
2	تنمية مصادر إيرادات الحكومة الاتحادية	100 %	93.2 %	5	نسبة تحقيق الإيرادات الفعلية من المقدره	استراتيجي	98.78 %
				6	نسبة الزيادة المتوقعة في إيرادات الحكومة الاتحادية من المصادر المقترحة	استراتيجي	21 %
				7	عدد الجهات الاتحادية التي تم اقتراح تحديث واستحداث رسوم خدماتها.	تشغيلي	4
				8	عدد مصادر الإيرادات التي تم دراستها واقتراحها	تشغيلي	2
				9	عدد المذكرات التي تم رفعها بشأن تنمية إيرادات الحكومة الاتحادية إلى مجلس الوزراء	تشغيلي	6
				10	نسبة الزيادة المتوقعة في إيرادات رسوم الخدمات	تشغيلي	0.50 %
				11	نسبة تغطية مصادر الإيرادات الحالية لمصادر الإيرادات وفقاً لأفضل الممارسات	استراتيجي	100 %

الإنجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2016:

- ❖ استحداث نموذج لمتابعة التقارير الدورية للمراقبين.
- ❖ استحداث نموذج لتقارير نتائج أعمال الرقابة على الإيرادات الحكومية، بما يتوافق مع متطلبات التقرير، حيث يعرض التقرير نتائج الأعمال التي يقوم بها المراقبين خلال كل ربع سنة، ويعكس الإيراد الإجمالي للحكومة الاتحادية ووسائل التحصيل المتبعة لكل نوع إيراد يتم تحصيله في الجهات الاتحادية.
- ❖ رفع تقارير ربع سنوية عدد 4 لنتائج أعمال الرقابة على الإيرادات الحكومية للإدارة العليا.
- ❖ تحديد الوسائل اليدوية في التحصيل، والعمل على تحويل الآليات اليدوية إلى آليات إلكترونية بمشروع "التحول الإلكتروني" والذي يضم 5 مشاريع فرعية.
- ❖ إعداد تقرير أولي للفجوات حول نظام الرقابة الداخلية لإيرادات الحكومة الاتحادية لدى الوزارات والجهات الاتحادية بالدولة، على أن يتم دراستها بشكل تفصيلي في سنة 2017.
- ❖ عقد ورشة تدريبية للمراقبين لتطوير وزيادة كفاءة الرقابة.
- ❖ عقد برنامج عن "الرقابة والتدقيق على الإيرادات" والتي عقدت فقط لمراقبين الإدارة لتطوير وزيادة الكفاءات الرقابية.
- ❖ العمل على تحليل الوضع الراهن للإجراءات الرقابية في الجهات الاتحادية وإعداد تقرير بذلك.
- ❖ استناداً إلى أفضل الممارسات في مجال الرقابة والتدقيق، تم اقتراح نظام آلي للرقابة وجاري العمل على تنفيذه خلال 2017 ليتم متابعة أعمال الرقابة، واتباع المنهج العلمي للتدقيق، وإصدار تقارير المتابعة والأداء منه مباشرة.
- ❖ التدقيق على إقرارات رسوم حق الامتياز وفقاً لأفضل الممارسات المعتمدة في عدة جهات أو دول مختلفة، وذلك عبر إعداد دراسة، ووضع أنظمة رقابية على رسوم حق الامتياز.

❖ تحديث رسوم شهادات المواطن الضريبي والقيمة المضافة التي تقدمها وزارة المالية.

❖ إعداد الدراسات بشأن:

- ❖ تحديث رسوم خدمات وزارة البيئة والمياه.
- ❖ تعديل واستحداث رسوم الخدمات الإعلامية التي يقدمها المجلس الوطني للإعلام.
- ❖ تعديل واستحداث رسوم شهادتي المواطن الضريبي والقيمة المضافة لوزارة المالية.
- ❖ تعديل هيكل رسوم وزارة العمل.
- ❖ الإيرادات المتوقعة لعشر سنوات من فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات والضريبة الانتقائية.
- ❖ فرض رسوم اتحادية على وقود السيارات لتمويل مشروعات البنية التحتية الاتحادية.
- ❖ رسوم الخدمات التي تقدمها هيئة الأوراق المالية والسلع.
- ❖ رسوم خدمات الرعاية الصحية المقدمة في المنشآت التابعة لوزارة الصحة ووقاية المجتمع.
- ❖ الانتهاء من وضع تنبؤات إيرادات الحكومة المتوقعة خلال سنوات خطة الميزانية العامة للاتحاد 2017-2021.
- ❖ إصدار القواعد والضوابط بشأن آلية تطبيق حق الامتياز الاتحادي على شركات قطاع الاتصالات بالدولة.

حصاء مبادرة إدارة وتطوير الرقابة على إيرادات الحكومة الاتحادية لعام 2016

تهدف المبادرة إلى تطوير آليات الرقابة على إيرادات الحكومة الاتحادية، وابتكار طرق جديدة، ومن أبرزها التعاقد مع شركة تُعرف بالكفاءات المحاسبية والتدقيق، ليتم العمل تحت شعار نحو عمل محاسبي مبتكر. وتعمل المبادرة أيضاً على تحديد الفجوات في الإجراءات الرقابية، ونقاط تحسين وتطوير إجراءات الرقابة الحالية على الإيرادات في الجهات الاتحادية، فضلاً عن وضع إجراءات تتناسب مع عمل الجهات، وذلك وفق أفضل الممارسات.

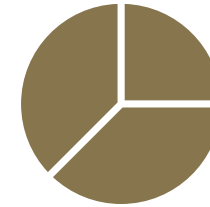
إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني

رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية، والإدارة العامة للدولة

القطاع الراعي: الموارد والميزانية، الإدارة المالية العامة

الواقع: كفاءة التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة

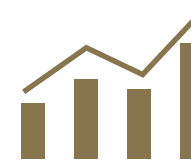
المحور: المساهمة في تنفيذ التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية



عدد المبادرات في عام 2016: 4



عدد المؤشرات الاستراتيجية: 3



عدد المؤشرات التشغيلية: 18

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الثاني لعام 2016 (رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة)					نسبة انجاز الهدف		92.6 %	
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016				
				الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة
1	رفع كفاءة متابعة آليات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد	99.5 %	84.4 %	1	دقة التخطيط المالي لمصروفات الحكومة الاتحادية	استراتيجي	100 %	98 %
				2	دقة إعداد الميزانية	استراتيجي	95 %	98 %
				3	نسبة إنجاز الحساب الختامي عن عام 2015 الموحد للحكومة الاتحادية ومشروع قانونه في الوقت المحدد	تشغيلي	100 %	100 %
				4	شمولية التقارير المالية لمتطلبات تنفيذ الموازنة	تشغيلي	80 %	72 %
				5	عدد التقارير المالية لمتابعة تنفيذ الميزانية 2016 المرفوعة لمجلس الوزراء	تشغيلي	1	1
				6	عدد التقارير التي تم رفعها للإدارة العليا عن تنفيذ الميزانية 2016	تشغيلي	11	10
				7	رفع تقرير تنفيذ الميزانية لشهر ديسمبر عام 2015	تشغيلي	1	1
				8	نسبة التزام الجهات الاتحادية بالاقفالات الشهرية	تشغيلي	100 %	67 %
2	تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية	100 %	89.2 %	9	عدد الجهات الاتحادية التي سيتم ربطها بنظام ادارة الخزينة	تشغيلي	4	8
				10	عدد التقارير المرفوعة للإدارة العليا بالوزارة بشأن الموقف النقدي للحكومة الاتحادية.	تشغيلي	4	4

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الثاني لعام 2016 (رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة)									
نسبة انجاز الهدف % 92.6									
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016				الرقم	اسم المؤشر
				القيم المحققة	القيم المستهدفة	نوع المؤشر	القيم المحققة		
3	تحول الحكومة الاتحادية من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق	97 %	70.9 %	11	25 %	تشغيلي	نسبة إنجاز التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق	25 %	
				12	100 %	تشغيلي	نسبة انجاز رفع السياسات والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتحول إلى أساس الاستحقاق. لمجلس الوزراء	100 %	
				13	0 %	تشغيلي	نسبة انجاز رفع مذكرة موافقة الى مجلس الوزراء بشأن خارطة الطريق للتحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق	0 %	



مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الثاني لعام 2016 (رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة)									
نسبة انجاز الهدف % 92.6									
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016				الرقم	اسم المؤشر
				القيم المحققة	القيم المستهدفة	نوع المؤشر	القيم المحققة		
4	إعداد خطة الميزانية العامة للاتحاد -2017م 2021م	100 %	95.5 %	14	100 %	استراتيجي	نسبة التوازن بين إيرادات ومصروفات الحكومة الاتحادية	97.94 %	
				15	10	تشغيلي	عدد الدراسات التي يتم إعدادها في مجال التخطيط المالي للميزانية	12	
				16	100 %	تشغيلي	نسبة إنجاز اعداد الميزانية العامة للاتحاد لعام 2017-2021 ومشروع قانون 2017 في الوقت المحدد	100 %	
				17	10 %	تشغيلي	نسبة خفض بين المصروفات المعتمدة لميزانية 2017م والمصروفات الواردة من الجهات الاتحادية لخطة 2017م	11.70 %	
				18	80 %	تشغيلي	نسبة رضا الجهات الاتحادية عن التخطيط المالي لإعداد الميزانية العامة للاتحاد	80 %	
				19	100 %	تشغيلي	نسبة مراجعة تطبيق التصنيف الوظيفي للمصروفات COFOG على النفقات الحكومية.	100 %	
				20	100 %	تشغيلي	نسبة إنجاز مراجعة هياكل برامج الجهات الاتحادية لخطة الميزانية 2017-2021م	100 %	
				21	100 %	تشغيلي	نسبة تغطية متطلبات إعداد الميزانية في نظام أتمته إجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة من قبل إدارة العمليات المالية	100 %	

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الثاني لوزارة المالية خلال عام 2016

- ❖ فتح الحسابات المصرفية للوزارات والجهات الاتحادية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة.
- ❖ إصدار الأدلة القانونية لاعتماد معالجة التسويات المحاسبية.
- ❖ تسير عملية هيكلية الوزارات واتخاذ الاجراءات المالية اللازمة لإتمام هذا الأمر.
- ❖ إصدار قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد عن السنة المالية 2015م.
- ❖ الانتهاء من التعديلات على الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2016م.
- ❖ اعتماد هيكل ومكونات الحساب الختامي الموحد للحكومة الاتحادية.
- ❖ تمويل العجز النقدي المتوقع لتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد للعام 2016م.
- ❖ إصدار تقرير الاداء المالي لتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن الفترة من 2016/1/1 الى 2016/6/30.
- ❖ اعتماد مشروع خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنوات 2017-2021م.
- ❖ إصدار قانون اعتمادات اضافية على ميزانية السنة المالية 2015م.
- ❖ إصدار قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقه عن السنة المالية 2016م.
- ❖ إعداد دراسة بشأن معالجة العجز النقدي المتوقع بالسنة المالية 2016م.
- ❖ إعداد دراسة بشأن تعديل سلم الدرجات الوظيفية والرواتب للهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات.
- ❖ عقد ورشة عمل بعنوان التنبؤ المالي وإعداد الميزانية.
- ❖ إعداد دراسة تحديد نسبة النمو السنوية برواتب الحكومة الاتحادية وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة.

حصاد مبادرة تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية

- ❖ الهدف الاستراتيجي: رفع فعالية التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية العامة للدولة.
- ❖ البرنامج الرئيسي: تطوير آليات فعالة لإعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية العامة للدولة.
- ❖ دوافع المبادرة: أتمته عملية الدفع الالكتروني لدى الجهات الاتحادية.
- ❖ الفوائد المرجوة من المبادرة: ربط عدد من الجهات الاتحادية بنظام إدارة الخزينة لتيسير عملية الدفع الالكتروني.

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمبادرة تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية

المؤشر	المستهدف	المحقق
عدد الجهات الاتحادية التي سيتم ربطها بنظام ادارة الخزينة	4	13
عدد التقارير المرفوعة للإدارة العليا بالوزارة بشأن الموقف النقدي للحكومة الاتحادية	4	4

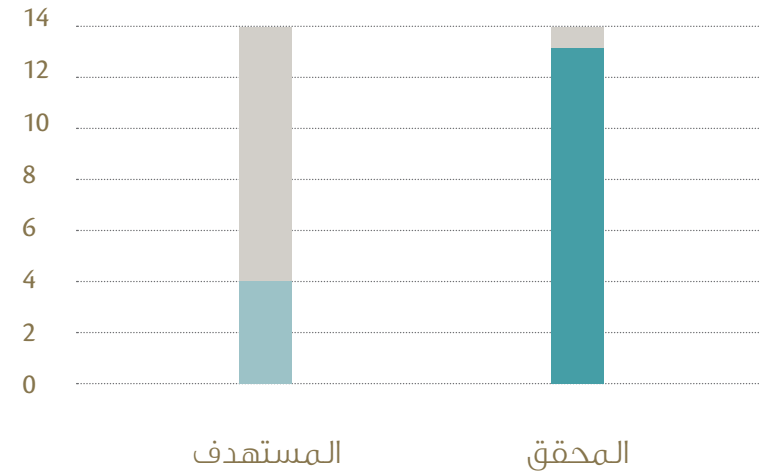
المعوقات والصعوبات التي واجهت مبادرة تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية وسبل حلها

صعوبة في التعاون مع الجهات المعنية، نظراً لعدم قيامهم باستخدام النظام لأتمته مدفوعاتهم، وقد تم مواجهة هذا التحدي وحله بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الذي قام بإيقاف قبول جميع الحوالات اليدوية الصادرة من الوزارات المعنية، مما أدى إلى استخدامهم للنظام وأتمته مدفوعاتهم.

أهم إنجازات مبادرة تطوير كفاءة الإدارة النقدية للحكومة الاتحادية:

تم تحقيق عدد أكبر من المستهدف لمؤشر عدد الجهات الاتحادية التي سيتم ربطها بنظام إدارة الخزينة:

وزارة المالية (حساب الخزانة الموحد)	وزارة المالية	وزارة الاقتصاد
وزارة الخارجية والتعاون الدولي	وزارة الطاقة	وزارة الثقافة وتنمية المعرفة
وزارة تنمية المجتمع	وزارة تطوير البنية التحتية	الهيئة الاتحادية للجمارك
وزارة الصحة ووقاية المجتمع	وزارة الموارد البشرية والتوطين	وزارة العدل
وزارة التغير المناخي والبيئة		



حصاد مبادرة إعداد خطة الميزانية العامة للاتحاد 2017-2021م

أهداف ودوافع إعداد خطة متوسطة المدى لخمس سنوات (إيرادات ومصروفات)

- ❖ موائمة الميزانية العامة للاتحاد مع رؤية الإمارات 2021 من خلال تقديم ميزانية لخمس سنوات مما سيكون له أثر إيجابي على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة كما، يوفر تصوراً واضحاً للإنفاق المخطط لكامل المدة.
- ❖ تقديم رؤية مستقبلية عن الاحتياجات التمويلية للحكومة الاتحادية مدى زمني أطول من خلال ربط تبؤات الإيرادات المتوقعة للحكومة الاتحادية مع المصروفات المتوقعة لفترة خمس سنوات، لوضوح الرؤية لتتخذ القرار لإمكانية إعداد خطة الميزانية على أسس علمية سليمة.
- ❖ التخطيط لخطة متوسطة المدى لخمس سنوات سيكون له أثر إيجابي على الأهداف والنتائج المحققة، كما يوفر تصوراً واضحاً للإنفاق المخطط لكامل المدة التخطيطية مما يسهل التحديث السنوي للميزانيات وتوزيع الموارد بشكل أكثر دقة لتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.
- ❖ يمثل الهدف الأساسي من تطوير عملية إعداد مشروع الميزانية ووضعها ضمن خطط دورية كل خمسة سنوات في تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة والتركيز على رفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية وزيادة نسبة رضا المتعاملين على جهود الحكومة الاتحادية في توفير الرفاهية والرخاء والسعادة والامن لأفراد المجتمع.
- ❖ الاستغلال الأمثل للموارد المالية الحالية بما يحقق أفضل النتائج للمجتمع وتطبيق أفضل الممارسات العالمية ورفع تقييم الدولة في مجال التنافسية العالمية.

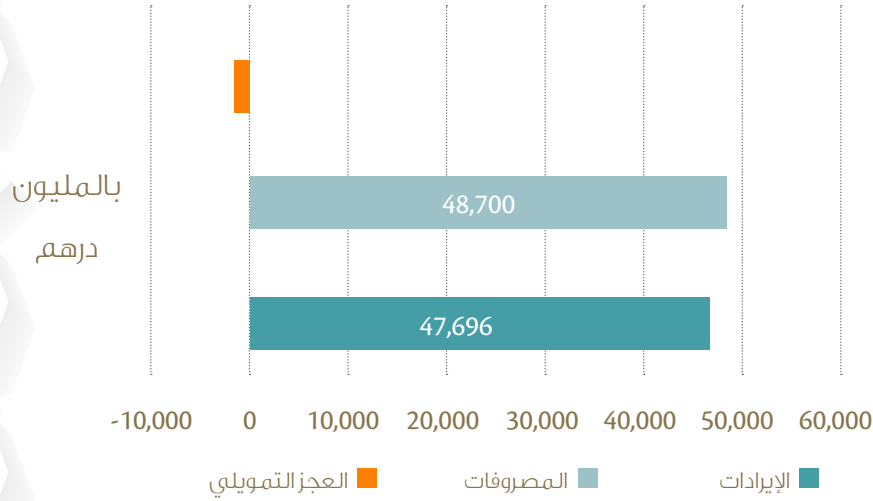
الخطوات التي قامت بها وزارة المالية لإعداد خطة 2017-2021

بناء على قرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم (7/168 و/6) لسنة 2015م بشأن الموافقة على تمديد خطة إعداد الميزانية من ثلاث سنوات الى خمس سنوات ابتداءً من خطة ميزانية السنوات 2017-2019م لتصبح خطة ميزانية السنوات 2017-2021م قامت وزارة المالية :

- ❖ التنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لإعداد ومراجعة الخطط الاستراتيجية للوزارات والجهات الاتحادية للسنوات 2017-2021م.

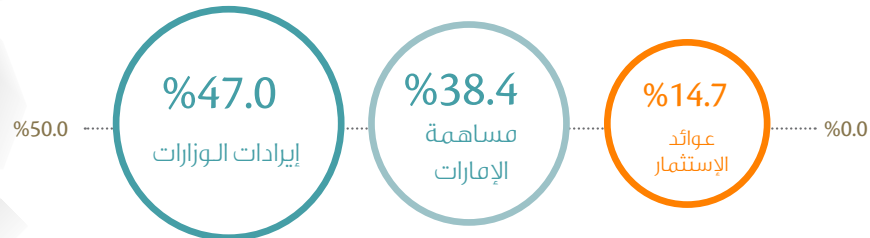
2017م على توجيه الموارد المالية الاتحادية، في سبيل مواصلة تحقيق الأهداف والبرامج للجهات الاتحادية ضمن استراتيجية الحكومة، والتنمية المستدامة والمتوازنة والالتزام برسالة وزارة المالية لضمان أفضل استغلال للموارد الحكومية من خلال تنفيذ السياسات المالية الفاعلة.

مشروع إعداد خطة الميزانية العامة للاتحاد 2021-2017م



يمثل العجز التمويلي ما نسبته 2.1% من إجمالي الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال عام 2017م وسيتم تغطيته خلال تنفيذ الميزانية. وتنص المادة رقم (2) من المرسوم الاتحادي رقم (8) لسنة 2011م على ما يلي "الميزانية العامة هي البرنامج المالي للحكومة الاتحادية ، على أن يراعى توازنها إيراداً ومصروفاً".

الإيرادات المقدرة تحصيلها بمشروع الميزانية العامة للاتحاد 2017م



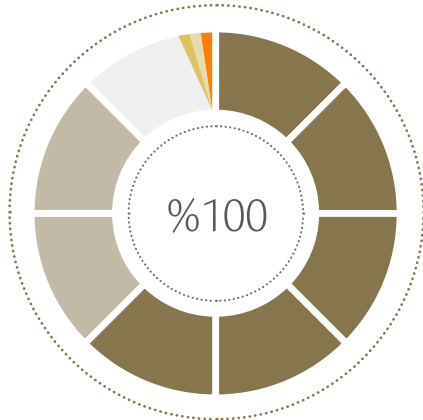
- التنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية بشأن الربط بين نظام إعداد الميزانية ونظام بياناتي.
- التنسيق مع وزارة تطوير البنية التحتية لإعداد خطة المشروعات الرأسمالية للسنوات 2021-2017م.
- تحديث الأنظمة المالية الالكترونية لتتوافق مع الخطط الاستراتيجية للوزارات والجهات الاتحادية للسنوات 2021-2017م.
- إعداد خطة إيرادات الحكومة الاتحادية للسنوات 2021-2017م. بالتنسيق مع الجهات الاتحادية حيث تم تطوير نموذج مالي لإعداد خطة الإيرادات للجهات الاتحادية.
- تحديد سقف ميزانية كافة الوزارات والجهات الاتحادية للسنة المالية 2016 كسقف لميزانياتها لخطة مشروع الميزانية العامة للسنوات 2021-2017م. (قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم 47/2 و13م) لسنة 2016م).
- إصدار التعميم المالي بعد التنسيق مع كافة الجهات الاتحادية بشأن إعداد مشروع خطة ميزانية متوسطة المدى للسنوات 2021-2017م. للوزارات والجهات الاتحادية المستقلة.
- عقد دورات وورش عمل ولقاءات لكافة الوزارات والجهات الاتحادية لشرح الآلية المقترحة لإعداد خطة ميزانية متوسطة المدى للسنوات 2021-2017م. والتحول إلى حكومة المستقبل لإعداد خطة السنوات 2021-2017م، وفقاً للمراسيم والقانون الاتحادي في هذا الشأن، حيث بلغ عدد المشاركين 300 مشارك.
- التنسيق مع كافة الجهات الاتحادية المتأثرة بإعادة الهيكلة والتحول إلى حكومة المستقبل لإعداد خطط مشروع ميزانياتها للسنوات 2021-2017م. (بناء على المرسوم الاتحادي رقم (28) بتشكيل مجلس الوزراء والرسوم الاتحادي رقم (29) بتعيين وزراء دولة).
- عرض مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2017م على اللجنة المالية والاقتصادية المؤقرة والتي أوصت برفعه إلى مجلس الوزراء المؤقر.
- موافقة مجلس الوزراء المؤقر على مشروع الميزانية للسنة المالية 2017م.

تعكس ميزانية السنة المالية 2017م توجهات القيادة الرشيدة لناحية دعم مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشاريع الابتكار الحكومي على ضوء رؤية الإمارات 2021م. وتركز ميزانية السنة المالية

اجمالي الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2017م

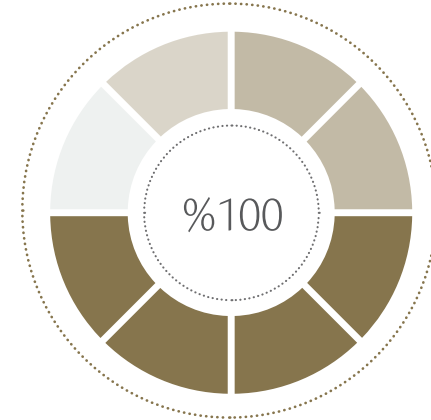
البيان	النهائية 2017م (مليون درهم)
الوزارات	34572,7
دعم الجهات المستقلة	7932,1
المنافع الاجتماعية	4005,7
المصروفات الاتحادية الأخرى	788,5
المشروعات / تنفيذ وزارة البنية التحتية	751,0
جهاز الإمارات للاستثمار	650,0
الاجمالي العام	48700,0

نسبة توزيع الميزانية على الجهات الاتحادية 2017م



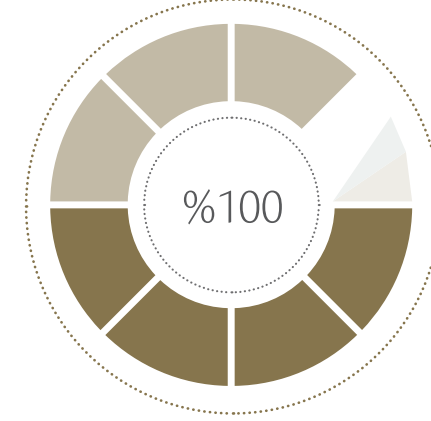
الوزارات 71% | المشروعات/تنفيذ وزارة البنية التحتية 1.5%
 دعم الجهات المستقلة 16% | المصروفات الاتحادية الأخرى 1.4%
 المنافع الاجتماعية 8% | جهاز الإمارات للاستثمار 1.3%

اجمالي إيرادات عوائد الاستثمار



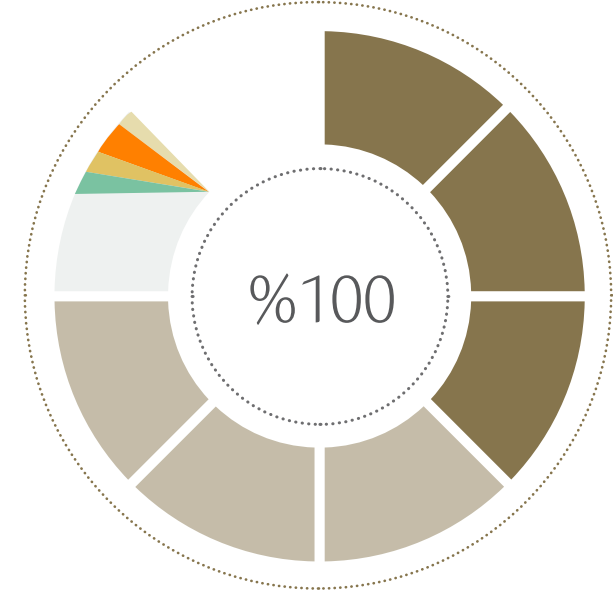
المصرف المركزي 25% | مؤسسات استثمارية أخرى 8%
 مؤسسة الإمارات للاتصالات 60% | شركة الاتصالات المتكاملة "دو" 7%

إيرادات الوزارات وحقوق الامتياز



حقوق الامتياز (اتصالات) 26% | رسوم خدمات الوزارات 59%
 حقوق الامتياز (دو) 9% | إيرادات متنوعة (رسوم مقابل خدمات) 6%

التوزيع القطاعي للميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2017م



منح ومصاريف اتحادية أخرى :

مساهمة الدولة بمنظمات مالية ودولية، تبرعات ومساعدات خارجية، المنتدى الاقتصادي العالمي، مشروع الاستعلام المبكر عن المسافرين، دعم صندوق محمد بن راشد للابتكار، دعم الصندوق الوطني للقراءة، ومصاريف أخرى

توزيع قطاع التنمية الاجتماعية في الميزانية العامة للاتحاد للسنة 2017م:

تحقيق رؤية القيادة الرشيدة لتقديم برامج تعليم متميز والارتقاء بمستوى العملية التعليمية بالدولة.



7.1%
الشؤون الاجتماعية



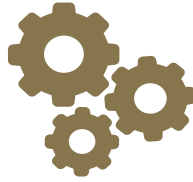
8.7%
الصحة



20.9%
التعليم العام والجامعي



8.2%
المعاشات



2.9%
خدمات أخرى



2.2%
برنامج زايد للإسكان

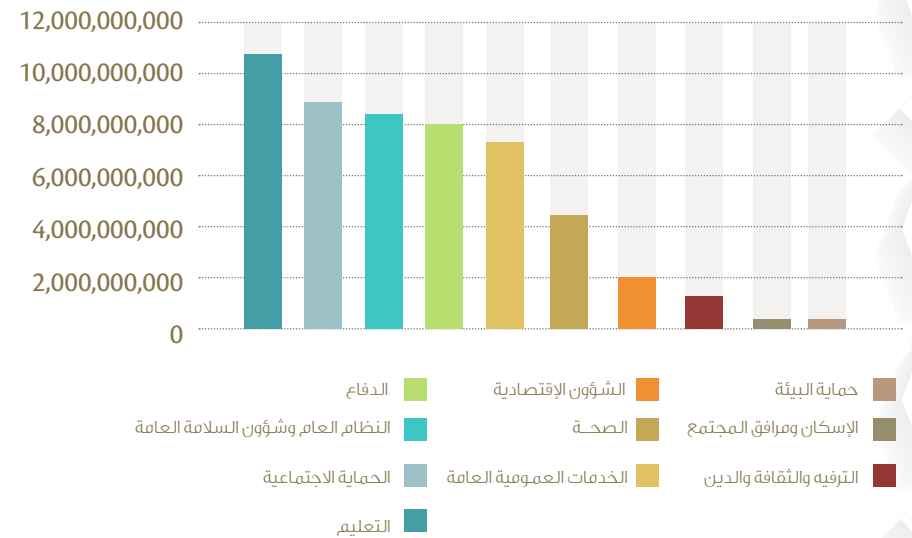
خدمات أخرى :

الموارد البشرية والتوطين، الثقافة وتنمية المعرفة، الشباب والرياضة، الشؤون الإسلامية، صندوق الزكاة، الهلال الأحمر، الوطنية للمؤهلات

التصنيف الوظيفي للنفقات للسنة المالية 2017م:

- ❖ الخدمات العمومية العامة: خدمات الأجهزة التنفيذية والتشريعية والخدمات المالية والضريبة والجمركية والدين العام والشؤون الخارجية والتعاون الاقتصادي وخدمات الموظفين العامة.
- ❖ النظام العام والسلامة العامة: الخدمات المتعلقة بشؤون الشرطة والحماية المدنية ودعم المحاكم والنظام القضائي وإدارة السجون.
- ❖ الإسكان والمرافق المجتمعية: الإنفاق المرتبط بالخدمات المتعلقة بإدارة الإسكان من حيث شراء أو إنشاء أو تجديد أو إصلاح الوحدات السكنية والخدمات المتعلقة بتخطيط المجتمع وتطوير المرافق العامة.
- ❖ الحماية الاجتماعية: هو الإنفاق المرتبط بكافة أنواع الحماية الاجتماعية المقدمة للأفراد لمواجهة المرض والعجز والشيخوخة والبطالة والمنافع النقدية والعينية لمساعدة الأسر على تحمل تكلفة الإسكان.

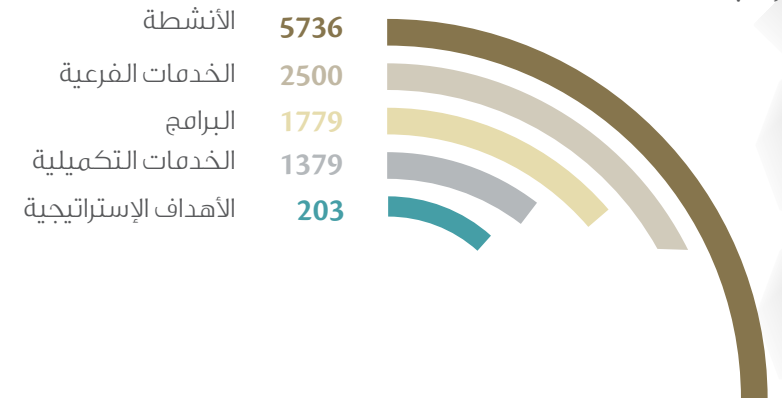
المبلغ	البيان
10,320,469,240	التعليم
8,858,213,861	الحماية الاجتماعية
8,255,331,483	النظام العام وشؤون السلامة العامة
8,098,313,026	الدفاع
6,910,602,586	الخدمات العمومية العامة
4,216,705,631	الصحة
2,058,360,853	الشؤون الاقتصادية
1,192,434,000	الترفيه والثقافة والدين
135,309,489	الإسكان ومرافق المجتمع
109,123,123	حماية البيئة
50,154,863,292	الإجمالي
2,104,863,292	خصم إيرادات الجهات المستقلة
650,000,000	إضافة الاستثمارات المالية - حيث لا تصنف وظيفيا
48,700,000,000	اجمالي عام الميزانية



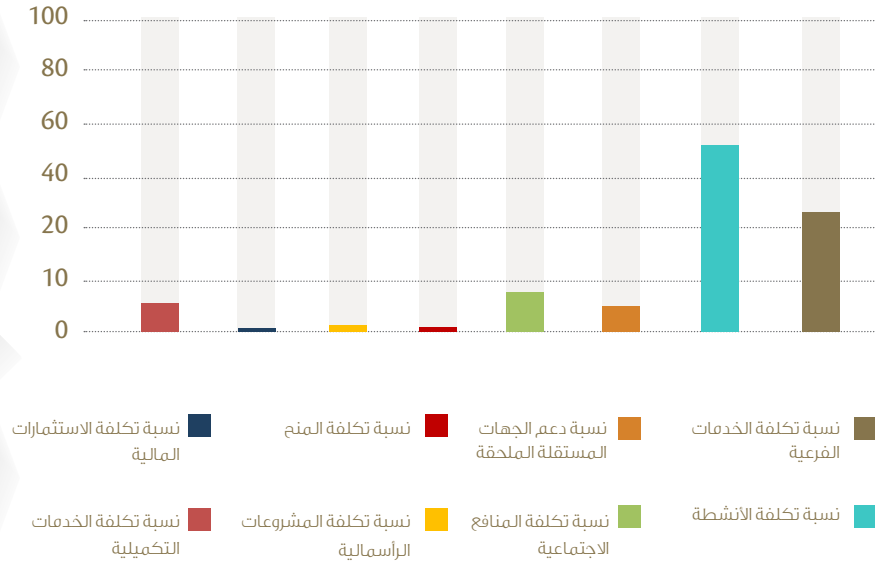
تحليل الأهداف الاستراتيجية والبرامج والأنشطة والخدمات للسنة المالية 2017م:

البيان	اهداف استراتيجية	برامج	أنشطة	خدمات فرعية	خدمات تكميلية	جملة الأنشطة والخدمات
الوزارات	93	964	3,407	1,636	722	5,765
الهيئات المستقلة	110	815	2,329	864	657	3,850
الاجمالي	203	1,779	5,736	2,500	1,379	9,615

عدد الأهداف الاستراتيجية والبرامج والأنشطة والخدمات للوزارات والجهات



نسبة تكلفة أنشطة وخدمات الوزارات والجهات



أهم النتائج المحققة من مبادرة إعداد خطة الميزانية العامة للاتحاد 2017 - 2021 م

- ❖ رفع مشروع الميزانية العامة للاتحاد في الموعد الدستوري.
- ❖ تخفيض نسبة العجز التمويلي في تقديرات مشروع الميزانية الى 2.1% من مجموع الإيرادات مقارنة بنسبة 14.4% كما وردت من الجهات الاتحادية لخطة السنوات 2017-2021 م.
- ❖ التنسيق مع وزارة شؤون مجلس الوزراء والجهات الاتحادية المتأثرة بإعادة الهيكلة والتحول الى حكومة المستقبل لإعداد خطط مشروع ميزانياتها للسنوات 2017-2021 م.
- ❖ ضبط المصروفات الحكومية بما يتناسب مع الإيرادات المتوقعة.

إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث

رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها

القطاع الراعي: الموارد والميزانية، والإدارة المالية العامة

الواقع: تطوير أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية

المحور: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة



عدد المؤشرات التشغيلية : 26



عدد المؤشرات الاستراتيجية : 2



عدد المبادرات في عام 2016: 6

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الثالث لعام 2016 (رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها)									
مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016									
م	المبادرات	نسبة إنجاز	نتيجة تقييم	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة	
1	تأهيل المختصين بتنفيذ الإجراءات والأنظمة المالية في الجهات الاتحادية	100 %	95.8 %	1	عدد الدورات التدريبية وورش العمل التي تم تقديمها للجهات الاتحادية.	تشغيلي	10	14	
				2	نسبة إنجاز البرامج التدريبية المطلوبة لموظفي الحكومة الاتحادية من المخطط	تشغيلي	100 %	98 %	
				3	نسبة إنجاز نظام إلكتروني لتدريب موظفي الجهات الاتحادية	تشغيلي	100 %	100 %	
				4	عدد التقارير التي تم رفعها للإدارة العليا بشأن تدريب الجهات الاتحادية	تشغيلي	2	2	
				5	قياس العائد على التدريب لموظفي الحكومة الاتحادية	تشغيلي	75 %	82 %	
				6	نسبة رضا المتعاملين عن خدمة تدريب المختصين بالجهات الاتحادية على تنفيذ الإجراءات والأنظمة	تشغيلي	86 %	58 %	

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الثالث لعام 2016 (رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها)									
مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016									
م	المبادرات	نسبة إنجاز	نتيجة تقييم	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة	
2	تطوير وتحديث أدلة العمل المالية	100 %	90.8 %	7	نسبة إنجاز تحديث دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية ورفع مجلس الوزراء	تشغيلي	100 %	100 %	
				8	عدد أدلة العمل المعتمدة في الوزارة التي تم تحديثها	تشغيلي	2	2	
				9	عدد أدلة العمل الجديدة التي سيتم إصدارها	تشغيلي	1	1	
				10	نسبة رضا المتعاملين عن خدمة إصدار وتوفير الأدلة الاسترشادية لأنظمة وإجراءات العمل في الحكومة الاتحادية	تشغيلي	85 %	67 %	
3	تشغيل النظام المالي الإلكتروني الاتحادي	99.74 %	80.1 %	11	نسبة رضا الجهات الاتحادية عن كفاءة الأنظمة المالية للحكومة الاتحادية	استراتيجي	90 %	61 %	
				12	نسبة أتمته أنظمة العمل المالية على مستوى الحكومة الاتحادية	استراتيجي	100 %	96 %	
				13	نسبة انخفاض طلبات الدعم الفني للنظام المالي الإلكتروني الاتحادي	تشغيلي	25 %	25 %	
4	تطوير النظام المالي الإلكتروني الاتحادي	100 %	84.1 %	14	عدد الأنظمة الجديدة التي سيتم استحداثها في النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية	تشغيلي	1	3	
				15	نسبة إنجاز الإجراءات التي سيتم تطويرها في النظام المالي الإلكتروني للحكومة وفقاً للاحتياجات المعتمدة	تشغيلي	100 %	100 %	
				16	نسبة التقارير المالية المطورة وفقاً للاحتياجات المعتمدة	تشغيلي	100 %	100 %	
				17	نسبة إنجاز حصر المتطلبات النهائية لإعداد نظام تقييم الموردين الواردة من إدارة السياسات والمعايير المحاسبية بالوزارة .	تشغيلي	100 %	100 %	
				18	نسبة إنجاز حصر المتطلبات من الجهات المعنية	تشغيلي	100 %	100 %	

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الثالث لوزارة المالية خلال عام 2016

- ❖ إطلاق نظام الدعم الفني للأنظمة الاتحادية - الإصدار الثاني.
- ❖ التعاون مع المصرف المركزي لإصدار الأنظمة والقواعد والإجراءات الخاصة بالقيم المخزنة ونظم الدفع الإلكتروني وعمليات الدفع والمقاصة والتسوية.

لمحة عن مبادرة إدارة وتطوير أعمال الدرهم الإلكتروني 2016

تم تطوير منظومة الدرهم الإلكتروني وادراج خدمات جديدة تيسر وتتيح للمتعاملين مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية لسداد رسوم الخدمات الاتحادية أو الخاصة. واستقطبت هذه المبادرة العديد من الجهات الخاصة لتقوم بتحصيل رسوم خدماتها عن طريق المنظومة الدرهم، كما عملت على تيسير وتوحيد التقارير المالية الخاصة بإيرادات الحكومة الاتحادية من خلال النظام دون الحاجة للرجوع للبنك أو الشركة لطلب هذه التقارير.

أهم إنجازات مبادرة إدارة وتطوير أعمال الدرهم الإلكتروني 2016:

- ❖ زيادة مؤشر نسبة رضا المتعاملين في الجهات الاتحادية.
- ❖ الحصول على تقارير موحدة للإيرادات عن جميع موارد الدولة المختلفة.
- ❖ تقديم الخدمات لشرائح أوسع وأكبر في المجتمع ومواكبة التطور العالمي في تقديم الخدمات الحكومية.
- ❖ استخدام وسيلة دفع الكترونية آمنة وحديثة تمنع تداول النقد بين المحصلين.
- ❖ توفير طريقة دفع الكترونية جديدة ومتنوعة تناسب مختلف الشرائح والفئات.
- ❖ توفير الحماية للمعلومات من المخاطر.
- ❖ نشر الوعي للمتعاملين عن نظام الدرهم الإلكتروني ومزاياه من خلال الحملات الإعلامية.

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الثالث لعام 2016 (رفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها)		نسبة انجاز الهدف		96.8 %	
م	المبادرات	نسبة إنجاز	نتيجة تقييم	مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016	
				الرقم	اسم المؤشر
القيم المحققة	القيم المستهدفة	نوع المؤشر	القيم المحققة	القيم المستهدفة	نوع المؤشر
5	ادارة وتطوير أعمال الدرهم الإلكتروني	98.38 %	90.8 %	19	نسبة تحصيل رسوم الخدمات الاتحادية إلكترونياً
				20	عدد الخدمات الجديدة التي سيتم إطلاقها في منظومة الدرهم الإلكتروني
				21	عدد الجهات الاتحادية التي سيتم ربطها بمنظومة الدرهم الإلكتروني
				22	عدد الجهات غير الاتحادية التي سيتم ربطها بمنظومة الدرهم الإلكتروني
				23	نسبة إنجاز الخطة التسويقية والإعلامية بمنظومة الدرهم الإلكتروني
				24	عدد مقدمي خدمات وسائل الدفع الالي بمنظومة الدرهم الإلكتروني
				25	نسبة تطبيق وتشغيل نظام وآليات أمن المعلومات بمنظومة الدرهم الإلكتروني
				26	عدد الدورات التدريبية لمستخدمي منظومة الدرهم الإلكتروني في الجهات الاتحادية
6	تطوير الحلول المبتكرة للتدريب بوزارة المالية	100 %	90.4 %	27	عدد البرامج التدريبية التي سيتم إعدادها بالصيغة الرقمية
				28	نسبة إدراج البرامج التدريبية التي تم إعدادها بالصيغة الرقمية في النظام الإلكتروني للتدريب بالوزارة.

أبرز مخرجات مبادرة إدارة وتطوير أعمال الدرهم الالكتروني 2016:

- تقديم خدمة أفضل للجمهور ومقدمي الخدمات.
- زيادة الإيرادات المتعلقة بخدمات الدرهم الالكتروني الجيل الثاني.
- التحول الالكتروني الكامل لتقديم الخدمات في الوزارات ودعم استراتيجية حكومة الامارات الالكترونية.

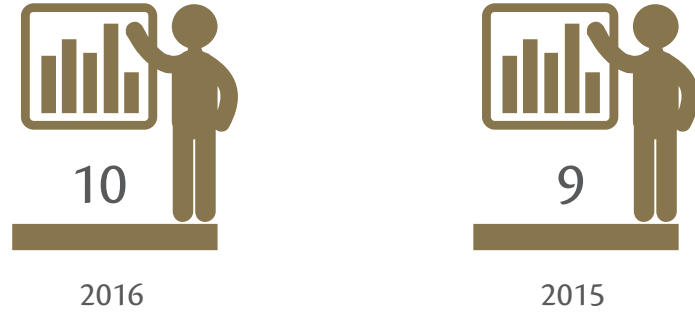
لمحة عن مبادرة تأهيل المختصين بتنفيذ الإجراءات والأنظمة المالية في الجهات الاتحادية

وضعت هذه المبادرة لتنسجم مع الهدف الاستراتيجي للوزارة من حيث محور التعليم والتطوير لرفع كفاءة وفعالية أنظمة العمل المالية للحكومة الاتحادية وتطويرها ، حيث تقوم على تنظيم دورات تدريبية على دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية بالإضافة إلى الأنظمة المالية.

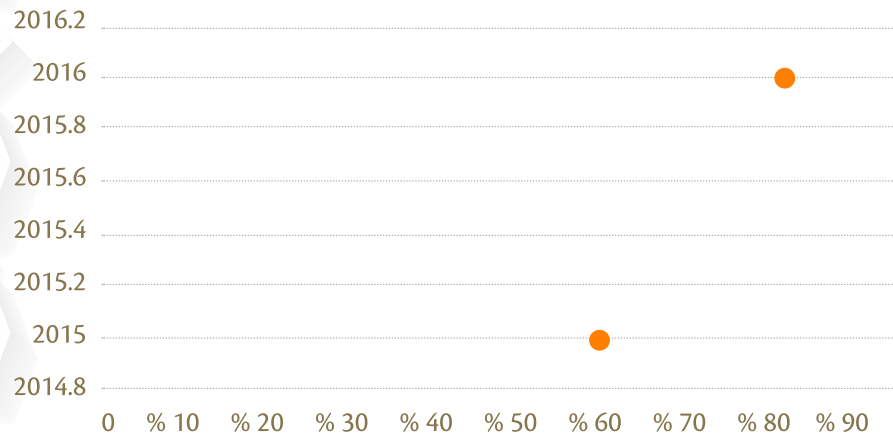
أهم إنجازات مبادرة تأهيل المختصين بتنفيذ الإجراءات والأنظمة المالية في الجهات الاتحادية

- تم إنجاز دورات تدريبية وورش عمل عدد (10) في كل من أبوظبي ودبي طبقاً للخطة التدريبية للعام 2016م.
- تم إنجاز دورات وورش عمل إضافية عدد (3) في كل من أبوظبي ودبي في النصف الأول من العام 2016م.
- وصل إجمالي عدد المتدربين في عام 2016م إلى 502 متدرب.
- بلغت نسبة قياس العائد على التدريب للوزارات والجهات الاتحادية 82 %.

الدورات التدريبية المنفذة من خلال خطة التدريب المعتمدة



قياس العائد على التدريب للوزارات والجهات الاتحادية للعام 2015-2016م



أهم إنجازات مبادرة تطوير النظام المالي الالكتروني الاتحادي

- ❖ استحداث أنظمة مالية في وزارة المالية والتي شملت:
 - نظام طلبات شراء الإدارات.
 - نظام تقييم الموردين في الحكومة الاتحادية.
 - تطبيق نظام الدعم الفني المطور.
- ❖ تدريب ما يقارب 1250 مستخدم في الحكومة الاتحادية للأنظمة التسعة المطبقة.
- ❖ توفير الدعم الفني لكافة الجهات الاتحادية المطبقة للنظام المالي الاتحادي.
- ❖ أتمته عمليات الشراء حتى الدفع في وزارة المالية.
- ❖ توثيق دورات العمل الجديدة وأدلة المستخدمين وتصميم النظام وتحديثه بشكل دوري.
- ❖ إعداد دليل المستخدم الخاص بعمليات الشراء حتى الدفع بشكل فيديو متفاعل باستخدام نظام أوراق كل UPK لتسهيل عملية تدريب موظفي الحكومة الاتحادية والحصول على المعلومات بشكل أفضل وأكثر مهنية.
- ❖ عمل إجراءات تحسينية على بعض الأنظمة في النظام المالي الاتحادي.

لمحة عن مبادرة تطوير وتحديث أدلة العمل المالية

تقوم هذه المبادرة على مراجعة وتطوير وطباعة دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية بناء على المرجعيات القانونية الصادرة.

إنجازات مبادرة تطوير وتحديث أدلة العمل المالية

- ❖ تم تحديث دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية ورفعته لمجلس الوزراء للعام 2017م.
- ❖ تحديث عدد 2 من أدلة العمل المعتمدة في الوزارة لعام 2016م.
- ❖ إصدار عدد 1 دليل عمل جديد لعام 2016م.

الأدلة المالية التي تم إصدارها وتحديثها في عام 2016



عدد 2

عدد 1

لمحة عن مبادرة مراجعة واستحداث القواعد واللوائح والإجراءات المالية لرفع فعالية الإدارة المالية

وضعت هذه المبادرة لتتسجم مع الهدف الاستراتيجي للوزارة من حيث تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية.

إنجازات مبادرة مراجعة واستحداث القواعد واللوائح والإجراءات المالية لرفع فعالية الإدارة المالية

- ❖ تم إنجاز مسودة دليل سياسة مكافحة الاحتيال في الحكومة الاتحادية ورفعته لمجلس الوزراء الموقر.
- ❖ تم إعداد مشروع قانون إدارة المالية العامة للحكومة الاتحادية ورفعته لمجلس الوزراء الموقر.
- ❖ تم إنجاز وثيقة التأمين الموحدة للوافدين العاملين في الحكومة الاتحادية للعام 2017م.

إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع

تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية

القطاع الراعي: الموارد والميزانية، والإدارة المالية العامة

الواقع: تحديث التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية

المحور: المساهمة في رفع كفاءة التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية



عدد المؤشرات التشغيلية: 19

عدد المؤشرات الاستراتيجية: 2

عدد المبادرات في عام 2016: 3

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الرابع لعام 2016 (تطوير التشريعات والسياسات المالية وتوفير بيئة تنافسية)							نسبة انجاز الهدف		99.8%
م	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016					
				الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة	
1	مراجعة واستحداث القواعد واللوائح والإجراءات المالية لرفع فعالية الإدارة المالية	100 %	97.2 %	1	نسبة تغطية التشريعات والقرارات والسياسات المالية لاحتياجات الحكومة الاتحادية	استراتيجي	50	50	
				2	عدد مقترحات مشاريع القوانين والسياسات الجديدة التي تم رفعها للجهات العليا بالحكومة	تشغيلي	2		
				3	نسبة إنجاز رفع سياسة الاحتيال إلى مجلس الوزراء	تشغيلي	100 %		
				4	عدد الدراسات الهادفة لتوحيد القوانين والسياسات	تشغيلي	1		
				5	نسبة إنجاز وثيقة التأمين الموحدة للمواطنين العاملين في الحكومة الاتحادية	تشغيلي	100 %		
				6	نسبة رضا الموظفين الوافدين في الجهات الاتحادية عن وثيقة التأمين الموحدة	تشغيلي	60 %	57 %	
				7	عدد التقارير التي رفعها إلى وكيل الوزارة بشأن وثيقة التأمين الموحدة	تشغيلي	1		

2	100 %	91.1 %	8	نسبة السياسات التي يتم مواءمتها/ توحيدها مع الحكومات المحلية	استراتيجي	40 %	50 %
			9	نسبة إنجاز اعتماد قائمة السياسات التي يتم مواءمتها/ توحيدها مع حكومات الامارات من رئيس مجلس تسسيق السياسات المالية الحكومية	تشغيلي	100 %	100 %
			10	نسبة إغلاق التوصيات الصادرة عن مجلس تسسيق السياسات المالية الحكومية	تشغيلي	80 %	80 %
			11	نسبة تنفيذ توصيات دراسة صندوق النقد الدولي بشأن تسسيق السياسات المالية على مستوى الدولة	تشغيلي	20 %	20 %
			12	نسبة متابعة الدوائر المالية بشأن امكانية التصنيف الوظيفي للنفقات COFOG في حكومات الامارات	تشغيلي	90 %	90 %
			13	عدد اللقاءات وورش العمل ذات الصلة بتوحيد السياسات والبيانات المالية التي تعقدها الوزارة للجهات المعنية	تشغيلي	4	4
			14	قياس اثر تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على الجهات المعنية	تشغيلي	75 %	75 %
			15	مدى استفادة المعنيين من التقارير المالية الموحدة للدولة	تشغيلي	75 %	75 %
			16	رفع تقرير البيانات المالية المجمع لدولة الإمارات للربع الرابع لعام ٢٠١٥م لمجلس تسسيق السياسات المالية	تشغيلي	1	1
			17	نسبة إنجاز رفع التقرير المجمع للبيانات المالية لدولة الامارات لعام ٢٠١٥ مجلس الوزراء	تشغيلي	100 %	100 %
			18	عدد التقارير المجمع للبيانات المالية لدولة الإمارات لعام ٢٠١٦ التي تم رفعها لمجلس تسسيق السياسات المالية	تشغيلي	1	1
			19	نسبة إنجاز نشر البيانات المالية الموحدة للدولة عن عام ٢٠١٥م في قنوات التواصل المعتمدة	تشغيلي	100 %	100 %
			20	عدد حكومات الامارات التي تم ربط أنظمتها المالية مع نظام بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة	تشغيلي	6	6
3	100 %	94.1 %	21	نسبة إنجاز خطة تطوير نظام بوابة الامارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة	تشغيلي	100 %	100 %

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الرابع لوزارة المالية خلال عام 2016

- ❖ صدور مرسوم بقانون اتحادي رقم 9 لسنة 2016 في شأن الإفلاس.
- ❖ صدور قانون اتحادي رقم 20 لسنة 2016 في شأن ضمان الأموال المنقولة ضمانا لدين.
- ❖ صدور مرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2016 في شأن انشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.
- ❖ توقيع الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ❖ توقيع الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ❖ صدور قرار مجلس الوزراء رقم (43) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم 32 لسنة 2014 بشأن لائحة المشتريات وإدارة المخازن في الحكومة الاتحادية.
- ❖ إصدار دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية للعام 2015م.
- ❖ إصدار وثيقة تأمين موحدة للوافدين العاملين في الحكومة الاتحادية لسنة 2016م.
- ❖ إصدار امتيازات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ رفع مذكرة لمجلس الوزراء لاستحداث قانون اتحادي في شأن المقاصة على أساس الصافي.
- ❖ إصدار قواعد اقتصار عقود المناقصات الاتحادية على الشركات والمؤسسات الخاصة الملتزمة بسياسة التوطين.
- ❖ إصدار دليل تقارير إحصاءات مالية الحكومة 2014 GFSM.
- ❖ التعديل على قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2014 بشأن لائحة المشتريات وإدارة المخازن في الحكومة الاتحادية.
- ❖ تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010م بشأن المعلومات الائتمانية.
- ❖ البدء في إعداد اطار تشريعي وتنظيمي عالمي للتمويل الاسلامي.
- ❖ رفع مذكرة لمجلس الوزراء بشأن التأمين الصحي للعاملين في الحكومة الاتحادية.

- ❖ رفع مذكرة لمجلس الوزراء لاستحداث قانون إدارة المالية العامة للحكومة الاتحادية.
- ❖ مذكرة اطلاع بشأن تقرير البيانات المالية لإحصاءات مالية الحكومة الموحد لدولة الامارات العربية المتحدة للسنة المالية المنتهية 2016م .
- ❖ إصدار دليل احكام واجراءات الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص.
- ❖ رفع مذكرة لمجلس الوزراء لاستحداث قانون اتحادي في شأن اعسار الشخص الطبيعي من غير التجار.
- ❖ رفع مذكرة لمجلس الوزراء لاستحداث قانون اتحادي في شأن املاك الاتحاد العقارية.
- ❖ تشكيل مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية.
- ❖ إصدار دليل سياسة مكافحة الاحتيال في الحكومة الاتحادية.
- ❖ إجراء دورة تدريبية على الأنظمة المالية (المدفوعات، المقبوضات، الإدارة النقدية، الأستاذ العام).
- ❖ إجراء دورة تدريبية على برنامج المخازن الالكتروني.

لمحة عن مبادرة توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة

بالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (5/67 و1) لسنة 2010م بشأن جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة، فقد تم جمع البيانات المالية الموحدة على مستوى الدولة وإعداد التقرير المالي للربع الرابع لعام 2015، والتقارير المالية للربع الأول والثاني والثالث لعام 2016 بالإضافة إلى التقرير المالي الموحد لعام 2015.

إنجازات مبادرة توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة

- ❖ عقد اجتماعات تنسيقية مع أعضاء الفريق الفني لمجلس تنسيق السياسات المالية والجهات الاتحادية المستقلة بشأن إعداد التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات.
- ❖ تم نشر البيانات المالية لدولة الإمارات لعام 2015 في الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي وقنوات الاتصال المحلية.

- ❖ تم ربط عدد من الأنظمة المالية لبعض الجهات المعنية مع نظام بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة.
- ❖ تم التنسيق مع المعنيين بشأن تحديث قوائم القطاع العام وفقاً لتعريف الحكومة العامة لدى صندوق النقد الدولي.
- ❖ التنسيق مع الفريق الفني في حكومات الإمارات بشأن مشروع إعداد بيانات الميزانية العمومية على مستوى الدولة.
- ❖ إعداد التقرير المبدئي لمشروع إعداد بيانات الميزانية العمومية على مستوى الدولة حسب البيانات المتوفرة في الجهات.
- ❖ تم الربط الإلكتروني بين الحكومة الاتحادية وحكومة دبي لتنظيم بوابة الإمارات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة
- ❖ اعتماد التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات لعام 2015 من أعضاء مجلس تنسيق السياسات ورفعته لمجلس الوزراء واعتماده.
- ❖ **إصدار عدة تقارير، شملت:**
 - ❖ التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات للربع الرابع من عام 2015.
 - ❖ التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات لعام 2015.
 - ❖ التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات للربع الأول من عام 2016.
 - ❖ التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات للربع الثاني من عام 2016.
 - ❖ التقرير المالي الموحد لدولة الإمارات للربع الثالث من عام 2016.
- ❖ **نشر وتزويد الجهات التالية بالتقارير المالية:**
 - ❖ صندوق النقد الدولي.
 - ❖ صندوق النقد العربي.
 - ❖ مراكز الإحصاء.

- ❖ موقع وزارة المالية.
- ❖ شؤون الرئاسة.
- ❖ مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي.

لمحة عن مبادرة توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة

تسعى هذه المبادرة إلى تنسيق السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات، بما يحقق الانضباط المالي واستخدام السياسة المالية كوسيلة للتوازن الاقتصادي، وذلك من خلال إنشاء مجلس تنسيقي على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات. ويعتبر مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية من المجالس المرتبطة بمجلس الوزراء الموقر، حيث يتم رفع تقرير سنوي عن إنجازات المجلس وإضافة الرسومات البيانية للبيانات المالية.

إنجازات مبادرة توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة

- ❖ تم عقد 3 اجتماعات لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية خلال عام 2016.
- ❖ لقاء مع سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب حاكم الشارقة مع أعضاء مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية.
- ❖ تكريم دائرة مالية دبي بشأن الانتهاء من ربط النظام المالي لحكومة إمارة دبي مع النظام المالي الاتحادي في الاجتماع المجلس الأول.
- ❖ دعوة أعضاء المجلس لمنتدى المالية العامة.
- ❖ تمت موافقة السياسات مع الحكومات المحلية بنسبة 40 %.
- ❖ التنسيق سياسة مالية عدد 10 بين الحكومة الاتحادية وحكومات الامارات.
- ❖ اعتماد قائمة السياسات التي يتم موافقتها بنسبة 100 %.
- ❖ اغلاق التوصيات الصادرة عن مجلس تنسيق السياسات المالية بنسبة 80 %.

- ❖ تنفيذ توصيات دراسة توحيد المعايير المحاسبية الصادرة عن صندوق النقد الدولي بنسبة 20 %.
- ❖ متابعة الجهات المحلية بشأن إمكانية التصنيف الوظيفي للنفقات OFOG في حكومات الإمارات بنسبة 90 %.

- ❖ عقد الوزارة للقراءات وورش العمل ذات الصلة بتوحيد السياسات والبيانات المالية للجهات المعنية.
- ❖ قياس أثر تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة على الجهات المعنية بنسبة 81 %.



”

بذلت وزارة المالية جهوداً حثيثة لتعزيز وتمتين شبكة علاقات دولة الامارات بمختلف دول العالم والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وتوسيع شبكة اتفاقيات الدولة بشأن منع الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار، لما لهذه الاتفاقيات من أهمية في تعزيز التواجد الاستثماري الإماراتي على مستوى العالم، وتوفير أدوات ضمان حقيقية للاستثمارات الإماراتية، تعزز قدرتها على النمو والتوسع وتوفر لها الحماية من أية مخاطر غير تجارية قد تؤثر على أدائها، فضلاً عن توفير الحماية الكاملة للمكلفين من الازدواج الضريبي سواء المباشر أو غير المباشر، وتوقيع مصادر الدخل القومي، وتشجيع الحركة التجارية واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

ووقعت دولة الإمارات العربية المتحدة حتى نهاية عام 2016 على 103 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، و 65 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار مع دول العالم والتي توفر بمجملها إطاراً قانونياً يسمح للسلطات الضريبية في الدول بالتعاون العابر للحدود بدون انتهاك سيادة الدول الأخرى أو حقوق دافعي الضرائب وكذلك تعزيز المناخ الاستثماري وتوفير الحماية الكاملة للاستثمارات.

”



سعادة

خالد البستاني

وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون العلاقات
المالية الدولية

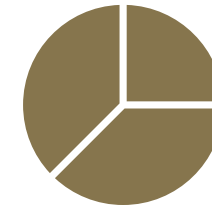
إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس

تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي

القطاع الراعي: العلاقات المالية الدولية

الواقع: ارتقاء الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي

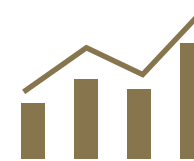
المحور: المساهمة في تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي



عدد المبادرات في عام 2016: 5



عدد المؤشرات الاستراتيجية: 3



عدد المؤشرات التشغيلية: 36

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الخامس لعام 2016 (الهدف الخامس :تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي)					نسبة انجاز الهدف		100 %
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز	نتيجة تقييم	مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016			
				الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة
1	تعزيز مكانة الدولة في الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبية وفي المساعدات الخارجية	100 %	93.0 %	1	عدد مشاركات الوزارة في النشاطات العالمية	تشغيلي	6
				2	عدد المشاركات التي تمت لتقديم المنح والمساعدات الخارجية	تشغيلي	6
				3	نسبة اغلاق الملاحظات الواردة من المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية، وفقا لتقييم المرحلة الثانية	تشغيلي	100 %
				4	عدد اللقاءات التي تعقد مع الجهات لاستيفاء متطلبات المرحلة الأولى والثانية من تقييم المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية.	تشغيلي	2
				5	نسبة إنجاز تجميع البيانات الخاصة بعملاء قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية للخاضعين للضريبة (فاتكا)	تشغيلي	100 %
				6	نسبة الرد على طلبات الدول بشأن تبادل المعلومات للأغراض الضريبية	تشغيلي	100 %
				7	عدد التقارير التي تم رفعها الى الادارة العليا بشأن المساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة	تشغيلي	1
2	دراسة التقارير الاقتصادية والاداء المالي للمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية	100 %	96.2 %	8	عدد تقارير التحليل المالية للمنظمات والمؤسسات التي تساهم فيها الحكومة الاتحادية، ورفعها للإدارة العليا	تشغيلي	8
				9	عدد ورش العمل التي تقدم لممثلي الدولة في المؤسسات المحلية والدولية	تشغيلي	1
				10	عدد التقارير الدورية الصادرة عن المنظمات المالية الدولية التي يتم تحليلها ورفعها للإدارة العليا.	تشغيلي	8
				11	نسبة انجاز اصدار النشرات الاقتصادية	تشغيلي	100 %

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الخامس لعام 2016 (الهدف الخامس : تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي)									
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز	نتيجة تقييم	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة	نسبة إنجاز الهدف
3	تعزيز دور الدولة في المجال المالي وإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية	100	97.8 %	12	نسبة شمولية الاتفاقيات والمذكرات الموقعة لدول العالم	استراتيجي	6	6	100 %
				13	الخفض في نسبة الضريبة المفروضة على استثمارات الدولة في الخارج	استراتيجي	8	8	
				14	عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة مع دول العالم	تشغيلي	100 %	100 %	
				15	عدد مذكرات التفاهم الموقعة	تشغيلي	100 %	100 %	
				16	عدد الضعاليات التي تم تقديمها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD	تشغيلي	2	2	
				17	عدد اللقاءات التعريفية التي يتم تنظيمها للتعريف بمميزات الاتفاقيات في المجالي المالي والاقتصادي.	تشغيلي	1	1	
				18	نسبة الالتزام بخطة تعديل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة مع الدول	تشغيلي	8	8	
				19	عدد الدراسات / التقارير التي تم إعدادها في المجال المالي والاقتصادي ورفعها للإدارة العليا	تشغيلي	2	2	
				20	قياس مدى الاستفادة من الاتفاقيات التي تم إبرامها في المجالي المالي والاقتصادي.	تشغيلي	100 %	100 %	

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الخامس لعام 2016 (الهدف الخامس : تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي)									
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز	نتيجة تقييم	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة	نسبة إنجاز الهدف
4	تعزيز دور الدولة في مجال التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون	100 %	92.0 %	21	نسبة نمو مساهمة مواطني دول مجلس التعاون الأفراد والشركات في الدولة بالمجالات الاقتصادية	استراتيجي	18 %	24 %	
				22	عدد المقترحات المقدمة من الوزارة أمام لجان دول مجلس التعاون	تشغيلي	6	6	
				23	عدد اللقاءات التعريفية في المجال المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون التي يتم تنظيمها	تشغيلي	3	3	
				24	نسبة تطبيق قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في المجال المالي والاقتصادي	تشغيلي	78 %	78 %	
				25	عدد الدراسات / التقارير التي تمت في مجال التكامل الاقتصادي الخليجي.	تشغيلي	2	2	
				26	عدد التقارير المرفوعة من الفريق الوطني لتعميق التكامل المالي والاقتصادي الخليجي الى الادارة العليا.	تشغيلي	1	1	
				27	نسبة اعتماد لجان دول مجلس التعاون للاقتراحات المقدمة من الوزارة	تشغيلي	33.30 %	33.30 %	
				28	نسبة إنجاز اصدار التقرير الاحصائي في مجالات السوق الخليجية المشتركة	تشغيلي	100 %	100 %	
				29	نسبة الاستفادة من التقرير الاحصائي في مجالات السوق الخليجية المشتركة	تشغيلي	70 %	70 %	
				30	نسبة الاستفادة من اللقاءات التعريفية التي تمت في المجال المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون	تشغيلي	89 %	89 %	

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي الخامس لوزارة المالية خلال عام 2016

- ❖ توقيع مذكرة تفاهم بشأن تطوير فهم التطبيق العلمي للمبادئ الضريبية الدولية للاتفاقيات الضريبية.
- ❖ المشاركة في الاجتماعات السنوية للهيئات المالية المشتركة لمجلس وزراء المالية العرب.
- ❖ المشاركة في الاجتماعات النصف سنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.
- ❖ إعداد تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2016م لدولة الامارات العربية المتحدة من قبل بعثة صندوق النقد الدولي.
- ❖ المشاركة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي .
- ❖ المساهمة في المراجعة العامة للعام 2014م لإصلاحات الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي.
- ❖ المشاركة في الاجتماع التيسيمي للمؤتمر السابع الوزاري حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية لمنظمة التعاون الاسلامي في كازاخستان.
- ❖ المشاركة في جميع اجتماع لجنة السوق الخليجية المشتركة.
- ❖ المشاركة في الاجتماع مع سكرتارية المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات في باريس.
- ❖ المشاركة في اجتماع اللجنة المشتركة بين دولة الإمارات ودولة قطر في الدوحة.
- ❖ المشاركة في اجتماعات مجلس محافظي البنك والجمعيات العمومية في جاكارتا.
- ❖ المشاركة في اجتماعات لجنة وكلاء وزارة المالية بدول مجلس التعاون.
- ❖ المشاركة في اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة العربية البحرية لنقل البترول في القاهرة.
- ❖ المشاركة في الدورة (37) لصندوق الاوبك للتنمية الدولية (أوفيد) في فيينا.
- ❖ المشاركة في اجتماعي الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما) في عمان.
- ❖ المشاركة في اجتماع مجلس ادارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات في الكويت.
- ❖ المشاركة في الاجتماع الخاص بتأكل الوعاء الضريبي وتحويل الارباح في كيوتو.

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي الخامس لعام 2016 (الهدف الخامس : تعزيز مكانة الدولة في المجال المالي على المستويين الإقليمي والدولي)			نسبة انجاز الهدف		% 100		
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز	نتيجة تقييم المبادرة	مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016			
				الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	
القيم المحققة	المستهدفة	القيم	القيم	القيم	القيم	القيم	
5	تعزيز العلاقة مع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية	% 100	% 93.9	31	عدد النشاطات المشتركة مع المنظمات والمؤسسات الدولية	تشغيلي	2
				32	عدد مشاريع الدعم الفني التي ساهمت الوزارة بتقديمها للجهات بالدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية	تشغيلي	2
				33	عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المقدمة من المعاهد التنموية لموظفي الجهات المعنية بالدولة	تشغيلي	14
				34	عدد الاتفاقيات الموقعة في مجال الدعم الفني	تشغيلي	1
				35	عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع الجهات داخل وخارج الدولة في مجال التعاون وتعزيز العلاقات وبناء القدرات	تشغيلي	1
				36	عدد المشاركات في الاجتماعات الإقليمية والدولية ورفع المقترحات للإدارة العليا	تشغيلي	5
				37	عدد المقترحات المقدمة من الوزارة للمنظمات والمؤسسات المالية الدولية.	تشغيلي	4
				38	نسبة المقترحات المطبقة إلى الاقتراحات المقدمة من الوزارة للمنظمات والمؤسسات المالية الدولية.	تشغيلي	% 25
				39	عدد المواطنين المتحقين ببرنامج الاعارة للعمل لدى المنظمات الدولية	تشغيلي	2

- ❖ المشاركة في الاجتماع السادس عشر اتفاقية تبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب الجمركية) على نشاطات الناقل الجوي العربي في القاهرة.
- ❖ إعداد دراسة تحليلية حول تقرير صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2016م.
- ❖ المشاركة في اجتماع فريق العمل المكلف بدراسة امكانية معاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية بدول المجلس في الرياض.
- ❖ المشاركة في اجتماعات مناقشة قانون التجارة الموحد لدول المجلس في الرياض.
- ❖ المشاركة في الاجتماع الثالث للجنة رؤساء ومدراء الادارات الضريبية بدول المجلس.
- ❖ المشاركة في الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية بيلاروس.
- ❖ المشاركة في الاجتماع 51 للجنة وكلاء وزارات المالية بدول المجلس.
- ❖ المشاركة في جميع اجتماعات هيئة الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الرياض
- ❖ المشاركة في الدورة الثامنة عشرة بعد المائة المجلس التنفيذي لصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) في روما.
- ❖ المشاركة في اجتماع فريق العمل المشرف على دراسات التي تعد في اطار لجنة التعاون المالي والاقتصادي.
- ❖ المشاركة في الاجتماع السادس عشر للجنة مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون.
- ❖ المشاركة في الاجتماع الاستثنائي للجنة المكلفة بمراجعة النظام القانوني الجمركي الموحد.
- ❖ المشاركة في الاجتماع الثامن لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق والتي انشأها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين ومشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في روما.
- ❖ المشاركة في مؤتمر تعزيز فرص وصول المرأة للخدمات المالية في دول العربية في منطقة البحر الميت.
- ❖ المشاركة في اجتماع المجموعة الإقليمية لمجلس الاستقرار المالي في شرم الشيخ.
- ❖ المشاركة في الاجتماع التاسع الخاص بالمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في تبليسي.
- ❖ المشاركة في الحوار الاقتصادي السابع بين دول المجلس والاتحاد الاوروبي في الرياض.
- ❖ المشاركة في حوار التجارة والاستثمار بين دول المجلس والاتحاد الاوروبي في الدوحة.

- ❖ المشاركة في الاجتماع التحضيري الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض.
- ❖ المشاركة في الاجتماع (76) للجنة الاستثمار لصندوق الاوبك للتنمية الدولية في فيينا.
- ❖ مشاركة في الدورة التاسعة عشر بعد المائة للمجلس التنفيذي لصندوق التنمية الزراعية (ايفاد) في روما.
- ❖ المشاركة في الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية بيلاروس في مينسك.
- ❖ المشاركة في اجتماع مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الاسلامي للتنمية في جدة.
- ❖ المشاركة في اجتماع لجنة الصياغة والاجتماع التكميلي للمجلس الوزاري للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في البحرين.
- ❖ المشاركة في الاجتماع (33) للجنة المكلفة بمراجعة القانون الجمركي الموحد في الرياض.
- ❖ المشاركة في اجتماع الفريق التفاوضي ال(70) لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والفرق الفنية للمفاوضات في الرياض.
- ❖ المشاركة في الاجتماع الثاني لفريق العمل المتعلق بالاستراتيجية الجديدة للبنك الدولي في عمان.
- ❖ المشاركة في اجتماع فريق العمل المكلف بدراسة معاملة منتجات المصانع المقامة في التجمعات الاقتصادية بدول المجلس في الرياض.
- ❖ المشاركة في الاجتماع 30 للجنة المكلفة بمراجعة القانون الجمركي الموحد في الرياض.
- ❖ المشاركة في ورشة عمل حول تفسير وتطبيق المفاوضات في الاتفاقيات في البحرين.
- ❖ المشاركة في اجتماع اللجنة التوجيهية الخاصة بالمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في باريس.
- ❖ المشاركة في اجتماع تقييم النظراء الخاص بالمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في باريس.
- ❖ المشاركة في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق و الاجتماع العالمي السادس لمنتدى المزارعين في روما.
- ❖ المشاركة في اجتماعات لجنة مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون في الدمام.
- ❖ المشاركة في الاجتماع التاسع للجنة الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الرياض.

- ❖ وصل مدى الاستفادة من الاتفاقيات التي تم إبرامها في المجال المالي والاقتصادي إلى نسبة 75 %.
- ❖ وصلت نسبة الالتزام بخطة تعديل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة مع الدول إلى 100 %.

نسبة شمولية الاتفاقيات والذكرات الموقعة لدول العالم



جولات تفاوضية بشأن مشروع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات خلال عام 2016

م	الدولة	جولة	التاريخ	المكان	أحرف أولى
1	رواندا	الاولى	2016/1/12-11	أبوظبي	2016/1/12
2	كولومبيا	الثانية	2016/2/9-5	بوغوتا	
3	أثيوبيا	الثالثة	2016/2/18-16	أديس أبابا	2016/2/18
4	سلوفاكيا	الرابعة	2016/3/9-7	براتيسلافا	
5	هنغاريا	الاولى	2016/3/11-10	بودابست	
6	كولومبيا	الثالثة	2016/3/30-29	أبوظبي	2016/3/30
7	هونغ كونج	الثانية	2016/4/27-25	هونغ كونج	2016/4/27
8	موزمبيق	الاولى	2016/5/11-9	ماپوتو	2016/5/11
9	أنغولا	الثانية	2016/5/19-16	لواندا	2016/5/19
10	بوروندي	الاولى	2016/5/31-30	دبي	2016/5/31
11	أوغندا	الاولى	2016/6/22-20	أبوظبي	2016/6/22
12	كازاخستان	الخامسة	2016/7/14-13	أبوظبي	2016/7/14
13	هنغاريا	الثانية	2016/8/11-8	بودابست	2016/8/11
14	المالديف	الأولى	2016/8/31-28	أبوظبي	2016/8/31
15	بلغاريا	الاولى	2016/10/12-10	صوفيا	
16	سلوفينيا	الثانية	2016/11/9-8	أبوظبي	2016/11/9
17	كولومبيا	الرابعة	2016/11/18-17	بوغوتا	2016/11/18
18	الباراغواي	الأولى	2016/11/22-21	اسونسيون	2016/11/24
19	كازاخستان	السادسة	2016/12/25	أبوظبي	2016/12/25

- ❖ المشاركة في برنامج البنية التحتية للائتمان من مجموعة البنك الدولي في كوالالمبور.
- ❖ المشاركة في اجتماع مجلس محافظي أوفيد وحضور اعمال الدورة (72) للجنة الاستثمار لصندوق الاولك للتنمية في فيينا.
- ❖ المشاركة في اجتماع فريق عمل استراتيجية البنك الدولي لدعم الدول العربية في جدة.

لمحة عن مبادرة تعزيز دور الدولة في المجال المالي وإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية

تعزز هذه المبادرة من دور الدولة في المجال المالي، وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وعقد الفعاليات المتنوعة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات المباشرة وتنمية مصادر الدخل، وضمان تحويل الأرباح والعائدات الأخرى بعملات حرة قابلة للتحويل، وحماية الاستثمارات من المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة، كما تقوم هذه المبادرة بدور محوري في تعزيز الشراكة وتحقيق التوازن الاقتصادي مع شركاء الدولة الاستراتيجيين، وإعفاء الناقلات الجوية الوطنية من الضرائب التي تفرض على أرباح الأسهم والسندات والأرباح الرأسمالية، وإعفاء الناقلات الجوية الوطنية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة القيمة المضافة التي تفرض على الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وتعظيم الأرباح والعائدات وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلاً عن الاستفادة من المساعدات الفنية التي تقدمها OECD فيما يخص اتفاقيات الضرائب والأمور الأخرى المتعلقة بالضرائب الدولية وابقائهم على دراية بآخر التطورات والمستجدات للسياسات الضريبية وأفضل الممارسات حول هذا الشأن.

أبرز إنجازات مبادرة تعزيز دور الدولة في المجال المالي وإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية

- ❖ وصل عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة مع دول العالم إلى 155 اتفاقية.
- ❖ نسبة شمولية الاتفاقيات والمذكرات الموقعة مع دول العالم 50 %.
- ❖ خفض في نسبة الضريبة المفروضة على استثمارات الدولة في الخارج 85 %.
- ❖ توقيع عدد 1 مذكرات تفاهم.
- ❖ تنفيذ عدد 7 دراسات/ التقارير في المجال المالي والاقتصادي ورفعها للإدارة العليا.
- ❖ عقد عدد 1 لقاءات تعريفية، والتي يتم تنظيمها للتعريف بمميزات الاتفاقيات في المجال المالي والاقتصادي.

جولات تفاوضية بشأن مشروع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل خلال عام 2016

م	الدولة	جولة	التاريخ	المكان	أحرف أولى
1	جيرسي	الثانية	2016/1/5-4	الاتصال	
2	فنلندا (تعديل)	الأولى	2016/1/9-7	هلسنكي	
3	رواندا	الأولى	2016/1/12-11	أبوظبي	
4	كولومبيا	الأولى	2016/2/4	بوغوتا	
5	الارجنتين	الثانية	2016/3/23-22	بيونس آيرس	
6	أنغولا	الثانية	2016/5/19-15	لواندا	2016/5/19
7	بوروندي	الأولى	2016/5/31-30	دبي	2016/5/31
8	كازاساو	الأولى	2016/6/30	كيوتو	2016/6/30
9	المالديف	الأولى	2016/8/31-28	أبوظبي	2016/8/31
10	الباراغواي	الأولى	2016/11/24-23	اسونسيون	2016/11/24

توقيع نهائي خلال عام 2016

اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل	اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات
نيجيريا بتاريخ 2016/1/18	نيجيريا بتاريخ 2016/1/18
الاردن بتاريخ 2016/4/5	المكسيك بتاريخ 2016/1/19
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتاريخ 2016/4/12	كوسوفو بتاريخ 2016/5/20
جيرزي بتاريخ 2016/4/20	أرمينيا بتاريخ 2016/7/22
كوسوفو بتاريخ 2016/5/20	سلوفاكيا بتاريخ 2016/9/22
غينيا الاستوائية بتاريخ 2016/10/19	انتيجوا وباربودا بتاريخ 2016/10/10
الارجنتين بتاريخ 2016/11/3	غينيا الاستوائية بتاريخ 2016/10/19
الاكوادور بتاريخ 2016/11/9	سانت كيتس ونيفس بتاريخ 2016/11/24
سانت كيتس ونيفس بتاريخ 2016/11/24	أثيوبيا بتاريخ 2016/12/3

ولتعزيز الاستفادة من المزايا الضريبية التي توفرها اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل التي أبرمتها الدولة:

- ❖ تمنح وزارة المالية شهادات الموطن الضريبي للأفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية حيث يتم تحصيل رسوم على إصدار شهادات الموطن الضريبي للأفراد بـ (2000 درهم) وللشركات بـ (10 آلاف درهم) مع إعفاء المؤسسات الحكومية من الرسوم.
- ❖ تمنح وزارة المالية شهادات القيمة المضافة برسم بقيمة (500 درهم).
- ❖ قامت إدارة العلاقات المالية الدولية مع بداية عام 2013 بأتمتة شهادات الموطن الضريبي وشهادات القيمة المضافة، بحيث يتم تقديم الشهادات عبر موقع الوزارة الإلكتروني الخارجي. وجاءت أعداد وإيرادات الشهادات المصدرة خلال الفترة 2014-2016 على النحو التالي والذي يبين نسبة الزيادة في إصدار شهادات الموطن الضريبي بعد أتمتة إصدار شهادات الموطن الضريبي والقيمة المضافة الإلكتروني عبر الموقع:

شهادات الموطن الضريبي للقطاع الخاص	شهادات الموطن العام	شهادات الموطن الضريبي للأفراد المقيمين في الدولة	شهادة القيمة المضافة	المجموع
1077	961	1686	109	3,833
796	945	1,340	83	3,164
590	676	750	85	2,101

لمحة عن مبادرة تعزيز مكانة الدولة في الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبية وفي المساعدات الخارجية

يعد تبادل المعلومات في الاقتصاد العالمي من الضروريات الهامة للدول، وفي ذلك الإطار، اعتمد وزراء مالية مجموعة الـ 20 في عام 2010 الإجراءات المتبعة ضد الدول غير الملتزمة بالمعايير الدولية فيما يتعلق بالشفافية وتبادل المعلومات، والتي تشمل العقوبات وإيقاف أي استثمارات في تلك الدول، ونشر أسماء الدول غير المتعاونة دولياً.

ولضمان الالتزام بالمعايير الدولية وتجنب العقوبات، فوض مجلس الوزراء الموقر في قراره رقم (17) لسنة 2012 وزارة المالية، بصلاحيه جمع وتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين المرخص لهم بالعمل في دولة الإمارات، بما في ذلك المناطق الحرة وذلك تنفيذاً لالتزامات الدولة المنصوص عليها في الاتفاقيات الضريبية الدولية، على أن تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية المعنية في كل ما يتعلق بتحديد نوع وطبيعة المعلومات والبيانات المطلوب جمعها وآلية تزويدها. وعلى هذه الجهات التعاون مع الوزارة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

وأدرجت وزارة المالية في خططها التشغيلية هذه المبادرة لتنسيق جمع المعلومات الضريبية مع الجهات المعنية في الدولة، وتبادلها مع الدول الأخرى، بشكل يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة ويحفظ سرية هذه المعلومات.

أبرز إنجازات مبادرة تعزيز مكانة الدولة في الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبية وفي المساعدات الخارجية

- ❖ تحليل ومعالجة كافة طلبات تبادل المعلومات الواردة من الدول، وتبادل المعلومات بهدف الضريبية مع الدول.
- ❖ التنسيق مع الجهات المعنية بشأن إغلاق الملاحظات الواردة من المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات.
- ❖ رفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا والمختصين بالدولة بشأن موقف الدولة من حيث الفرص والتحديات المواجهة.
- ❖ الرد على جميع استفسارات مقيمي المنتدى العالمي من خلال الاستبيان الخاص بتقييم الدولة وأيضاً من خلال الزيارة الميدانية للمقيمين والتنسيق مع جميع الجهات المعنية للرد على الاستفسارات.
- ❖ عقد ورشة عمل خاصة بالتبادل التلقائي للمعلومات بالتعاون مع المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات (OECD) في الربع الأول من 2016 بحضور الجهات المعنية في الدولة.

❖ رفع مذكرة إلى مجلس الوزراء الموقر وفي إطارها صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (9) لسنة 2016، بتفويض وزارة المالية بالتفاوض والتوقيع على الاتفاقية الإطارية للمساعدة المتبادلة في المسائل الضريبية (MAC) والاتفاقية الإدارية متعددة الأطراف لتبادل المعلومات بشكل تلقائي (MCAA).

❖ التزمت وزارة المالية بتطبيق معايير الإفصاح المشترك (CRS) في عام 2018، وعليه اطلعت الوزارة على أفضل الممارسات وأعدت الدليل الإجرائي لنظام الإفصاح المشترك، وتم تعميمه على الجهات المعنية والمؤسسات المالية في الدولة ذات العلاقة، لاتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء.

❖ تم تشكيل لجنة توجيهية عليا معنية بالإشراف على تنفيذ المتطلبات والتشريعات اللازمة لتطبيق وتنفيذ إجراءات نظام الإفصاح المشترك الخاصة بتبادل المعلومات التلقائي وفق المعايير الدولية والمخطط الزمني المعتمد.

❖ تم تشكيل لجنة تنظيمية ولجنة فنية بهدف تجهيز البنية التحتية الإدارية والتشريعية والتكنولوجية لوضع نظام آلي يقوم على جمع المعلومات الضريبية وتبادلها تلقائياً، وضمان التزام جميع المؤسسات المالية بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء والتي يجب أن يتم العمل بها من تاريخ 1 يناير 2017، ومن ثم البدء في جمع المعلومات تلقائياً في عام 2018.

دور الوزارة وعضويتها في المنظمات الدولية

تعمل وزارة المالية على بناء شراكات استراتيجية دولية لتعزيز علاقات دولة الإمارات المالية والاقتصادية والتجارية مع الهيئات والمؤسسات والصناديق الدولية والإقليمية ومختلف دول العالم ذات الاقتصادات المزدهرة والتجارب المعرفية النوعية، كما تقوم الوزارة بالمشاركة في اللجان الاقتصادية المشتركة مع الدول الأخرى ووضع مقترحات وآليات تعزيز العلاقات المالية الدولية ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة بشأنها وإعداد مذكرات التفاهم بهدف توقيعها مع الدول الأخرى بما يعزز مكانة الدولة في المجالات المالية، إلى جانب العمل على إدارة ملفات تعزيز التعاون المالي والاقتصادي مع الدول والمنظمات والصناديق التنموية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والتنسيق معها في شأن برامج المعونات الدولية والمشاركة في جمع المعلومات المتعلقة بالمنح والمساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة إضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لتعزيز التنافسية المالية العالمية للدولة. وتهدف هذه الشراكات:

❖ خلق مناخ استثماري مناسب وإزالة كافة العوائق التي قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثماري للقطاعين الحكومي والخاص في دولة الإمارات.

❖ الترويج لدولة الإمارات باعتبارها أحد أفضل مراكز إقامة الاستثمارات بكافة أنواعها.

ويتضمن نطاق عمل هذه المبادرة (10) مؤشرات، تتكون من (1) مؤشر استراتيجي و(9) مؤشرات تشغيلية. وتتمثل دوافع المبادرة في التالي:

- ❖ تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته (33) بشأن موضوع تعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وتفعيل الاستفادة من المراحل المتقدمة من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.
- ❖ توصية وزراء المالية في اجتماعهم (98) بشأن تكليف الأمانة العامة لوضع إطار عام لدراسة تعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، بالتنسيق مع الدول الأعضاء.
- ❖ قياس أثر قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون على الدولة، وتحديد القرارات الفعلية المنفذة على أرض الواقع.
- ❖ نشر الوعي والمعرفة حول التكامل المالي والاقتصادي.
- ❖ تفعيل مشاركة الدولة في اللجان الفنية والوزارية لمجلس التعاون.
- ❖ تشكيل فريق وطني معني بتعزيز استفادة الدولة من مواضيع التكامل الاقتصادي الخليجي.

تعزيز العلاقات الاقتصادية الخليجية وابرز المواضيع الخاصة بمجلس التعاون.

تعمل وزارة المالية التزاماً بمبادئ التكامل الاقتصادي الخليجي ودور دولة الإمارات في هذا المجال: على تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس ومنظومة العمل الاقتصادي المشترك، والمشاريع ذات الصلة وبينها التكامل المالي وإقامة منطقة التجارة الحرة، وتطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق الخليجية المشتركة باعتبار المجلس تكتلاً اقتصادياً دولياً قائماً على التعاون المشترك بين أعضائه.

أهداف التكامل الاقتصادي الخليجي:

- يشكل التكامل الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً للنظام الأساسي، الذي حددت المادة الرابعة منه الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون بما يلي:
- ❖ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
 - ❖ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

❖ الاستفادة من خدمات الدعم الفني التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

❖ تطبيق المعايير الدولية للتنافسية والشفافية وتبادل المعلومات الضريبية.

❖ تشجيع وضمان الانتقال الحر لرؤوس الأموال بين الدول.

❖ حماية الاستثمارات من المخاطر مثل التأميم والمصادرة.

❖ فتح أسواق جديدة للتجارة البينية.

❖ تشجيع عمليات الاستيراد والتصدير والتجارة الحرة.

❖ تجنب الازدواج الضريبي بين الإمارات والدول الأخرى.

وتسعى وزارة المالية لتعزيز مكانة دولة الإمارات وشراكاتها الخارجية من خلال مجموعة من المبادرات بينها: المشاركة الفعالة في المنظمات والمؤسسات والصناديق المالية الدولية والإقليمية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، صندوق أوبك للتنمية الدولية، صندوق التنمية لدول الأوبك، صندوق شراكة دوفيل الدولية لمساندة الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، صندوق إيفاد للتنمية الزراعية، المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات، وتستضيف دولة الإمارات مقار مجموعة من المؤسسات الدولية والإقليمية. وتنتظر وزارة المالية إلى الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع لمجموعة صندوق النقد والبنك الدوليين على أنها فرصة حقيقية للتعريف بالقطاع المالي والاقتصادي الحكومي والخاص في دولة الإمارات، وأدت العلاقات المتينة التي تربط دولة الإمارات ممثلة بوزارة المالية بصندوق النقد الدولي ومشاوراتها معه في إطار المادة الرابعة للصندوق، إلى تطوير السياسات المالية الحكومية وتعزيز وتمتين شبكة علاقات دولة الإمارات بمختلف دول العالم والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

لمحة عن مبادرة تعزيز دور الدولة في مجال التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون

تقوم هذه المبادرة من خلال تحقيق متطلبات التكامل المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون، وتفعيل مشاركة الدولة في اللجان الفنية والوزارية لمجلس التعاون والالتزام برفع مقترحات ومبادرات بناءً باسم الدولة بالإضافة إلى الدراسات والبيانات الإحصائية التي تدعم القيادة العليا في اتخاذ القرارات، ونشر الوعي للمتعاملين حول التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، وكذلك إزالة المعوقات التي تواجه المتعاملين في الاستفادة من فرص التكامل.

- ❖ وضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وغيرها.
- ❖ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الاقتصادية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

وتسعى السوق الخليجية المشتركة، من خلال المواطنة الاقتصادية، إلى المساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون في كافة المجالات وبشكل خاص في الإقامة والتنقل، التوظيف في الحكومة والقطاع الخاص، التأمينات الاجتماعية والتقاعد، المهنية، النشاطات الاقتصادية والاستثمار والخدمات، ملكية العقارات والممتلكات، انتقال رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، التجارة وشراء الحصص وتأسيس الشركات، والتعليم والخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية.

نتائج مؤشرات الأداء المرتبطة بمبادرة تعزيز دور الدولة في مجال التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون والتي تم تزويد إدارة التخطيط الاستراتيجي بها

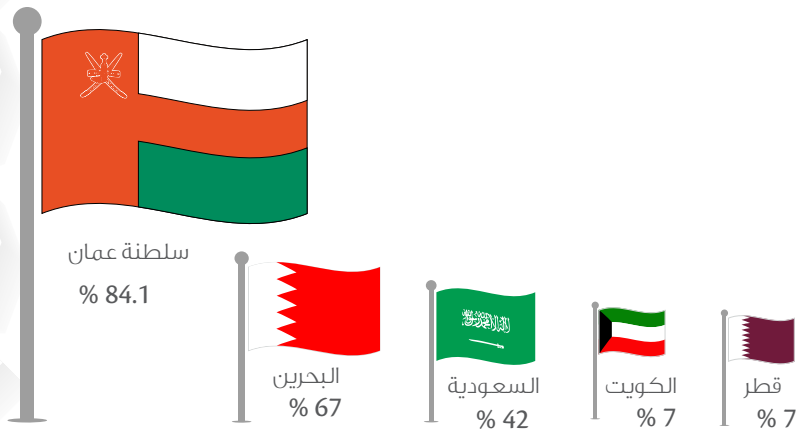
- ❖ تحقيق نمو بمساهمة مواطني دول مجلس التعاون الأفراد والشركات في الدولة بالمجالات الاقتصادية بنسبة 24.15%.
- ❖ تقديم مقترحات عدد 6 من الوزارة أمام لجان دول مجلس التعاون.
- ❖ عقد لقاءات تعريفية عدد 3 في المجال المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون.
- ❖ بلغت نسبة تطبيق قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في المجال الاقتصادي 78.95% علماً بأن المستهدف 78% (حيث تم إصدار 15 قرار تنفيذي من أصل 19 قرار اقتصادي صادر من المجلس الأعلى).
- ❖ إتمام دراسات تقارير عدد 2 في مجال التكامل الاقتصادي.
- ❖ عدد التقارير المرفوعة من الفريق الوطني لتعميق التكامل المالي والاقتصادي الخليجي الى الادارة.

أهم إنجازات مبادرة تعزيز دور الدولة في مجال التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون

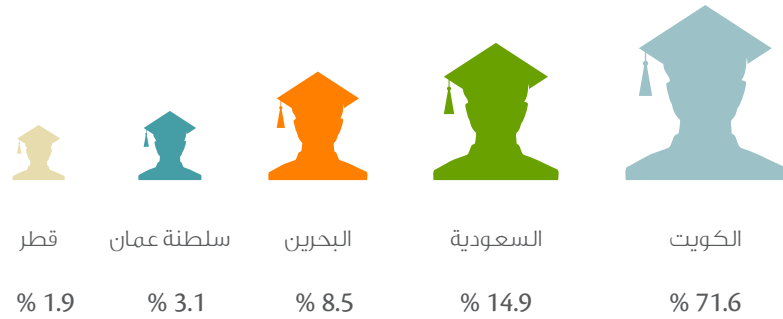
- ❖ قياس أثر تطبيق قرارات المجلس الأعلى لدول المجلس على اقتصاد الدولة، ومدى تطبيق والتزام الدولة بقرارات المجلس الأعلى وقياس تنافسياتها وترتيبها بين دول مجلس التعاون.

- ❖ إصدار التقرير الإحصائي السنوي للوزارة حول نتائج مجالات السوق الخليجية في الدولة، والذي يعتبر مصدر بيانات هام لعدة جهات معنية في الدولة، بالإضافة إلى الباحثين والمهتمين بهذا المجال.
- ❖ دعم القيادة العليا بالدراسات الاقتصادية اللازمة في اتخاذ القرارات.
- ❖ تفعيل دور الوزارة في المشاركة في اللجان الفنية والوزارية لمجلس التعاون، عن طريق تقديم المقترحات والمبادرات التي يتم رفعها باسم دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❖ نشر الوعي حول التكامل المالي والاقتصادي عن طريق اللقاءات التعريفية، والتي تضمنت عقد لقاءين تعريفيين في وزارة الخارجية، وفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- ❖ تنمية مهارات وكفاءات الموظفين المختصين بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك في الوزارة والجهات المعنية في الدولة من خلال ورش العمل، والتي تضمنت ورشة عمل حول "الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي".
- ❖ تعزيز الاستفادة من مجالات التكامل المالي والاقتصادي، من خلال عقد الاجتماعات الدورية للجهات المعنية في الدولة والتي تتضمن اجتماعات الفريق الوطني للتكامل المالي والاقتصادي، والذي شكلته الوزارة بهدف بلورة رؤية الدولة حول التكامل الاقتصادي الخليجي.
- ❖ الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال اعداد الدراسات (وزارة شؤون الرئاسة)

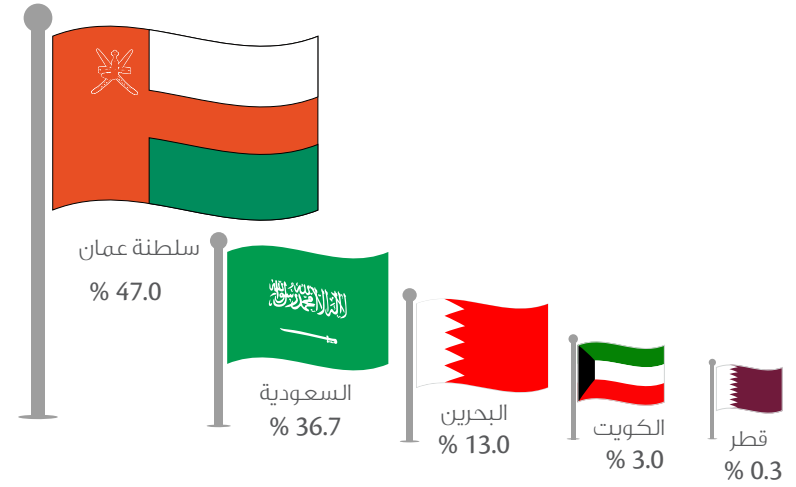
عدد مواطني دول المجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي عام 2015



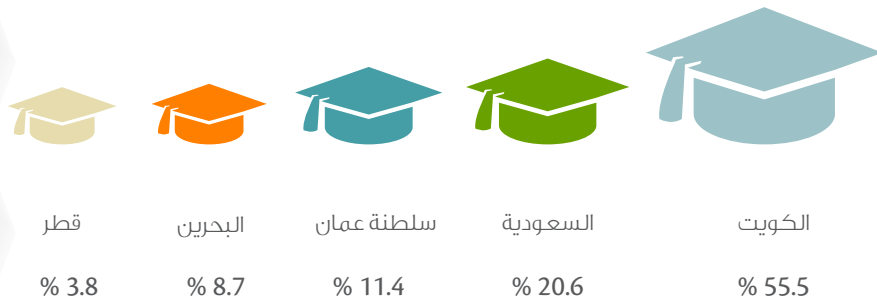
نسب الطلاب من مواطني دول المجلس السجلين في مؤسسات
التعليم العالي الحكومية في الدولة عام 2015 - 2016



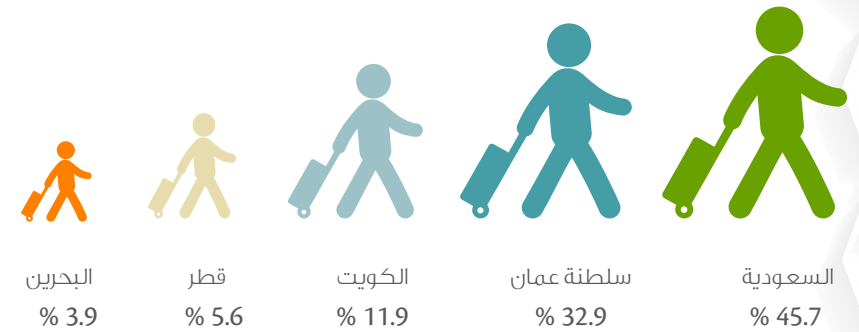
نسب مواطني دول المجلس الداخلين إلى سوق العمل الخاص في
الدولة عام 2015



نسب الطلاب من مواطني دول المجلس السجلين في مؤسسات
التعليم العالي الخاصة في الدولة عام 2015 - 2016



نسب السياح من مواطني دول مجلس التعاون عام 2015



توزيع نسب الاستثمار الخليجي حسب النشاط



16 %
صناعة المنتجات المعدنية

42 %
صناعة منتجات الخامات
التعدينية غير المعدنية



26 %
أخرى

7 %
صناعات الكيماويات
ومنتجاتها



9 %
صناعة المواد الغذائية
والمشروبات

33 %
أخرى

”

تؤمن وزارة المالية بالابتكار كركيزة أساسية لعمل حكومة المستقبل، وأهمية تبني ثقافة الابتكار والابداع كمنهجية محورية في العمل الحكومي، كواحدة من أهم أسس الاستراتيجية الوطنية، حيث تلتزم الوزارة بدورها في إعداد بيئة تحفز الابتكار في الدولة وتطلق العنان للإبداع وتستثمر في الطاقات البشرية للمساهمة في الارتقاء بالمجتمع الانساني. تستند الوزارة في منهجيتها لترسيخ ثقافة الابتكار ضمن بيئة عملها إلى الاستراتيجية الوطنية للابتكار، والمسرعات الحكومية الرامية إلى تسريع تحقيق أهداف ومبادرات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، حيث تم وضع الإطار التنظيمي للابتكار واستحداث مسمى وظيفي جديد في الوزارة وهو "الرئيس التنفيذي للابتكار"، كما تواصل الوزارة جهودها في تهيئة البنية التحتية التكنولوجية، وتحديد الخدمات الداعمة والاستثمار في الابتكار.

“



فريق الابتكار

إنجازات الهدف الاستراتيجي السادس

ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي

القطاع الراعي: الإدارة العليا

الواقع: تبني مبادرات رئيسية لترسيخ ثقافة الابتكار ودعم المبتكرين

المحور: تعزيز ثقافة الابتكار ودعم المبتكرين



عدد المؤشرات التشغيلية : 30



عدد المؤشرات الاستراتيجية : 4



عدد المبادرات في عام 2016 : 3

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي السادس لعام 2016 (ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي)									
نسبة انجاز الهدف %92.6									
مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016									
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة	
1	إدارة وتبني أدوات ووسائل الابتكار	%100	%94.8	1	عدد نماذج العمل الرائدة التي تم استحداثها وتطبيقها	تشغيلي	3	4	
				2	نسبة الموظفين المشاركين في المسابقات من إجمالي الموظفين	تشغيلي	%15	%15	
				3	نسبة المكرمين في مجال الابتكار من المقترحين أو المبتكرين	تشغيلي	%100	%10	
				4	نسبة إنجاز استحداث مختبرات الابتكار	تشغيلي	%100	%100	
				5	عدد مختبرات الابتكار الحكومي/العصف الذهني المنفذة	تشغيلي	1	1	

مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي السادس لعام 2016 (ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي)									
نسبة انجاز الهدف %92.6									
مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016									
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة	القيم المحققة	
2	إدارة وتطوير بيئة العمل لدعم وتحفيز الابتكار	%100	%92.9	6	معدل الاقتراحات المبتكرة المقدمة لكل موظف	تشغيلي	%25	%43	
				7	عدد الاقتراحات المبتكرة المقدمة من المتعاملين والشركاء	تشغيلي	2	0	
				8	نسبة ابتكارات الموظفين المطبقة التي ساهمت في إسعاد الموظفين	استراتيجي	%16	%16	
				9	نسبة ابتكارات الموظفين المطبقة التي ساهمت في تحسين الخدمات	استراتيجي	%24	%25	
				10	نسبة ابتكارات الموظفين المطبقة التي ساهمت في ترشيد النفقات	تشغيلي	%16	%16	
				11	نسبة ابتكارات الموظفين المطبقة التي ساهمت في إسعاد المتعاملين	تشغيلي	%12	%13	
				12	نسبة ابتكارات الموظفين المطبقة في مجال تكنولوجيا المعلومات	تشغيلي	%16	%16	
				13	نسبة ابتكارات الموظفين المطبقة التي ساهمت في إيجاد مصادر جديدة للتمويل	استراتيجي	%16	%11	
				14	عدد المشاريع التي أدت إلى تقليل النفقات	تشغيلي	1	1	
				15	عدد الشراكات مع الجهات المختصة بالابتكار	تشغيلي	1	1	
				16	عدد المشاريع الابتكارية المنفذة مع الشركاء	تشغيلي	2	2	
				17	عدد الخدمات والمنتجات الجديدة / المطورة الناتجة عن أفكار إبداعية	تشغيلي	2	2	
				18	عدد المشاريع الابتكارية التي أدت إلى زيادة الإيرادات	تشغيلي	1	1	
				19	نسبة الابتكارات الناتجة عن اقتراحات أفكار الموظفين	استراتيجي	%11	%20	
				20	معدل الأوراق البحثية المقدمة لكل 100 موظف	استراتيجي	%120	%109	
				20	نسبة الابتكارات الحاصلة على براءات اختراع حقوق الملكية الفكرية	استراتيجي	%75	%60	
				22	نسبة الابتكارات الصادرة عن الجهة والتي تم تبنيها دولياً محلياً من إجمالي الابتكارات	استراتيجي	%33	%40	

حصاد العام: إنجازات الهدف الاستراتيجي السادس لوزارة المالية خلال عام 2016

- ❖ إصدار قرار من مجلس الوزراء بشأن إدارة صندوق محمد بن راشد لتمويل الابتكار وبرنامج المسرع .
- ❖ اصدار قرار اداري بشأن تشكيل فريق عمل الابتكار الحكومي بوزارة المالية.
- ❖ مشاركة الوزارة في مساق الابتكار في العمل الحكومي من مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي.
- ❖ عقد ورشة عمل بعنوان (الابتكار الاستراتيجي والابتكار القيادي) .
- ❖ اعداد دراسة بشأن الابتكار الحكومي لسنة 2016م.
- ❖ عقد ورشة عمل بعنوان قيادة الرؤى الابتكارية.
- ❖ عقد ورشة عمل بعنوان ادارة الابتكار.
- ❖ عقد ورشة عمل بعنوان قصة نجاح مفهوم الابتكار.
- ❖ زيارة دولة الكويت لعرض افضل ممارسات الوزارة في التخطيط والأداء والابتكار.
- ❖ حضور مؤتمر ملتقى المرأة الإماراتية والابتكار.
- ❖ إنشاء قاعات خاصة تخدم الابتكار والمبتكرين في مركز الأعمال والابتكار بالوزارة.



مبادرات الخطة التشغيلية للهدف الاستراتيجي السادس لعام 2016 (ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي)								نسبة انجاز الهدف		92.6 %
رقم المبادرة	المبادرات	نسبة إنجاز المبادرات	نتيجة تقييم المبادرة	الرقم	مؤشرات الأداء التشغيلية والاستراتيجية 2016			القيم المحققة		
					اسم المؤشر	نوع المؤشر	القيم المستهدفة			
3	إعداد وتأهيل موظفي الوزارة في مجال الابتكار	100 %	95.0 %	23	عدد الموظفين الذين تم تأهيلهم بشكل مكثف في مجال الابتكار (رواد الابتكار)	تشغيلي	3			
				24	عدد ساعات التدريب لكل موظف تم تأهيله بشكل مكثف في مجال الابتكار (رواد الابتكار)	تشغيلي	28			
				25	عدد ورش العمل التوعوية للموظفين في مجال الابتكار	تشغيلي	3			
				26	عدد المنشورات التوعوية المعدة في مجال الابتكار	تشغيلي	10			
				27	عدد قنوات التواصل المستحدثة بشأن الابتكار	تشغيلي	1			
				28	نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار بالوزارة	تشغيلي	31 %			
				29	نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار للفئة القيادية	تشغيلي	28 %			
				30	نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار للفئة الإشرافية	تشغيلي	40 %			
				31	نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار للفئة التنفيذية	تشغيلي	21 %			
				32	نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار للفئة التخصصية والمهنية	تشغيلي	38 %			
				33	عدد منتسبي برنامج دبلوم خبير الابتكار الحكومي	تشغيلي	1			
				34	نسبة الورش والفعاليات التي تنظمها وتشارك بها الجهة في مجال الابتكار	تشغيلي	12 %			

مهرجان الابتكار

شاركت الوزارة في أسبوع الإمارات للابتكار ونظمت فعالية مهرجان الابتكار التي قدمت جملة من التحديات للمبتكرين وورش عمل تخصصية مكثفة. وتتلخص فعاليات مهرجان الابتكار في:



3

تحديات للمبتكرين



35

شريك ضمن مهرجان الابتكار



600

مشارك في مهرجان الابتكار



12

فعالية حوار خاص بالابتكار



36

ورشة عمل متخصصة مكثفة



9

جوائز



60

متطوع ضمن مهرجان الابتكار



5

جلسات للمبتكرين الصغار شارك بها 50 مشارك

وقد اعتمدت وزارة المالية مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف اللجنة الوطنية للابتكار والمسرعات الحكومية ومن أبرزها:

إدارة الموازنة الاتحادية

صدر تعميم مالي رقم 12 لسنة 2015 بشأن تخصيص نسبة 1 % من المجموعات 22 و31 من الميزانية العامة للاتحاد وميزانية الجهات الاتحادية المستقلة بعد استبعاد الاعتمادات المالية الخاصة بالإعانات والمنح والإنشاءات قيد الإنجاز (المشروعات) والاستثمارات المالية لدعم الابتكار في القطاع الحكومي الاتحادي. بحيث توزع على الشكل التالي:

❖ 79 % من المبلغ الإجمالي يخصص لتمويل خطط الابتكار في الجهات الحكومية.

❖ 21 % من المبلغ الإجمالي يخصص لتمويل مشاريع الابتكار في الجهات الحكومية.

صندوق الابتكار

تم إطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة باستقبال طلبات التمويل الواردة إلى "صندوق محمد بن راشد للابتكار" والذي تشرف عليه وزارة المالية، والرامي إلى سد الفجوة التمويلية التي تواجهها المشاريع المبتكرة، ودعم تحقيق الأهداف الوطنية والاقتصادية والمساهمة في بناء اقتصاد وطني متنوع يقوم على الابتكار والمعرفة لتحقيق الازدهار المستدام للدول، بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للابتكار، ويجعل حكومة الإمارات من أفضل الحكومات المبتكرة في العالم.



تطبيق وزارة المالية الذكي MOF UAE للهواتف الذكية



منصة الابتكار

إطلاق منصة الابتكار على الهاتف الذكي لاتاحة الفرصة لموظفي الوزارة للتفاعل عبرها والتعرف على حلول تقنية مبتكرة للعمل المؤسسي

- ❖ تطبيق الدرهم الإلكتروني للهواتف الذكية.
- ❖ برنامج "إنجاز" الإلكتروني للتخطيط والمتابعة.
- ❖ تطوير حزمة أدوات الابتكار.
- ❖ استحداث بريد إلكتروني خاص بالابتكار.
- ❖ تنظيم الحلقة النقاشية عن الابتكار الحكومي - ملتقى الشركاء 2016.
- ❖ تنظيم ملتقى المرأة والابتكار.
- ❖ المشاركة في معرض 1971 الذي نظّمته جامعة الشارقة واستعراض جهود الابتكار في الوزارة.
- ❖ جلسة حوارية مع المبتكرين خلال فعاليات القمة العالمية للحكومات.

مختبر الابتكار

تأسس مختبر الابتكار في الوزارة بهدف رفد ثقافة الابتكار، وتوفير منصة فاعلة وتفاعلية للموظفي للحوار واستكشاف الحلول لأداء المهام الموكلة إليهم بطريقة مبتكرة



تطوير البنية التشريعية المالية وتعزيز استدامة الموارد

تشهد المرحلة الحالية تطورات كبيرة في مفهوم العمل الحكومي، ولم يعد يقتصر دور المؤسسات الحكومية على إدارة التحديات الراهنة، بل تجاوزتها إلى تحليل التوجهات المستقبلية، واستشراف المستقبل ووضع الخطط الفاعلة التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام للأجيال القادمة. ولقد حققت دولة الإمارات نقلات نوعية في البناء للمستقبل، والذي تمثل في التصحيح التدريجي للنظام المالي، وتعزيز الاحتياطات المالية، وتطوير السياسات التي من شأنها الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

وانطلاقاً من دورها الريادي في القطاع المالي، عمدت وزارة المالية إلى تطوير منظور رئيسي للإدارة المالية، لاستباق التحديات، والجهوزية التامة لجميع المستجدات، وذلك من خلال، رسم وتطبيق السياسات والتشريعات ذات الصلة، وتقييم آثار سياسات المالية العامة على مسار الاستدامة، وتطوير التركيبة المناسبة لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

وكان إصدار القانون الاتحادي للإفلاس من أبرز إنجازات الوزارة، والذي يتميز عن نظرائه على الصعيد الإقليمي وصعيد الدول المتقدمة أيضاً، بتنظيمه لمختلف حالات الإفلاس، وتحديد الأدوات القانونية اللازمة لإعادة هيكلة أعمال المدين، وفق شروط وأسس واضحة، بالاستناد إلى الإطار التشريعي الصحيح. وهدفنا من إقرار قانون الإفلاس إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن مناخ آمن للاستثمار، لتوجيه استثماراتهم إلى الدولة، عبر تعزيز ثقتهم بالبنية التشريعية والقانونية لدولة الإمارات، التي تعمل على تطبيق قواعد قانونية واضحة وشفافة تحفظ حقوقهم.

وأرست الوزارة أيضاً أسس تطبيق ضريبة القيمة المضافة، كما عملنا على توسعة شبكة علاقاتنا الضريبية من خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، لما لها من دور محوري في حماية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل القومي، واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

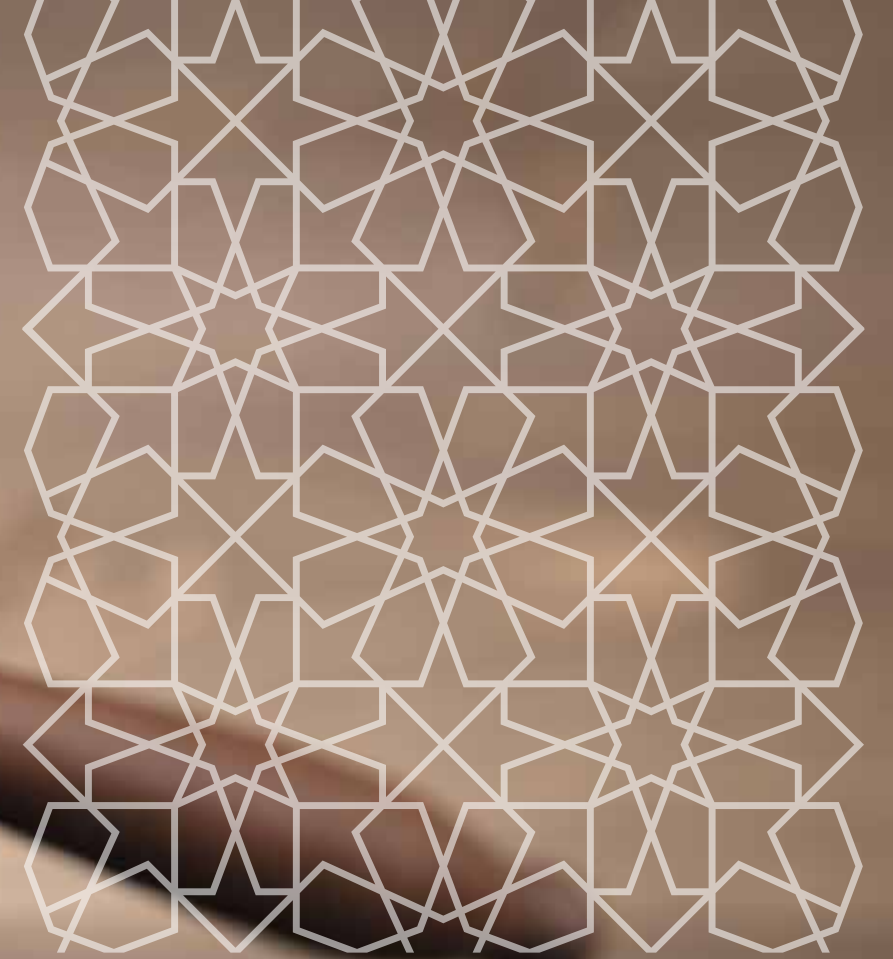
هدفنا اليوم، تعزيز استدامة الموارد لأجيال الغد، وسنواصل مسيرة العمل الجاد وبكل ما أوتينا من إمكانيات، لصياغة وتطبيق سياسات وتشريعات تحمي الاقتصاد المحلي، آخذين باعتبارنا أحدث التطورات، ومختلف التحديات، التي يشهدها المشهد الاقتصادي والاجتماعي على مختلف الأصعدة، المحلية والإقليمية والعالمية، وسنتابع السعي لتحقيق الريادة العالمية في مجال الإدارة المالية، والمساهمة بشكل فاعل في تحقيق بيئة تنافسية مستدامة على مستوى دولة الإمارات.



معالي

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية



الفصل الثاني: تشريعات مالية وموارد مستدامة

”

لعبت وزارة المالية دوراً كبيراً خلال الأعوام الماضية في وضع وتطوير مجموعة من القوانين والتشريعات الحديثة، آخذة في الاعتبار التطورات والمتغيرات التي يشهدها الاقتصاد وقطاع الأعمال عالمياً، وذلك بهدف دعم البنية التشريعية المالية وتحقيق استدامة الموارد المالية ورفع مستوى الائتمان العام والضمان المالي في الدولة. وأثبتت التجارب الدولية ضرورة وجود بنية تشريعية حديثة كأحد أهم الركائز الداعمة للاقتصاد المحلي، نظراً لأهمية توفر الحماية التشريعية والقانونية اللازمة للأعمال في استقطاب رؤوس الأموال التي تتطلع إلى الاستثمار في بيئة اقتصادية جاذبة وآمنة. وقد أثمرت هذه الجهود، عن إصدار مجموعة من القوانين من أبرزها المرسوم بقانون في شأن الإفلاس، وقانون رهن الأموال المنقولة ضماناً لدين، والرسوم الخاص بإنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.

“



الدكتور

حسام التلهوني

المستشار القانوني لوزير المالية

مساهمات الوزارة في تطوير البنية التشريعية المالية

التشريعات المالية

❖ القوانين:

المرسوم الاتحادي رقم (9) لسنة 2016 بشأن الإفلاس:

ينظم قانون "الإفلاس" مختلف حالات الإفلاس، ويحدد الأدوات القانونية اللازمة لإعادة هيكلة أعمال المدين، ويوفر مجموعة من الوسائل الرامية إلى تقاضي حالات الإفلاس وتصفية أموال المدين، بما يشمل عمليات إعادة التنظيم المالي التي تتم خارج المحاكم، والصلح الواقي من الإفلاس، وإعادة الهيكلة المالية، وإمكانية الحصول على قروض جديدة وفق شروط يحددها القانون والإطار القانوني لتحويل إجراءات الصلح الواقي إلى إجراءات إشهار الإفلاس. ويضع القانون مسألة رفع مستوى الائتمان والضمان المالي ضمن أولوياته التشريعية، بهدف تعزيز الثقة لدى المستثمرين ودفع عجلة الاقتصاد، حيث يمكن المتعثرين مالياً من إعادة تنظيم شؤونهم المالية والتجارية، لتجاوز مرحلة التعثر المالي وسداد الديون والالتزامات دون أن تتعطل عجلة الإنتاج. ويساهم قانون الإفلاس في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن مناخ آمن للاستثمار، لتوجيه استثماراتهم إلى الدولة، عبر تعزيز ثقتهم بالبنية التشريعية والقانونية لدولة الإمارات، التي تعمل على تطبيق قواعد قانونية واضحة وشفافة تحفظ حقوقهم، وتحقق التوازن بين الدائن والمدين، كما تراعي أولوية الدائنين أصحاب الضمانات على أية ديون أخرى. ويسهم هذا القانون في رفد الخطوات النوعية والخطط الاستراتيجية التي تعتمدها دولة الإمارات لتطوير بنيتها الاقتصادية والمالية والتشريعية، كما يعزز من تنافسيتها في تقارير التنافسية العالمية ذات العلاقة والمحافل الدولية، الأمر الذي يدعم بدوره النمو الاقتصادي المستدام ويرتقي بالاقتصاد الوطني على مستوى العالم.

القانون الاتحادي رقم (22) في شأن رهن الأموال المنقولة ضماناً لدين

انبثقت فكرة القانون من التحديات المتعلقة بالحصول على ائتمان من البنوك؛ مثل صعوبة وصول بعض المشاريع لخيارات التمويل، وارتفاع نسبة رفض البنوك لطلبات الحصول على الائتمان، وتحديات أخرى ناتجة عن عدم مقدرة بعض المشاريع على استخدام أصولها المنقولة كضمانات لدى البنوك، وذلك بسبب عدم وجود سجل للرهن خاص بهذه الأصول، حيث لا توجد تشريعات ملائمة تحكم لوائح الإقراض المضمون. تركزت فكرة القانون في إنشاء سجل الكتروني بالدولة لتسجيل رهن الأموال المنقولة لضمان تمويل المشاريع، انطلاقاً من أن وجود هذا السجل سيسمح باستخدام الأموال المنقولة (الملموسة وغير الملموسة)؛ مثل المعدات والأدوات، والذمم المدينة والتدفقات النقدية، والمحاصيل وغيرها كضمان مقابل

الحصول على قروض. وعملت وزارة المالية على مدار عامي 2012 – 2013 على دراسة جدوى رهن الأموال المنقولة لضمان تمويل المشاريع وشملت:

المرحلة الأولى: الإعداد

❖ إعداد دراسة مسحية أساسية حول ممارسات الإقراض في الدولة مع تضمين أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في هذا المجال على الصعيد الدولي.

❖ تنفيذ ورشة عمل للجهات المعنية في الدولة، لمناقشة المشروع والتحديات التي تواجه مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على آراء وملاحظات الجهات ذات العلاقة بشأن المشروع.

❖ الانتهاء من الوثائق المتعلقة بعملية التسجيل والسياسات العامة.

❖ إجراء تقييم لتحديد الجوانب القانونية والمؤسسية التي يمكن الارتقاء بكفائتها.

المرحلة الثانية

صدر قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (82/5/4) في 29 مايو 2013، بشأن "توجيه وزارة المالية بإعداد مشروع قانون اتحادي بتسجيل رهن الأموال المنقولة، لضمان تمويل المشاريع، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد ومصرف الإمارات المركزي، وإحالته إلى اللجنة الفنية للتشريعات بعد الانتهاء من إعداده".

المرحلة الثالثة

تشكيل فريق قانوني داخلي من الجهات المعنية في الدولة، ومؤسسة التمويل الدولية IFC، لإعداد مسودة القانون الاتحادي بشأن رهن الأموال المنقولة ضماناً لدين

عقدت وزارة المالية ما يتجاوز (40) اجتماع مع الجهات المعنية بالدولة لمناقشة وإعداد مسودة القانون الاتحادي لتسجيل الأموال المنقولة

المرحلة الأخيرة

اعتماد القانون من قبل المجلس الوطني الاتحادي بتاريخ 14 يونيو 2016، ومن ثم صدر القانون الاتحادي رقم (20) لعام 2016 في شأن رهن الأموال المنقولة ضماناً لدين بتاريخ 12 ديسمبر 2016

المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (13) بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب

أنشأ بموجب هذا القانون هيئة اتحادية عامة تحت مسمى "الهيئة الاتحادية للضرائب" تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وأهلية قانونية للتصرف والاستقلال المالي والإداري. وتختص بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة وتوزيع إيراداتها، وتطبيق الإجراءات الضريبية المعمول بها في الدولة، ويكون لها في سبيل تحقيق ذلك، تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها فيما يخص الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة، وكذلك سداد ما يترتب على الهيئة من التزامات مالية، وتطبيق اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي تصدق عليها الدولة. ويكون مقر الهيئة في مدينة أبوظبي، ويجوز بقرار المجلس إنشاء فروع ومكاتب لها داخل الدولة.

وتشمل اختصاصات الهيئة البت في طلبات التسجيل في الأنظمة المعمول بها في الدولة، وتخصيص أرقام ضريبية للتسجيل في هذه الأنظمة، وكذلك اقتراح التشريعات المتعلقة بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة وتوزيع الإيرادات، وإنشاء سجلات لدفع الضريبة، وإصدار التوجيهات والتوضيحات اللازمة لدفع الضرائب. وتقوم الهيئة بالتعاون مع بعض الجهات لتنفيذ الأعمال التي تحتاجها لممارسة اختصاصاتها، وتمثيل الدولة في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية، ومراجعة القرارات الضريبية والتقارير المسلمة للهيئة، وكذلك تطبيق آلية تسوية النزاعات بين دافع الضريبة والهيئة، وفقاً للتشريعات النافذة. ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة وزير المالية وعدد كافٍ من الأعضاء، ويكون للهيئة مدير عام بدرجة وكيل وزارة، يعين بمرسوم اتحادي.

❖ قرارات مجلس الوزراء:

قرار رقم (4) لسنة 2016 بشأن رسوم الخدمات المقدمة في الدرهم الإلكتروني

يحدد هذا القرار الرسوم الواجب استيفائها نظيراً للخدمات التي تقدمها وزارة المالية، ورسوم الخدمات الإضافية، وسبل تحويل أرصدة البطاقات المنتهية الصلاحية، كما حدد القرار صلاحيات الوزير في تحديد حصة أي من الجهات التي تتعاقد معها الوزارة لتقديم خدمات نظام الدرهم الإلكتروني، والإعفاء من رسوم الاشتراك في النظام ورسم إيجار أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي والأكشاك، إلى جانب صلاحية تخفيض أي من الرسوم المتعلقة بالنظام.

قرار رقم (43) لسنة 2016 بشأن لائحة المشتريات وإدارة المخازن في الحكومة الاتحادية

تم التعديل على قرار مجلس الوزراء رقم (32) لسنة 2014 بشأن لائحة المشتريات وإدارة المخازن في الحكومة الاتحادية، وذلك تماشياً مع احتياجات ومتطلبات العمل في الحكومة الاتحادية، ولتبسيط إجراءات الشراء تم التالي:

- ❖ تحويل لجنة التظلمات إلى الجهات في الحكومة الاتحادية للبت في التظلمات المقدمة من الموردين.
- ❖ تشكل لجنة تظلمات مركزية في الوزارة للبت في التظلمات الخاصة بالمشتريات ذات المنشأ في الدول التي يتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة معها.
- ❖ خطابات الضمان (التأمين الابتدائي)، حيث يتم إرفاق تأمين ابتدائي مع كل عطاء تزيد قيمته على مليون درهم.

قرار المجلس الوزاري للتنمية رقم (11/1) لسنة 2016 بشأن دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص

في إطار سعي وزارة المالية لتطوير منظومة السياسات والإجراءات التي تحكم العمليات والأنشطة التي تقوم بها مختلف الجهات الاتحادية وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية، فقد تم إعداد دليل إرشادي لتعزيز فرص الاستثمار، ورفع كفاءة وفعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، بهدف تنويع آليات تطوير مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية، والارتقاء بجودة الخدمات، وذلك من خلال إبرام عقود الشراكة مع القطاع الخاص، حيث يوفر الدليل؛ الإطار العام العالي المستوى لدورة حياة مشروع الشراكة مع القطاع الخاص.





سعادة

سعيد اليتيم

وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الموارد والميزانية

”

تقوم وزارة المالية بدور محوري في تطوير النظام المالي الاتحادي، وضمان استدامة الموارد الحكومية الاتحادية وتعزيز كفاءة عملها، وذلك في إطار استراتيجيتها الرامية إلى تحقيق الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات. وقد حققت الوزارة خطوات هامة لناحية تطوير السياسات المالية والأنظمة التشريعية للقطاع المالي، مما يساهم في تعزيز وتمتين البنية المالية التحتية في الدولة، وتنمية الإيرادات الحكومية وتحقيق استدامتها. وتواصل الوزارة بذل مختلف الجهود لدراسة سبل تعزيز الإيرادات الحكومية لرفد الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الهامة استراتيجياً، للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحقيق الرخاء والازدهار للدولة. وساهمت الوزارة أيضاً من خلال ابتكارها وتطويرها لنظام الدرهم الإلكتروني في تطوير الأداء المالي لمختلف الوزارات والدوائر ووضع أحد أهم أسس الحكومة الإلكترونية.

”

”

حققت وزارة المالية خلال فترة وجيزة مجموعة من الإنجازات ذات العلاقة بالعمل المالي في الحكومة الاتحادية والتي من شأنها وضع الأسس المالية السليمة للعمل المالي في الحكومة الاتحادية فعلى سبيل المثال انتهت الوزارة من اعداد مجموعة من القوانين والتشريعات التي تتمحور حول السياسات المالية وتركزت في مجموعة من المجالات مثل اعتماد دليل المعايير المحاسبية، ودليل السياسات والإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية على أساس الاستحقاق. وانطلاقاً من مواكبتها لمفهوم الحكومة الذكية ورؤية الحكومة الاتحادية 2021، قامت الوزارة بتطوير أدوات متابعة الميزانية العامة للاتحاد من خلال سن التشريعات والقوانين اللازمة لذلك والعمل على تطوير الأنظمة المالية المستخدمة في مجال إعداد الميزانية وتنفيذها بالإضافة الى العمل على تطوير مجموعة من التقارير المالية التفاعلية التي من شأنها عكس موقف تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تقيس أداء الوزارات والجهات الاتحادية.

”



سعادة

مريم محمد الأميري

وكيل الوزارة المساعد لشؤون الإدارة المالية



الفصل الثالث: التوجه الاستراتيجي واستشراف المستقبل

أهداف الخطة الاستراتيجية 2017 - 2021

- ❖ تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة.
- ❖ رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية.
- ❖ خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي.
- ❖ تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي.
- ❖ ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.
- ❖ ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.



الخطة الاستراتيجية الخمسية 2017 - 2021

حددت الخطة الاستراتيجية الخمسية 2017 - 2021 التوجه الاستراتيجي الجديد لوزارة المالية في التوجهات التالية:

- ❖ وزارة سباقية: مستعدة للتصدي للقضايا التي تؤثر على الاستدامة المالية، وتعمل على زيادة القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية.
- ❖ وزارة مؤثرة: تلعب دوراً استراتيجياً في عملية تخصيص الموارد، وتراعي مؤشرات الأداء الحكومية، ودعم اتخاذ القرار لتعزيز الكفاءة.
- ❖ وزارة قائدة للرأي: تقدم منظوراً رئيسياً في الشؤون المالية الأساسية، وتعزز تنفيذ السياسات ذات الصلة.
- ❖ وزارة مركز للتميز: تشر ثقافة التحول المالي، وتمثل مرجعية دولية لأفضل الممارسات المالية.
- ❖ وزارة مبتكرة: ترصد القطاعين العام والخاص بالأدوات والقدرات لدعم الابتكار في الدولة.

مجالات عمل الخطة الاستراتيجية 2017 - 2021

- ❖ التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة.
- ❖ دعم الابتكار في الحكومة الاتحادية.
- ❖ تطوير آليات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد.
- ❖ تنمية وتعزيز العلاقات مع الدول والمؤسسات والمنظمات المالية الدولية.
- ❖ تفعيل الفرص والمميزات في التكامل المالي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون.
- ❖ مواومة السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.
- ❖ إعداد دراسات الاقتصاد الكلي واستحداث السياسات المالية.
- ❖ إعداد القوانين والتشريعات المالية وفقاً لاحتياجات الدولة وبلاستناد لأفضل الممارسات.
- ❖ بناء القدرات في المجال المالي وتأييد مصالح الحكومة الاتحادية.
- ❖ المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي للدولة.

مبادرات الخطة الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية	المبادرات	الأنشطة
الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية واستدامة المالية العامة		
المبادرة	النشاط	وصف النشاط
المبادرة رقم 1: تطوير التخطيط المالي الاستراتيجي في الحكومة الاتحادية.	إعداد الميزانية العامة للاتحاد وتطوير آليات إعدادها وفقاً لتنبؤات الإنفاق العام.	تطوير آليات إعداد الميزانية العامة للاتحاد وفقاً لأفضل الممارسات، وإعداد الميزانية السنوية والخمسية، ووضع تنبؤات الإنفاق العام، وتعزيز مستوى التنسيق مع الجهات الاتحادية ومكتب رئاسة مجلس الوزراء.
	إعداد تنبؤات الإيرادات العامة للاتحاد وتطوير آلياتها.	إعداد تنبؤات الإيرادات للحكومة الاتحادية، لكافة مكونات الإيرادات، مع تطوير آليات التنبؤ وفقاً لأفضل الممارسات.
	الاستئناس برأي المواطنين في تخطيط الميزانية العامة للاتحاد.	تسعى الوزارة إلى وجود شفافية عند وضع الميزانية من خلال التعرف على آراء المواطنين في تخطيط الميزانية وقياس النتائج.
	تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للاتحاد.	تنمية موارد الحكومة الاتحادية الحالية ودراسة مصادر جديدة لإيرادات الحكومة الاتحادية مثل الضرائب وغيرها من المصادر مع تقييم الآثار.
المبادرة رقم 2: استدامة المالية العامة وإدارة المخاطر.	تقييم السيناريوهات المالية وتحديد فجوات الاستدامة المالية.	بناء قدرات التنبؤ من أجل تطوير نماذج لتنبؤ تأثير الاتجاهات الاقتصادية.
	إدارة المخاطر المالية ومراقبتها.	خلق إطار لدمج القدرات والأدوات جديدة في دورات تخطيط الميزانية.
	إدارة الدين العام.	تحديد وتخفيف المخاطر المالية، من خلال رصد المخاطر المالية الرئيسية ومراقبتها، وتحليل وتحديد التشريعات اللازمة لمعالجتها، والتنوعية والتنسيق بشأنها مع الجهات الاتحادية.
	إنشاء الاحتياطي التقديري للاتحاد.	تطوير قدرات الوزارة في فهم أسواق الديون العامة والآثار المترتبة عن إصدار سندات الديون.
المبادرة رقم 3: تطوير البيئة الداعمة للابتكار في الحكومة الاتحادية.	تطوير آليات إعداد الميزانية العامة للاتحاد وفقاً لأفضل الممارسات، وإعداد الميزانية السنوية والخمسية، ووضع تنبؤات الإنفاق العام، وتعزيز مستوى التنسيق مع الجهات الاتحادية ومكتب رئاسة مجلس الوزراء.	تطوير قدرات التنبؤ من أجل تطوير نماذج لتنبؤ تأثير الاتجاهات الاقتصادية.
	إعداد تنبؤات الإيرادات العامة للاتحاد وتطوير آلياتها.	خلق إطار لدمج القدرات والأدوات جديدة في دورات تخطيط الميزانية.
	الاستئناس برأي المواطنين في تخطيط الميزانية العامة للاتحاد.	تطوير قدرات التنبؤ من أجل تطوير نماذج لتنبؤ تأثير الاتجاهات الاقتصادية.
	تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للاتحاد.	تطوير قدرات التنبؤ من أجل تطوير نماذج لتنبؤ تأثير الاتجاهات الاقتصادية.

توفير رأس المال الابتكاري في المراحل الأولى من الشركات الناشئة، مما يعمل على سد فجوة التمويل طويلة الأمد والقائمة حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة (نظام رعاية المبتكرين).	صندوق الابتكار.	المبادرة رقم 3: تطوير البيئة الداعمة للابتكار في الحكومة الاتحادية.
تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدها بخدمات وشبكة الدعم المطلوبة؛ وهي الأولى من نوعها في المنطقة.	برنامج المسرع.	
تؤدي إدارة موازنة الابتكار الاتحادية إلى ضمان الحصول على الابتكارات المؤثرة من الجهات الاتحادية الأخرى والتي تعد هامة للغاية لإنجاز الاستراتيجية الوطنية للابتكار، وذلك عبر استحداث الأدوات الداعمة لعملية تقييم موازنات مشاريع الابتكار وتحليل التكلفة المرتبطة بها.	إدارة الموازنة العامة للابتكار.	
خلق متطلبات ومبادئ إرشادية موحدة للإبلاغ عن البيانات وفقاً لأفضل الممارسات.	تحديد متطلبات ومبادئ إرشادية موحدة للإبلاغ عن البيانات.	
تقديم الثغرات في البيانات والإجراءات وأدوات الإبلاغ.	تقديم الثغرات في البيانات والإجراءات وأدوات الإبلاغ.	المبادرة رقم 4: تطوير إطار عمل لجمع بيانات وعمليات وأدوات التخطيط المالي.
التنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لتوقيع اتفاقيات لمشاركة البيانات ذات الصلة.	التواصل مع الجهات المعنية بالدولة لمشاركة البيانات ذات الصلة.	
تطوير القدرات المالية لموظفي الحكومة من خلال إقامة برنامج تدريبي متخصص للوظائف المالية وتأهيلهم للوظائف المالية العليا، ويقوم على تعريف المنهج التدريبي، وتحديد المستهدفين وضمان تطوير المحتوى والمواد، وتنفيذ التدريب بطريقة فعالة، ويمكن أن يتم إنجاز هذا النشاط عن طريق عقد شراكة مع جهات متخصصة بالدولة.	تأهيل موظفي الحكومة الاتحادية عبر برنامج المدير المالي التخصصي.	
تقديم القدرات الاقتصادية الحالية داخل الوزارة ومعالجة الفجوة من خلال جذب مواهب جديدة وتطوير الخبرات الداخلية، والتأكد من أن القدرات الاقتصادية تساعد في صنع القرارات والأنشطة الأساسية.	استقطاب وتأهيل اقتصاديين في الحكومة الاتحادية.	
توفير التدريب للجهات الاتحادية على السياسات والنظم والقضايا المالية.	إنشاء برنامج تدريبي لبناء القدرات المالية والمحاسبية في الجهات الاتحادية.	المبادرة رقم 5: بناء القدرات المالية والاقتصادية في الحكومة الاتحادية.
تقديم القدرات الاقتصادية الحالية داخل الوزارة ومعالجة الفجوة من خلال جذب مواهب جديدة وتطوير الخبرات الداخلية، والتأكد من أن القدرات الاقتصادية تساعد في صنع القرارات والأنشطة الأساسية.	تقديم القدرات الاقتصادية الحالية داخل الوزارة ومعالجة الفجوة من خلال جذب مواهب جديدة وتطوير الخبرات الداخلية، والتأكد من أن القدرات الاقتصادية تساعد في صنع القرارات والأنشطة الأساسية.	
تقديم القدرات الاقتصادية الحالية داخل الوزارة ومعالجة الفجوة من خلال جذب مواهب جديدة وتطوير الخبرات الداخلية، والتأكد من أن القدرات الاقتصادية تساعد في صنع القرارات والأنشطة الأساسية.	تقديم القدرات الاقتصادية الحالية داخل الوزارة ومعالجة الفجوة من خلال جذب مواهب جديدة وتطوير الخبرات الداخلية، والتأكد من أن القدرات الاقتصادية تساعد في صنع القرارات والأنشطة الأساسية.	
تقديم القدرات الاقتصادية الحالية داخل الوزارة ومعالجة الفجوة من خلال جذب مواهب جديدة وتطوير الخبرات الداخلية، والتأكد من أن القدرات الاقتصادية تساعد في صنع القرارات والأنشطة الأساسية.	تقديم القدرات الاقتصادية الحالية داخل الوزارة ومعالجة الفجوة من خلال جذب مواهب جديدة وتطوير الخبرات الداخلية، والتأكد من أن القدرات الاقتصادية تساعد في صنع القرارات والأنشطة الأساسية.	

الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية		
المبادرة	النشاط	وصف النشاط
المبادرة رقم 1: تطوير آليات مبتكرة وفعالة لمتابعة تنفيذ المصروفات العامة للاتحاد.	تحسين وتطوير آليات متابعة تنفيذ الميزانية	تطوير آليات متابعة تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد من خلال تطوير آليات وقواعد وتطوير التقارير حول الأداء المالي والحساب الختامي الموحد للحكومة الاتحادية، وتنفيذ سياسات المحاسبة على أساس الاستحقاق.
	تطوير النظام المالي الإلكتروني للحكومة الاتحادية.	إدارة وتطوير النظام المعلوماتي المالي للحكومة الاتحادية، وتطبيقه في الجهات الاتحادية، وتقديم الدعم له.
	تحسين جودة البيانات المتعلقة بتنفيذ ومراقبة الميزانية.	فهم آليات استخراج البيانات المتعلقة بتنفيذ ومراقبة الميزانية وتطويرها.
المبادرة رقم 2: تطوير آليات مبتكرة وفعالة لمتابعة تنفيذ تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد.	تحصيل الإيرادات العامة للدولة والرقابة عليها.	متابعة تحصيل الإيرادات الاتحادية المقدره والرقابة على الجهات المعنية.
	تطوير وسائل الرقابة وأنظمة تحصيل الإيرادات العامة للاتحاد.	مراجعة آليات الرقابة الحالية والنظر في تطويرها وفقاً لأفضل الممارسات، وتطوير أنظمة تحصيل الإيرادات الاتحادية.
	إدارة الأصول الحكومية.	- مراجعة محفظة الأصول للحكومة الاتحادية. - إجراء تحليل أداء الأصول بداية من أكبر الأصول، وعلى سبيل المثال الاستثمارات العقارية أو رأس المال. - تحديد خطة عمل لتحسين الأداء وبناء توصيات لمكتب رئيس الوزراء. - متابعة شؤون أملاك الاتحاد.
المبادرة رقم 3: إدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية.	إدارة التدفقات النقدية.	- التخطيط الفعال للاحتياجات النقدية لضمان تمويل ميزانيات الجهات الاتحادية وتطوير الضوابط الرقابية على الأنشطة والعمليات المتعلقة بالإدارة النقدية للحكومة الاتحادية. - إدارة الاحتياطي الاتحادي كجزء من الميزانية. - تطوير بيان الحكومة للتدفقات النقدية.

المبادرة رقم 4: تطوير إطار عمل مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لتقارير وتقييم أداء الجهات الاتحادية الممولة من الميزانية العامة للاتحاد.	بناء القدرات الداخلية لمراجعة عمليات الجهات الاتحادية.	تأسيس قدرات لتحليل ومراجعة عمليات الجهات الاتحادية.
	تأسيس كيان مشترك مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء لمراجعة أداء الجهات الاتحادية الممولة من الميزانية العامة للاتحاد.	تأسيس كيان مشترك (لجنة - مجلس - فريق عمل) مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء وعضوية الجهات الاتحادية لمراجعة أداء الجهات الاتحادية المالي والتخصصي.
	استحداث إطار خاص لعكس نتائج تنفيذ الميزانية والأداء السابق على الميزانية اللاحقة.	وضع إطار عمل يتم من خلاله عكس نتائج تنفيذ ميزانية السنوات السابقة على تحديد ميزانية الجهات للسنة اللاحقة، بما في ذلك تحديد الآثار الإيجابية والسلبية على ذلك.
الهدف الاستراتيجي الثالث: خدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة على المستوى الدولي		
المبادرة	النشاط	وصف النشاط
المبادرة رقم 1: تنمية وتعزيز العلاقات مع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية.	انتداب وتعيين المواطنين في المؤسسات والمنظمات المالية الدولية.	انتداب وتعيين الكوادر الوطنية والاطلاع على أفضل الممارسات المتبعة في المؤسسات والمنظمات المالية الدولية.
	الاستفادة من المنظمات الدولية لخدمة اقتصاد الدولة.	تقديم خدمات الدعم الفني للجهات المعنية في الدولة من خلال نقل الخبرات والاستفادة من خدمات التمويل التي تقدمها تلك المنظمات.
	التزام الدولة بالمتطلبات المالية للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية.	العمل على استيفاء المعايير والمتطلبات الدولية الخاصة بالشفافية وتبادل المعلومات وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.
المبادرة رقم 2: تنمية وتعزيز العلاقات المالية الدولية على المستوى الثنائي.	توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.	التفاوض وإبرام اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل والبروتوكولات الخاصة بها ومتابعة إجراءات التصديق عليها وتنفيذها واتخاذ إجراءات لحل المشاكل المتعلقة بالتنفيذ وتقييم الاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ لتعظيم الاستفادة منها.
	توقيع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار.	التفاوض وإبرام اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار والبروتوكولات الخاصة بها ومتابعة إجراءات التصديق عليها وتنفيذها، واتخاذ إجراءات لحل المشاكل المتعلقة بالتنفيذ، وتقييم الاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ لتعظيم الاستفادة منها.
	توقيع اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية.	التفاوض وإبرام اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية والبروتوكولات الخاصة بها ومتابعة إجراءات التصديق عليها وتنفيذها، واتخاذ إجراءات لحل المشاكل المتعلقة بالتنفيذ، وتقييم الاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ لتعظيم الاستفادة منها.

الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية		
المبادرة	النشاط	الإدارة الراعية
المبادرة رقم 1: إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية.	إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها.	إدارة الشؤون المالية والإدارية.
	إدارة الرواتب.	
	إدارة المدفوعات والاستحقاقات.	
المبادرة رقم 2: إدارة المشتريات وفق أفضل الممارسات العالمية.	إجراء التدقيق الداخلي.	مكتب التدقيق الداخلي.
	إدارة المشتريات.	
	إدارة العقود ومتابعتها.	
المبادرة رقم 3: تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية.	تخطيط الموارد البشرية والاستقطاب والتعيين.	إدارة الموارد البشرية.
	تدريب وتطوير الموظفين.	
	إدارة خدمات الموارد البشرية الأخرى (تقييم الأداء، الترميزات، والفوائد، وشؤون الموظفين).	
المبادرة رقم 4: ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي.	إدارة علاقات المتعاملين.	إدارة التطوير المؤسسي.
	الإعداد للمشاركة بجائزة الشيخ خليفة للأداء الحكومي المتميز.	
	إدارة الجودة.	
المبادرة رقم 5: وضع وتطوير الخطة الاستراتيجية وقياس الأداء.	تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وقياس الأداء.	إدارة التطوير المؤسسي.
	وضع وتطوير الخطة التشغيلية والاستراتيجية.	
	تخطيط وتنسيق الاتصالات الداخلية والخارجية.	
المبادرة رقم 6: ضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي.	إدارة النشاط الإعلامي.	إدارة الاتصال الحكومي.
	تطوير النظم والتطبيقات الإلكترونية.	
	توفير الدعم الفني للمستخدمين (خط مساعدة).	
المبادرة رقم 7: توفير أحدث خدمات تقنية المعلومات.	البنية التحتية وأمن المعلومات.	إدارة تقنية المعلومات.
	إعداد الدراسات والاستشارات القانونية.	
	إدارة الشؤون القانونية.	

المبادرة رقم 3: تفعيل فرص ومميزات التكامل المالي والاقتصادي الخليجي المشترك.	معالجة معوقات التبادل التجاري والسوق الخليجية المشتركة.	تقليص المعوقات ومعالجتها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة ودول مجلس التعاون ضمن آلية العمل المعتمدة من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي الخاصة بمعالجة الشكاوي والعقبات.
	تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي لخدمة المصالح المالية والاقتصادية للدولة.	تعميق التكامل الاقتصادي بما يخدم الأولويات الاقتصادية للدولة، وبما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية على المستويين الكلي والقطاعي، وتفعيل الفرص والمزايا التي تقدمها مجالات السوق الخليجية المشتركة، ومتابعة مدى التزام الدول الاعضاء بتنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون.
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز تنافسية الدولة في المجال المالي والاقتصادي		
المبادرة	النشاط	وصف النشاط
المبادرة رقم 1: تعزيز التنسيق الفعلي للسياسات والبيانات المالية على مستوى الدولة.	توحيد السياسات المالية على مستوى الدولة.	العمل على تفعيل توحيد السياسات المالية، والسعي لمنح مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية المزيد من الصلاحيات لتفعيل دوره بشكل أكبر في مختلف مجالات السياسات المالية الحكومية.
	توحيد البيانات المالية على مستوى الدولة.	التركيز على توحيد البيانات المالية، والسعي لرفع تنافسية الدولة وجذب الاستثمارات الخارجية.
المبادرة رقم 2: مراجعة واستحداث القوانين والسياسات المالية.	إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية للحكومة الاتحادية.	تغطية التشريعات والسياسات المالية التي تلي كافة احتياجات الحكومة الاتحادية.
	إعداد دراسات الاقتصاد الكلي واستحداث السياسات المالية بالدولة.	تغطية السياسات المالية التي سيتم تطبيقها على مستوى الدولة، وإعداد الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي السياسات المالية، ويعتبر هذا النشاط من البرامج المستحدثة.
المبادرة رقم 3: حماية وسلامة النظام المالي للدولة.	دراسة الاطار التشريعي للابنكار.	يهدف وضع الإطار القانوني الرامي إلى المساعدة في تصميم وتنفيذ البيئة التشريعية اللازمة التي تمكن الابتكار من خلال مجموعة من القوانين واللوائح.
	تأسيس مجلس الاستقرار المالي.	إنشاء هيئة أو مجلس أو لجنة عليا حكومية متعددة الأطراف للإشراف على الاستقرار المالي.
المبادرة رقم 4: تعزيز تدابير الاستقرار المالي.	تحديد ورصد صدمات ومخاطر الاستقرار المالي والإطار التنظيمي المناسب.	- تحديد مصادر عدم الاستقرار المالي وإنشاء أدوات وعمليات الرصد. - تقييم الثغرات في الأنظمة الحالية وتطوير الأنظمة لتحقيق أهداف الاستقرار المالي.
	تقديم وجهات النظر والمساهمة في تعزيز أنظمة الاستقرار المالي المتعدد الأطراف.	تقديم وجهات النظر والمساهمة في تعزيز أنظمة الاستقرار المالي المتعدد الأطراف.



المبادرة رقم 9: تطبيق أفضل الممارسات العالمية في القيادة.	مكاتب الوزير والوكيل والوكلاء المساعدين. مستشاري الوزير والوكيل.	مكتب الوزير والوكيل والوكلاء المساعدين.
المبادرة رقم 10: توفير خدمات مشتركة لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة عالية.	الصيانة.	إدارة الشؤون المالية والإدارية.
	الإيجار.	
	المواصلات.	
	رسوم الاستشارات.	
	المصروفات المتكررة الأخرى (الصادر والوارد ، والمرافق ، الهواتف والإنترنت ، إلخ).	
	الخدمات المشتركة الأخرى (أدوات المكتب ، قرطاسية ومتفرقات إلخ).	
الهدف الاستراتيجي السادس: ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي		
المبادرة	النشاط	الإدارة الراعية
المبادرة رقم 1: بناء قدرات الموظفين في مجال الابتكار.	تنفيذ برامج تدريبية للموظفين في مجال الابتكار.	الرئيس التنفيذي للابتكار.
	إشراك الموظفين في برنامج دبلوم خبير الابتكار الحكومي.	
	تنفيذ حملات توعية داخلية لنشر ثقافة الابتكار بين الموظفين.	
المبادرة رقم 2: تبني أحدث أدوات ووسائل الابتكار داخل الوزارة.	تطوير مسابقات داخلية لتحفيز المبتكرين.	
	تنفيذ مختبرات للابتكار/ جلسات عصف ذهني لجذب الأفكار.	
المبادرة رقم 3: تهيئة بيئة داعمة ومحفزة للابتكار.	تفعيل آلية إدارة الاقتراحات لدعم الابتكار في الوزارة.	
	توثيق كافة الابتكارات في الوزارة.	
	عقد شراكات في مجال الابتكار مع المؤسسات الأكاديمية/ المنظمات الدولية/ مراكز البحوث/ القطاع الخاص.	

”

هدفت وزارة المالية في تطويرها لاستراتيجية 2017 - 2021 إلى رفع مستوى التخطيط المالي واستدامة المالية العامة للاتحاد، مع تطوير آليات تنفيذ الميزانية العامة بشكل متكامل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، أخذة باعتبارها أهمية الارتقاء بقدرات الموارد البشرية. وستواصل الوزارة مسيرتها في دعم مشاريع الابتكار في الحكومة الاتحادية، وتعزيز العلاقات المالية مع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، وتفعيل الفرص والمميزات في التكامل المالي والاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب التركيز على الدور التشريعي للوزارة في المجال المالي، وذلك من خلال إعداد القوانين والتشريعات المالية وفقاً لاحتياجات الدولة وبالاستناد إلى أفضل الممارسات، الأمر الذي سيعزز بدوره من مكانة الدولة الريادية على الصعيد العالمي. ووضعت وزارة المالية قضايا تعزيز الاستقرار المالي للدولة، وبناء القدرات في المجال المالي وتأييد مصالح الحكومة الاتحادية في صلب توجهاتها ضمن الدورة الاستراتيجية الرابعة، فضلاً عن العمل على إعداد دراسات الاقتصاد الكلي واستحداث السياسات المالية، ومواءمة السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.

“



فريق الاستراتيجية



الفصل الرابع: الريادة والتنافسية

”

سعدت بزيارة الإمارات العربية المتحدة مجدداً وبالتحاور مع قادتها ومواطنيها. وقد التقيت أثناء زيارتي بصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومعالي محمد القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ومعالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، ولفيف من كبار المسؤولين في الدولة. وأجرينا مناقشات بناءة حول الاقتصاد العالمي، والآفاق المتوقعة للمنطقة، واقتصاد دولة الإمارات.

وأثناء هذه الاجتماعات، أشدت بالسلطات الإماراتية لسياساتها الرشيدة؛ حيث سيؤدي الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة والتنفيذ القوي للإصلاحات الهيكلية، بما فيها الإصلاحات التي تقوم عليها رؤية 2021، إلى مساعدة الاقتصاد على التكيف مع الانخفاض السائد في أسعار النفط، وتحقيق مزيد من التقدم في تنويع النشاط الاقتصادي، وإعطاء دفعة للإنتاجية. كما سنحت لي الفرصة للتحوار مع صناع السياسات وقادة القطاع الخاص حول التطورات المستقبلية على المستويين العالمي والإقليمي، وقدمت لهم آخر تقييم أجراه الصندوق لآفاق الاقتصاد العالمي والمخاطر المحيطة بها، كما شاركت في مناقشات محفزة حول التحديات التي تواجه تنويع النشاط الاقتصادي واستخدام التكنولوجيات المالية الجديدة.

في كلمتي بمناسبة افتتاح منتدى المالية العامة والنمو في الدول العربية الذي شارك في تنظيمه صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أكدت أهمية وضع استراتيجية متوسطة المدى تتيح للبلدان العربية توليد إيرادات حكومية أكبر وأكثر وضوحاً في إمكانية التنبؤ بها من أجل تمويل الإنفاق الداعم للنمو والعدالة والاحتوائية. وكان من دواعي سروري أيضاً أنني تحاورت مع ممثلي القطاع الخاص، والقيادات النسائية، والمبتكرين الشباب من دولة الإمارات، وقد رأيت في ابتكاراتهم وديناميكيته وإصرارهم مصدراً للإلهام في مواجهة التحديات بصورة استباقية ومدرسة. ويتمتع الصندوق بعلاقة قوية مع السلطات الإماراتية، وقد أعربت مجدداً عن استعداد الصندوق لمساعدة السلطات في إجراء حوار بشأن السياسات يصمم وفق احتياجات الاقتصاد الإماراتي وظروفه الخاصة.



معالي

كرستيان لاغارد

مديرة صندوق النقد الدولي

”

”

يطيب لي بمناسبة إصدار وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة لكتابها السنوي، أن أعبر عن أصدق الأمنيات والتهاني بهذا الإصدار والذي يعكس إنجازات وزارة المالية ودورها المتميز الذي تضطلع به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة متمنيا لها المزيد من التقدم والإزدهار.

لقد ظلت وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال التحديث المستمر للأنظمة المالية والتحول الإلكتروني وشمولية النظام المالي المعمول لديها، حيث حققت الوزارة تقدماً ملموساً في مجال تحديث الأنظمة بصورة يحتذى بها، كما قدمت العديد من المبادرات الإيجابية دعماً لمسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكانت لها مواقف إيجابية مشهود لها للوصول إلى التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية، حيث اتسمت مواقفها تجاه المواضيع الاقتصادية والمالية الخليجية المشتركة بالمرونة من أجل تحقيق المصالح المشتركة بين دول المجلس ومن أجل تحقيق غايات وأهداف وتطلعات قادة وشعوب دول المجلس، ولا يخفى المبادرات التي طرحتها وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال إجتماعات لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتي تهدف إلى تحقيق الشراكة والتعاون المثمر والبناء في المجالات المالية والاقتصادية.

لقد كان لوزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة نهج سليم في مجال السياسات المالية أدى إلى إستجابة تلك السياسات للتكيف مع إنخفاض أسعار النفط مؤخراً، وبذلت جهوداً مقدرة في مجال التنوع الاقتصادي، وتنويع الإيرادات وترشيد الإنفاق، وتشجيع العمل على زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، مع زيادة تعزيز الإدارة المالية العامة.

أما على الصعيد الثنائي بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة فإن هناك تعاون مستمر بين وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان في شتى المجالات، وذلك من خلال اللجنة العُمانية الإماراتية المشتركة والتي تجسد العلاقة المميزة والوطيدة بين البلدين الشقيقين وحرصهما على التعاون الثنائي لتحقيق المصالح المشتركة لهما، وبما يعود بالنفع على شعبي البلدين الشقيقين، آمين في استمرار هذا التعاون وازدهاره في ظل القيادتين الحكيمتين لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وأخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان حفظهما الله ورعاهما.



معالي
درويش بن إسماعيل بن علي
البلوشي

الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

سلطنة عمان

”

عام حافل بالإنجازات

تمثل وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة الجهاز الحكومي المعني بإدارة وتنمية الموارد الحكومية بكفاءة عالية، تستند إلى السياسات المالية الفاعلة، وأفضل الممارسات العالمية، لحماية سلامة النظام المالي وضمان قدرته على تلبية احتياجات مختلف الجهات الحكومية في الدولة ضمن بيئة تنافسية، تتمتع بجميع مقومات التميز والريادة والابتكار.

وقد تمكنت الوزارة، من خلال التعاون المستمر والتنسيق الفاعل، مع الدوائر المالية المحلية، على مدار العام الماضي، من تحقيق العديد من النجاحات والإنجازات، التي تتسجم مع التطورات العمرانية والنهضة الحضارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي نفس الوقت تواكب المتغيرات المستقبلية التي تسعى من خلالها الدولة لأن تصبح واحدة من بين أفضل دول العالم بحلول العام 2021.

وقد حرصت دائرة المالية المركزية بالشارقة على التعاون مع وزارة المالية لتحقيق خططها وأهدافها، في ضوء علاقات الشراكة التي تربط بين الجانبين لتحقيق رؤية القيادة الرشيدة، وفي ظل توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، من أجل تطوير منظومة مالية قائمة على الابتكار لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

ونحن فخورين بأن نكون شركاء في سلسلة الإنجازات الرائدة التي حققتها وزارة المالية عام 2016، على العديد من الأصعدة، وفي مقدمتها تطوير البنية التشريعية المالية في دولة الإمارات، والارتقاء بالسياسات المالية، فضلاً عن تشجيع ونشر الابتكار بما يحقق الاستدامة المالية للدولة، ودعم وتطوير علاقات التعاون التي تربطها بين العديد من دول العالم الشقيقة والصديقة.

وقد تمكنت الوزارة من توقيع العديد من الاتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار، وإصدار قانون الإفلاس الذي يحمي حقوق جميع الأطراف، وإقرار ضريبة القيمة المضافة، وتأسيس الهيئة الاتحادية للضرائب، وتطبيق التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، وبالتأكيد فإن هذه الإنجازات وغيرها ستزيد من قوة ومتانة النظام المالي في الدولة وتعزز كفاءته وتمنحه استدامة أكبر.

وعملت الوزارة أيضاً على تنفيذ ورش العمل الهادفة إلى زيادة كفاءة تقنيات الخدمات المالية، وأطلقت مختبر الابتكار الهادف إلى تعزيز المنتجات الابتكارية، إلى جانب البدء بتنفيذ مبادرة "صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للابتكار" وإطلاق المنصة الالكترونية الخاصة باستقبال طلبات التمويل لهذا الصندوق، وهذه النجاحات مجتمعة ستشكل دفعة قوية أخرى لترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

إن ما حقته وزارة المالية عام 2016 سيسهم خلال الفترة المقبلة في تعزيز النمو الاقتصادي، وتطوير كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحسين مستوى الأداء المالي، والارتقاء بالمنظومة المالية لتحقيق الاستدامة والاستقرار الماليين، وهو ما سيحقق الاستدامة للموارد المالية للحكومة الاتحادية، ويرفع من كفاءة تنفيذ الميزانية العامة للدولة، لتظل الإمارات رائدة دول المنطقة والعالم في المجال المالي.



سعادة

وليد الصايغ

مدير عام دائرة المالية المركزية بحكومة الشارقة

شهادات وجوائز

انطلاقاً من جهودها الرامية إلى إبراز دورها على المستويات المحلية والعربية والعالمية، شاركت وزارة المالية في مجموعة من الجوائز ذات العلاقة بطبيعة عملها، مع مقارنة أدائها مع جهات محلية وعالمية متميزة، وذلك بهدف التطوير والتحسين على كافة المستويات التنظيمية في الوزارة. وتم إنجاز ما نسبته 100 % من خطة المشاركة في الجوائز للأعوام 2014 – 2016، حيث أضافت الوزارة إلى مسيرة إنجازاتها باقة من الجوائز والشهادات خلال عام 2016 وفي مقدمتها جائزتان من جوائز محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز:

1. فوز سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية بجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز عن فئة أفضل وكيل وزارة



سعادة

يونس حاجي الخوري

وكيل وزارة المالية

جاء فوزي بهذه الجائزة التي شرفني بها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، ليؤكد بأن النجاح لا يكون أبداً بمجهود شخصي فقط، بل يأتي دائماً كثمرة لتضافر جهود فريق العمل بمختلف أعضائه، فقد بذل موظفو وزارة المالية خلال السنوات الماضية جهوداً عظيمة لتحقيق نتائج ملموسة على صعيد رسم السياسات المالية، وإعداد وإصدار الميزانية العامة للاتحاد، ومتابعة تنفيذ العمليات المالية، إلى جانب ما تبعه من ابتكارات في تصميم وتطوير وأتمتة الأنظمة المالية الإلكترونية، وتنمية وتنويع مصادر الإيرادات، وتوسعة شبكة العلاقات المالية للوزارة على الصعيد الإقليمي والدولي، من خلال تشجيع الاستثمار وعقد شراكات لحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، الأمر الذي مكن الوزارة من تحقيق المركز الأول عالمياً في كفاءة وحسن إدارة الأموال العامة، ووفقاً لتقرير التنافسية العالمية.



وما تميزنا في وزارة المالية إلا انعكاس لتمييز قيادتنا ومساندتها الدائمة لنا، حيث حظيت على الدوام بدعم وتوجيهات سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي وزير المالية على قيادته الحكيمة، التي شكلت دافعا لي ولجميع العاملين في الوزارة لبذل المزيد من الجهود للمساهمة في تحقيق الرؤية والتوجهات الحكومية؛ كما كان لي شرف العمل ضمن فريق عمل معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، الذي أتاح لي فرصة العمل والابتكار والتميز في مجال العمل المالي الحكومي.

وعملت مع فريق الوزارة على وضع أسس محاسبية متقدمة، وفي مقدمتها تحويل اعتماد الحكومة الاتحادية من نظام المحاسبة وفق الأساس التقدي إلى أساس الاستحقاق الذي يعتبر الأفضل عالميا، وإنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البنينة، وتشكل لجنة تحضيرية لمجلس وزراء المالية العرب من وكلاء وزراء المالية 2015. وبذلت الوزارة جهودا كبيرة في تأسيس المؤسسات المالية المحلية والإقليمية التي تقوم بدور هام في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن أبرزها مصرف الإمارات للتنمية، وشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، وشركة الاتحاد لائتمان الصادرات، ومكتب مجموعة البنك الدولي في أبوظبي.

وشاركت من خلال منصبي في عملية الإشراف والدعم لمشاريع إعداد وتطوير القوانين والتشريعات والسياسات المالية ذات العلاقة بقطاع المالية العامة وقطاع الضرائب والقطاع المالي والمصرفي في الدولة، وإعداد وبناء السياسات واللوائح والإجراءات المالية على مستوى الحكومة الاتحادية، فضلا عن الإشراف على مشروع تحديث واستحداث رسوم الخدمات الحكومية الاتحادية، والغرامات، وما نتج عنها من خدمات مستحدثة، ودراسة فرض رسوم على التحويلات المالية خارج الدولة بالتعاون مع مصرف الامارات المركزي، الأمر الذي يعزز من استدامة الإيرادات الحكومية.

وكان لهذه الإنجازات دور محوري في حصول الوزارة على العديد من جوائز التميز ورسائل الشكر والتقدير، مثل رسالة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، ورسالة منظمة أوفيد، وفوز وزارة المالية بجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز في عام 2014 عن فئة "الجهة المتميزة - أقل من 900 موظف" وفئة "القيادة المتميزة" وفئة "فريق العمل المشترك المتميز"، وجائزة الشيخ خليفة للامتياز - الفئة الذهبية، وجائزة أفضل برنامج مسبق الدفع - الدرهم الإلكتروني، وجائزة النسر العربي للقيادات الحكومية العربية المتميزة، وغيرها من الجوائز المرموقة التي كانت شهادة على إنجازات الوزارة الرائدة في وضع وتطوير التشريعات المالية.

وكان للوزارة دور هام في مشاركتي في العديد من المهام التي لا تدرج ضمن نطاق مهامي في الوزارة، مثل تقديم الدعم الفني والمشورة في مختلف الشؤون المالية والاقتصادية على مستوى الدولة والعالم، حيث قمت بالمشاركة في لقاءات استشراف المستقبل الاقتصادي التي انعقدت في إيطاليا للخبراء الاقتصاديين، وساهمت في بناء واعتماد سياسة ترخيص شركات الصرافة وتنظيم أعمالها، وإعداد نظام السيولة، وتطوير كافة اللوائح الإدارية، كما شاركت في استحداث أنظمة إلكترونية جديدة في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية مثل نظام الاشتراكات ونظام الاستحقاقات والأنظمة المالية، ونظام للاستثمارات، ونظام التعرف على مستحقات ما قبل التقاعد، وإصدار اللائحة التنفيذية وكافة اللوائح وجدول الصلاحيات بالهيئة، وتطوير أدلة عمل لاستثمارات الهيئة.

ولن يكون أي من هذه الإنجازات ممكناً، إلا بفضل دعم الوزارة، فالنجاح لا يكون فردياً، بل هو حصيلة لجهود مكثفة من جميع الأطراف التي لم تدخر جهداً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة. ونجدد عهدنا والتزامنا في الوزارة ببذل المزيد من الجهود ومواصلة مسيرة التفوق والعمل نحو تلبية أهداف الأجندة الوطنية والتوجهات والتطلعات الحكومية، التي هي واجب على كل فرد تحت سماء هذه الأرض الطيبة، التي لطالما أمنت واستثمرت في الإنسان، كركيزة أساسية في البنية الوطنية وحجر الأساس لقيادة مسيرة التقدم، وتعزيز ريادة الدولة وتنافسيتها.



2. الفوز بجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز عن فئة "أفضل جهة في مجال الابتكار"



3. الفوز بجائزة الأفكار العربية عن فئة "فكرة العام الكبرى" لعام 2016م من مجموعة الأفكار العربية التابعة لمجموعة دبي للجودة"

4. الحصول على شهادة النظام الإداري المتكامل PASS99:2012 لأنظمة الوزارة الخاصة بتقنية المعلومات شاملة كل من الأيزو 20000، والأيزو 27001، والأيزو 22301"



6. فوز وزارة المالية عن منظومة الدرهم الإلكتروني بجائزة الاستحقاق الخاصة للمشاركة الحكومية في الخدمات المقدمة للشركات والأفراد G2BC، المخصصة للمنجزات المتميزة للمؤسسات والوحدات في صناعة الدفع



7. تكريم سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية لرواد الابتكار في الوزارة خلال فعاليات أسبوع الإمارات للابتكار



5. حصول وزارة المالية على شهادة التوافق الأمني PCI DSS (Payment Card Industry Data Security Standard) لأحد عشر (11) من أنظمة الدرهم الإلكتروني وبالمواثمة الثلاثية الأمنية للبيانات (3DES) وفق المعايير العالمية، من قبل شركة ترانست وايف هولدنغز العالمية



مؤشرات التنافسية

- ❖ إنجازات دولة الإمارات ووزارة المالية في مؤشرات التنافسية.
- ❖ عملت وزارة المالية على تطوير السياسات والتشريعات المعنية بتطوير بيئة العمل الاقتصادي والأطر القانونية والمؤسسية ذات العلاقة بما يعزز اندماج اقتصاد دولة الإمارات في الاقتصاد العالمي.
- ❖ عملت وزارة المالية على وضع مبادرات تدعم قدرة الدولة على تحقيق مراتب متميزة في مختلف تقارير التنافسية العالمية.
- ❖ حققت وزارة المالية المركز الأول عالمياً في خلق بيئة عمل لا تعوقها الضرائب والمدفوعات الإلزامية.
- ❖ عملت وزارة المالية على تطوير سياسة الضريبة وتحقيق الأهداف العامة للاقتصاد وتعزيز الاستدامة المالية من خلال تنويع الإيرادات الحكومية، وليس بهدف تعزيز التوازن المالي فحسب، بل لتعزيز النمو الاقتصادي.
- ❖ حققت وزارة المالية ووفقاً لتقرير البنك الدولي أعلى من الدرجة المستهدفة في مؤشر قوة الحقوق القانونية (الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والافلاس وحقوق المقرضين والمقرضين) الأمر الذي يسهل عملية الإقراض.
- ❖ حققت دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2016 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية:
- ❖ المركز الثالث عالمياً في مؤشر "ريادة الأعمال".
- ❖ المركز 15 عالمياً ضمن أفضل 20 اقتصاداً تنافسياً في العالم وتفوقت على اقتصادات متقدمة مثل المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا.
- ❖ المركز الأول عربياً و41 عالمياً في مؤشر الابتكار.
- ❖ المركز 7 عالمياً في مؤشر الكفاءة الحكومية، وحققت الدولة النتائج التالية في مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز 8 في مؤشر التمويل العام.
- ❖ المركز 3 في مؤشر السياسة المالية.
- ❖ المركز 8 في مؤشر إطار العمل المؤسسي.

- ❖ المركز 11 في مؤشر تشريعات الأعمال التجارية.
- ❖ المركز 38 في مؤشر الإطار المجتمعي.
- ❖ المركز 11 عالمياً في محور كفاءة قطاع الأعمال، وحققت الدولة النتائج التالية ضمن مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز 8 في مؤشر الانتاجية والكفاءة.
- ❖ المركز 10 في مؤشر سوق العمل.
- ❖ المركز 22 في مؤشر التمويل.
- ❖ المركز 8 في مؤشر الممارسات الإدارية.
- ❖ والمركز 3 في مؤشر القيم والسلوكيات.
- ❖ المركز 12 عالمياً في مؤشر الأداء الاقتصادي، وحققت الدولة النتائج التالية ضمن مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز 7 في مؤشر الاقتصاد المحلي.
- ❖ المركز 28 في مؤشر التجارة الدولية.
- ❖ المؤشر رقم 18 في مؤشر الاستثمار الدولي.
- ❖ المركز رقم 8 في مؤشر العمالة والتوظيف.
- ❖ المركز 33 في مؤشر الأسعار.
- ❖ المركز رقم 38 عالمياً في محور البنية التحتية، وحققت الدولة النتائج التالية ضمن مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز 13 في مؤشر البنية التحتية الأساسية.
- ❖ المركز 30 في مؤشر البنية التحتية التقنية.
- ❖ المركز 42 في مؤشر البنية التحتية العلمية.
- ❖ المركز 37 في مؤشر الصحة البيئية.

❖ المركز الـ 41 في مؤشر التعليم.

❖ وأشار التقرير إلى نقاط القوة التي تتمتع بها الدولة شاملة:

❖ ضرائب الدخل الشخصية.

❖ أسعار الوقود.

❖ العملة الأجنبية.

❖ الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) للفرد الواحد.

❖ تصدير الخدمات التجارية.

❖ نسبة التوظيف.

❖ نسبة القوى العاملة.

❖ نسبة الانتاج المحلي للطاقة.

❖ كفاءة القرارات الحكومية.

❖ حازت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز 16 عالمياً والأول عربياً في تقرير التنافسية العالمي 2016 – 2017 بواقع 5.26 نقطة، متصدرة العديد من الدول المتقدمة مثل بلجيكا، ولوكسمبورغ، وفرنسا، وأستراليا:

❖ حققت الدولة المركز 2 في مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي.

❖ حققت الدولة المركز 3 في مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ .

❖ حققت الدولة المركز 4 عالمياً في مؤشر البنية التحتية.

❖ حققت الدولة المركز 7 في مؤشر الاعتماد على الخدمات الشرطية.

❖ احتلت الدولة المراتب الـ 20 الأولى عالمياً في 6 مؤشرات رئيسية من أصل 12 مؤشر:

❖ المركز الـ 3 عالمياً في مؤشر كفاءة سوق العمل.

❖ المركز الـ 4 عالمياً في مؤشر البنية التحتية.

❖ المركز الـ 7 عالمياً في مؤشر المؤسسات.

❖ المركز الـ 13 عالمياً في مؤشر تطور الأعمال.

❖ المركز الـ 18 عالمياً في مؤشر الجاهزية التقنية.

❖ المركز الـ 25 عالمياً في مؤشر الابتكار.

❖ المركز الـ 27 عالمياً في مؤشر حجم السوق.

❖ المركز الـ 28 عالمياً في مؤشر تطور السوق المالي.

❖ المركز الـ 38 عالمياً في مؤشر الاقتصاد الكلي.

❖ المركز الـ 34 عالمياً في مؤشر التعليم العالي والتدريب.

❖ المركز الـ 40 عالمياً في مؤشر الصحة والتعليم الأساسي.

❖ احتلت الدولة مراتب متقدمة ضمن الدول الـ 10 الأولى عالمياً في 50 مؤشر فرعي من أصل 116 محور:

❖ المركز الـ 1 عالمياً في مؤشر المشتريات الحكومية من المنتجات التقنية المتطورة.

❖ المركز الـ 2 عالمياً في مؤشر أثر الضرائب على جاذبية العمل.

❖ المركز الـ 2 عالمياً في مؤشر حالة المناطق الاستثمارية.

❖ المركز الـ 3 عالمياً في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.

❖ المركز الـ 4 عالمياً في مؤشر عبء الإجراءات الجمركية.

❖ المركز الـ 4 عالمياً في مؤشر تطور أدوات وأساليب التسويق.

❖ المركز الـ 5 عالمياً في مؤشر العلاقة بين الأجور والانتاجية.

❖ المركز الـ 5 عالمياً في مؤشر توفر العلماء والمهندسين .

- ❖ المركز الـ 6 عالمياً في مؤشر إجراءات التعيين والفصل.
- ❖ المركز الـ 7 عالمياً في مؤشر خدمات العمالة (أجور نهاية الخدمة ورواتب فترة الإنذار).
- ❖ المركز الـ 7 عالمياً في مؤشر معايير الشراء.
- ❖ المركز الـ 7 عالمياً في مؤشر الاهتمام بالمتعاملين.
- ❖ المركز الـ 7 عالمياً في مؤشر استيعاب الشركات للتكنولوجيا.
- ❖ المركز الـ 10 عالمياً في مؤشر العلاقة بين العامل وصاحب العمل.
- ❖ المركز الـ 10 عالمياً في مؤشر الملكية الأجنبية للشركات.
- ❖ المركز الـ 10 عالمياً في مؤشر توفر الموردين المحليين.
- ❖ حققت الدولة المركز الـ 7 عالمياً في مؤشر المؤسسات والمراكز التالية في بعض مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز الـ 2 عالمياً في مؤشر الثقة بالسياسيين.
- ❖ المركز الـ 5 عالمياً في مؤشر تنوع مصادر التمويل.
- ❖ المركز الـ 6 عالمياً في مؤشر التعاملات الأخلاقية للمؤسسات.
- ❖ المركز الـ 7 عالمياً في مؤشر المؤسسات.
- ❖ المركز الـ 10 عالمياً في مؤشر فعالية الإطار القانوني في حل النزاعات.
- ❖ حققت الدولة المركز الـ 4 عالمياً في مؤشر البنية التحتية والمراكز التالية في بعض مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز الـ 1 عالمياً في مؤشر جودة الطرق.
- ❖ المركز الـ 10 عالمياً في مؤشر جودة إمداد الكهرباء.
- ❖ حققت الدولة المركز الـ 3 عالمياً في مؤشر كفاءة سوق السلع والمراكز التالية في بعض مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز الـ 1 عالمياً في مؤشر أثر الضرائب على جاذبية الاستثمار.

- ❖ المركز الـ 3 عالمياً في مؤشر معوقات التجارة.
- ❖ المركز الـ 4 عالمياً في مؤشر أثر السياسة الزراعية.
- ❖ المركز الـ 8 عالمياً في مؤشر نسبة الضرائب المفروضة.
- ❖ المركز الـ 9 عالمياً في مؤشر قوة المنافسة المحلية.
- ❖ المركز الـ 10 عالمياً في مؤشر مدى الهيمنة على السوق.
- ❖ حققت الدولة المركز الـ 11 عالمياً في مؤشر كفاءة سوق العمل والمراكز التالية في بعض مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز الـ 2 عالمياً في مؤشر أثر الضرائب على جاذبية العمل.
- ❖ المركز الـ 2 عالمياً في مؤشر قدرة الدولة على جذب المواهب.
- ❖ المركز الـ 3 عالمياً في مؤشر قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب.
- ❖ المركز الـ 3 عالمياً في مؤشر مرونة تحديد الأجور.
- ❖ المركز الـ 5 عالمياً في مؤشر العلاقة بين الأجور والانتاجية.
- ❖ المركز الـ 10 عالمياً في مؤشر العلاقة بين العامل وصاحب العمل.
- ❖ حققت الدولة المركز الـ 28 عالمياً في مؤشر تطور السوق المالي والمراكز التالية في بعض مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز الـ 7 عالمياً في مؤشر توفر رأس المال المغامر.
- ❖ المركز الـ 13 عالمياً في مؤشر مستوى توفر المنتجات والخدمات المالية.
- ❖ المركز الـ 15 عالمياً في مؤشر تشريعات تداول الأوراق المالية.
- ❖ المركز الـ 16 عالمياً في مؤشر سهولة الحصول على القروض.
- ❖ المركز الـ 17 عالمياً في مؤشر صحة وقوة البنوك.

- ❖ حققت الدولة المركز الـ 25 عالمياً في مؤشر الابتكار والمراكز التالية في بعض مؤشرات الفرعية:
- ❖ المركز الـ 15 عالمياً في مؤشر القدرة على الابتكار.

- ❖ المركز الـ 25 عالمياً في مؤشر التعاون البحثي بين الصناعة والجامعات.
- ❖ المركز الـ 27 عالمياً في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي.





الفصل الخامس: مشاركات ومساهمات أهل الدار

المساهمات المجتمعية

وفد من وزارة المالية برئاسة سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، يقوم بزيارة إلى مدرسة بسملة البريطانية



يونيو 2016: وزارة المالية تنظم حملة جمع تبرعات لصالح هيئة الهلال الاحمر الاماراتي



وزارة المالية تنظم حملة بيئية في شاطئ الرديم



وزارة المالية تنظم زيارة إلى معرض أبوظبي الدولي للكتاب لصالح أطفال دار الايتام وبالتنسيق مع هيئة الهلال الاحمر الاماراتي



الفعاليات

وزارة المالية تنظم ورشة عمل لمناقشة آليات تحسين الترتيب التنافسي لدولة الإمارات ضمن مختلف تقارير التنافسية العالمية في المهام والأولويات الواقعة تحت اختصاصها



سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية يطلق مبادرة وزارة المالية... أسعد وزارة



وزارة المالية تنظم حملة "إفطار صائم" والتي وصل إجمالي عدد المستفيدين منها إلى 400 شخص



وزارة المالية تنظم معرضاً لمنتجات المنشآت العقابية بالتعاون مع الإدارة العامة للمؤسسات العقابية والإصلاحية التابعة لشرطة دبي



وزارة المالية تعقد ورشة عمل حول بدء مرحلة الاطلاق التجريبي لـ "صندوق الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتمويل الابتكار"



وزارة المالية تعقد ورشة عمل حول القواعد المالية وفرصة تطبيقها في دولة الإمارات



وزارة المالية تعقد ملتقى "المرأة والابتكار"، في إطار مشاركتها في احتفالات دولة الإمارات العربية المتحدة بـ "يوم المرأة الإماراتية"



وزارة المالية تنظم وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في الدولة ورشة عمل حول مفهوم السعادة وأطر قياسها



سمو الشيخ حمدان بن راشد يفتتح مختبر الابتكار ويشارك في أولى جلسات العصف الذهني



وزارة المالية تشارك في فعاليات يوم الشهيد الإماراتي



وزارة المالية تشارك دولة الإمارات احتفالاتها بمناسبة يوم العلم، وتقوم برفع راية الإمارات عالياً عند مقري الوزارة في كل من أبوظبي ودبي



سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية، يلتقي مع مجلس شباب وزارة المالية



وزارة المالية تنظم لقاءً تعريفياً حول أطر التكامل الاقتصادي الخليجي
في مقر وزارة شؤون الرئاسة في أبوظبي



وزارة المالية تحتفل باليوم الوطني الخامس والأربعين لدولة الإمارات
العربية المتحدة



وزارة المالية تنظم فعاليات اجتماع وكلاء وزارات المالية العرب الأول
بالتعاون مع صندوق النقد العربي في العاصمة الإماراتية أبوظبي



وزارة المالية تعقد ورشة عمل حول السعادة والإيجابية، في كل من
مقرها بإمارة أبوظبي وإمارة دبي



وزارة المالية تعقد الملتقى الرمضاني لموظفي الوزارة في فندق إنتركونتيننتال أبوظبي



وزارة المالية تنظم ملتقاها السنوي لعام 2016، لتكريم شركائها الاستراتيجيين والموظفين المتميزين



نظمت وزارة المالية وبالتعاون مع صندوق النقد العربي دورة تدريبية في مقر الصندوق بإمارة أبوظبي حول تكنولوجيا الخدمات المالية



وزارة المالية تستضيف بعثة صندوق النقد الدولي الخاصة بمشاورات المادة الرابعة بشأن تقييم الأداء المالي والاقتصادي للدول الأعضاء



محمد بن راشد يشهد انطلاقة مهرجان وزارة المالية للابتكار ويدشن المنصة الالكترونية لصندوق الابتكار



وزارة المالية تنظم ورشة عمل بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تحت عنوان "التطبيق العملي للتطورات التي طرأت على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي"



وزارة المالية تنظم وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومركز دبي المالي العالمي، وسوق أبوظبي العالمي وللعام الخامس على التوالي " حفل أستقبال البنوك الإماراتية"، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية الـ 34 لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي المنعقدة في العاصمة الأمريكية واشنطن



وزارة المالية تعقد ورشتي عمل تفاعليتين بعنوان "صوت المتعامل" خلال مشاركتها في فعاليات أسبوع جيتكس للتقنية 2016



مشاركات الوزارة الخارجية

معالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية يترأس وفد الدولة المشارك في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، كما يترأس معاليه المجموعة العربية في اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية



وزارة المالية تشارك في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية والاجتماع السابع لمجلس وزراء المالية العرب في مملكة البحرين



الزيارة الرسمية الأولى لكريستين لا جارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي إلى دولة الإمارات وتنظيم وزارة المالية لمؤتمر صحفي مع لا غارد ومعالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية



وزارة المالية تترأس الاجتماع الثاني لمجلس الإمارات العربية المتحدة لوكسمبورغ للصيرفة والتمويل الإسلامي



وزارة المالية تشارك في الاجتماع الـ 102 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج المنعقد في مقر الأمانة العامة بالرياض



وزارة المالية تشارك في اجتماع المجلس الوزاري لصندوق أوبك للتنمية الدولية "أوفيد" الـ 37 علو مستوى وزراء المالية في الدول الأعضاء في الصندوق، والذي عقد في العاصمة النمساوية فيينا

وزارة المالية تشارك في مؤتمر مجموعة العشرين الخاص بالهيكل المالي العالمي والذي نظم في العاصمة الفرنسية باريس



وزارة المالية تشارك فعاليات الاجتماع السنوي الـ 41 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، والاجتماعات السنوية للجمعيات العامة للمؤسسات التابعة له في العاصمة الإندونيسية جاكارتا



وزارة المالية تشارك في فعاليات معرض أسبوع جيتيكس للتقنية 2016



وزارة المالية تشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن



معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، يترأس المجموعة العربية في اجتماعات اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية والاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية، والذي عقد ضمن فعاليات الاجتماعات السنوية الـ 34 لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي المنعقدة من 7 ولغاية 9 أكتوبر 2016 في العاصمة الأمريكية واشنطن



”

تقوم وزارة المالية بالعديد من المبادرات الرائدة وعلى مختلف الأصعدة شاملة صعيد البنية التشريعية والسياسات المالية، واستدامة الموارد، إلى جانب جهودها في تطوير خدماتها، ويسعى فريق الاتصال الحكومي، إلى التعريف بهذه الجهود والتواصل عبر مختلف قنوات الاتصال المباشر وغير المباشر مع جمهور المتعاملين وأصحاب المصلحة، لاستطلاع آرائهم والتعرف على ملاحظاتهم، وإشراكهم في صنع الخدمات الموجهة لهم، وتطوير الحلول بالتعاون مع فريق عمل الوزارة، لتلبية تطلعاتهم والارتقاء بمستوى رضاهم عن هذه الخدمات. ويقوم فريق الاتصال الحكومي أيضا بدور محوري في تنظيم جميع الفعاليات والنشاطات المجتمعية والداخلية والخارجية للوزارة، وتطوير وتنفيذ الخطط الإعلامية الخاصة بها، وذلك لضمان تنفيذها بالصورة التي تليق بالوزارة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية من هذه الفعاليات.

“



فريق إدارة الاتصال الحكومي